تداول

مجلة السوق المالية السعودية

الربع الثالث 2007 – العدد 22

إطلاق نظام تداول الجديد بنجاح

محتويات العدد

المحور

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول)عن نجاح تشغيل نظام تداول الجديد بنهاية جلسة تداولات يوم السبت العشرين من شهر أكتوبر الماضي بعد أن أنهت بنجاح كافة اختبارات إحلال أنظمتها التقنية.

تحقيق

تشهد أدوات الاستثمار الإسلامي انتشاراً واسعاً لا يقتصر على العالم العربي والإسلامي فحسب بل أصبح الاستثمار المنسجم مع الشريعة الإسلامية متاحاً في معظم أنحاء العالم.

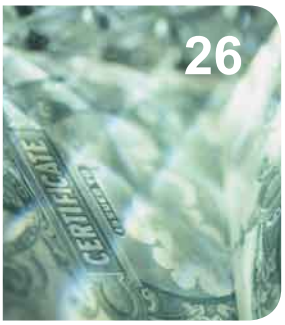

على الطاولة

جاء تحقيق السوق المالية السعودية (تداول) المرتبة السادسة لجائزة أفضل بيئة عمل في السعودية، بعد منافسة مع كبرى الشركات المحلية والعالمية العاملة في المملكة،

تحت المجهر

الاستثمار برؤوس أموال مقترضة.. ناقوس خطر!! حيث يرى الاقتصاديون في القروض والتسهيلات المصرفية أداة مهمة للأفراد والشركات التجارية، وتوفر بدائل للتمويل.

كلمة العدد

يصدر هذا العدد من "تداول" متزامناً مع بدء العمل بنظام تداول الجديد الذي بدأ العمل به في الثامن من شوال الموافق للعشرين من أكتوبر، أي في الموعد الذي حدد لذلك.

وقد جاء صدور العدد متأخراً قليلاً عن موعده الدوري المعتاد، بغية مواكبة هذا الحدث الهام، الذي شهدته السوق المالية السعودية، كي يتسنى لنا تسليط الضوء عليه، خدمة لقراء المجلة الذين نسعى لتعريفهم بكل ما يهمهم من أوضاع السوق وتطوراتها، وذلك في إطار رسالة المجلة التي صدرت من أجلها.

ويعرض العدد في هذا المجال كافة الجوانب المتعلقة بالنظام الجديد ومزاياه وآراء خبراء المال والاقتصاد فيه، والتجارب والاستعدادات التي قامت بها تداول مع البنوك وشركات الوساطة، كي يتسنى إطلاق النظام بنجاح. وهو ما تحقق ولله الحمد.

كما يتضمن العدد، عدداً من التحقيقات ذات الصلة والقضايا التي درجت المجلة على تناولها، إضافة إلى لقاء مع واحد من كبار رجال الأعمال وآخر مع إحدى الريادات النسائية.

آملين أن تلقى رضى قرائها، ويسرنا تلقي ملاحظاتكم.

أسرة التحرير

تداول
TADAWUL
www.tadawul.com.sa

مجلة فصلية مجانية
تصدر عن السوق المالية السعودية
(تداول)

المشرف العام
سعيد الدرعاني
مستشار علاقات إعلامية
saeed.dirani@tadawul.com.sa

هيئة التحرير
عبد اللطيف الفريحي
مصطفى شهاب
هاني نديم

الإخراج الفني
خالد مصطفى الطبّاع

التصوير
حسن عمّار

الاشتراكات والتوزيع
gbcksa@gbc-me.com
+96614612966

الإعلانات
إيلي داغر
elied@gbc-me.com
هاتف:+96614623632
فاكس:+96614612966

الناشر
غراي بيزنيس كوميونيكيشنز
GRAY BUSINESS COMMUNICATIONS
PUBLISHING-EVENTS-MARKETING

إن الآراء المنشورة في مجلة تداول لا تعبر بالضرورة عن آراء تداول أو الناشر، إنما عن رأي كاتبها.

الرؤية

نسعى لأن نكون سوقاً مالية متكاملة، تقدم خدمات مالية شاملة ومتنوعة، و تنافس على مستوى عالمي.

الرسالة

تقديم منتجات وخدمات الأسواق المالية، بكل كفاءة وفعالية وتميز. بما يحقق قيمة مضافة لجميع المستفيدين والمشاركين في السوق.

الأهداف

1 – إدارة وتشغيل السوق المالية بكل كفاءة وتقديم خدمات متميزة ذات جودة عالية:
- إدارة وتشغيل السوق المالية بكفاءة وفعالية.
- ضمان كفاءة وجودة وعدالة السوق.
- دعم الجهود الهادفة لرفع مستوى الثقافة الاستثمارية لدى المستثمرين.
- تقديم خدمات متميزة، ذات جودة عالية لعملائنا (الوسطاء، المستثمرين، المصدرين، مزودي خدمات البيانات، وغيرهم).
- تطوير إمكانات وقدرات السوق الفنية والتنظيمية

2 – تطوير سوق مالية رائدة، توفر قنوات استثمارية وتمويلية تنافسية. وذلك بِ:
- توفير الآليات المناسبة للشركات للحصول على التمويل اللازم.
- تطوير أسواق ومنتجات وخدمات وأدوات مالية متكاملة ومتنوعة وابتكارية.
- تشجيع كل من المستثمرين والمصدرين والوسطاء المحليين والعالميين، على المشاركة في السوق.
- تكامل وفعالية العمليات الرئيسية للسوق.
- تحقيق عوائد مالية مجزية للمنشأة ومساهميها.

خادم الحرمين:
جامعة الملك عبدالله جسر بين الحضارات

"جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ستكون منارة للمعرفة وجسرا للتواصل بين الحضارات و الشعوب، تؤدي رسالتها السامية في بيئة نقية صافية". هذا ما أكده خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، لدى وضعه حجر الأساس للجامعة، التي تعد إحدى أكبر الجامعات البحثية على مستوى العالم. .كما أعلن الملك عبدالله في المناسبة عن وقف يخصص ريعه للإنفاق على هذه الجامعة التي أرادها دارا للحكمة، ومنتدى للعلماء، وشعاعا يضيء بالعلم دروب الأجيال الصاعدة.

وقد شهد وضع حجر أساس الجامعة حضورا واهتماما دوليا لافتا، نظرا لما تعكسه الجامعة من اهتمامات بحثية وعلمية ستترك آثارها واضحة على الاقتصاد السعودي، الذي يعد واحداً من الاقتصادات العالمية الهامة، وعلى المجتمع السعودي بشكل عام والمجتمع العلمي بشكل خاص.

وفي هذه المناسبة أعلن وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي النعيمي أن مشروع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية واحداً من مشروعات المملكة المستقبلية الرائدة، التي سيكون لها أثر بالغ في مسيرتها على طريق البناء والتحديث، في ظل ما سيوفر له من وسائل العلم والتكنولوجيا لينهض بطموحاتها وآمالها على أفضل وجه.وأكد أن الجامعة تتجاوز بأهدافها، الإطار المحلي والإقليمي لتنعكس آثارها وفوائدها على الإنسان، أيا كان موقعه على وجه الكرة الأرضية، التي أضحت، بفضل تقدم التكنولوجيا والاتصالات، قرية صغيرة تتبادل العلم والخبرات والمنافع.

هذا التوجه أكده بدوره الرئيس المكلف للجامعة نظمي النصر الذي قال: إن جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية تنطلق من رؤية علمية وإنسانية شامخة، وأن هذه الرؤية تنعكس على المشروع بجوانبه التنظيمية والإنشائية والأكاديمية. إذ أن الجامعة ستتمتع باستقلالية مالية وإدارية تامة من خلال وقف خاص، ومجلس أمناء مستقل يتولى مهمة الإشراف عليها.

وستقام جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية على أرض تبلغ مساحتها ستة وثلاثين مليون متر مربع قرب ثول إلى الشمال من جدة. وتشمل بناء أربعة مراكز كبيرة للبحوث في مجالات العلوم المتقدمة. كما تشمل تشييد مجمعات أكاديمية وإدارية، وشبكة متطورة لتقنية المعلومات والاتصالات، ومرافق مساندة، بالإضافة إلى حي سكني يستوعب أكثر من عشرة آلاف شخص من الطلبة والأساتذة والباحثين وعائلاتهم.

وقد أشاد العديد من الخبراء والمهتمين بالبحث العلمي بمشروع جامعة العلوم والتقنية واعتبروه من أهم المشاريع العلمية التنموية التي تتبناها حكومة المملكة العربية السعودية، وأكدوا على أنه سيسهم في تطوير التعليم العالي في الجامعات السعودية، إذ يهدف إلى ربط البحث العلمي بالتحصيل الأكاديمي. وهو توجه حديث في التعليم الجامعي العالي، سيضع المملكة وأبناءها من طلبة العلم في مصاف الدول المتقدمة.

كما ستكون الجامعة بوابة لاستقطاب المتميزين من العلماء والأكاديميين والطلبة من جميع أنحاء العالم، استلهاما لدورها كمنارة للإشعاع العلمي، وقناة من قنوات التواصل بين الشعوب والحضارات.

التويجري: مجلس إدارة (تداول) أمام مجلس الوزراء لإقراره، والنظام الجديد يعمل بدون مشكلات

أعلن معالي الدكتور عبدالرحمن التويجري رئيس هيئة سوق المال المكلف عن إنهاء تشكيل مجلس إدارة السوق المالية "تداول"، ورفعه إلى مجلس الوزراء لإقراره، تمهيدا لتحويل السوق إلى شركة مساهمة في وقت لاحق، وطرح جزء من رأس مالها للاكتتاب العام. وقال التويجري في لقاء إعلامي جرى عقده بمناسبة بدء تشغيل نظام "تداول" الجديد، إن السوق المالية تترقب صدور قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

وكان مجلس الوزراء أقر في التاسع عشر من آذار / مارس الماضي تحويل السوق المالية السعودية (تداول) إلى شركة مساهمة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، ويديرها مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يتم تعيينه بقرار من مجلس الوزراء، وترشيح من رئيس مجلس هيئة السوق المالية.

وتتكون عضوية المجلس من ممثل عن وزارة المالية، وآخر عن وزارة التجارة والصناعة، وثالث عن مؤسسة النقل العربي السعودي، وأربعة ممثلين لشركات الوساطة المرخصة، وممثلين عن الشركات المساهمة المدرجة.

وأكد التويجري أن نظام "تداول" الجديد، والذي بدأ تشغيله الفعلي في موعده في الثامن من شوال، العشرين من أكتوبر الماضي، يمثل انطلاقة هامة في تاريخ السوق المالية السعودية، تلبي احتياجات المرحلة المقبلة التي تشهد دخول مزيد من الشركات التي تزاول الأعمال المالية، وخاصة الوساطة، وإدخال مشتقات مالية جديدة للتداول مثل الصكوك والسندات والصناديق الاستثمارية، فضلا عن إمكانية تطوير النظام لتلبية أية احتياجات مستقبلية للسوق.

"تداول" ترعى فعاليات ندوة "السوق المالية السعودية نظرة مستقبلية" بجامعة الملك خالد

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، أمير منطقة عسير تشارك السوق المالية السعودية (تداول) في رعاية فعاليات الندوة العلمية بعنوان "السوق المالية السعودية نظرة مستقبلية" التي تنظمها جامعة الملك خالد بالتنسيق والتعاون مع كل من وزارة المالية وهيئة السوق المالية السعودية خلال الفترة من 3 – 4 ذي القعدة للعام الهجري الجاري الموافق 13–14 نوفمبر الحالي بمدينة أبها.

وقال عبدالله السويلمي مديرعام السوق المالية السعودية (تداول) المكلف أن رعاية الشركة لندوة "السوق المالية السعودية نظرة مستقبلية" جاءت لقناعة الشركة بمسئولياتها الاجتماعية وإسهاماتها في المناسبات والفعاليات الوطنية المختلفة، إلى جانب تفاعل الشركة مع ما تناقشه هذه الندوة من قضايا، وما يطرح من دراسات وتوصيات تصب في مصلحة السوق المالية السعودية واقتصادنا الوطني ككل والمساهمة في تحقيق القاعدة المناسبة لإيجاد تنمية اقتصادية مستدامة.

وأضاف السويلمي بأن السوق المالية السعودية ستشارك في حلقة النقاش الخاصة بمستقبل السوق المالية السعودية التي تعقد على هامش الندوة حيث سيتم عرض تجربة نجاح تشغيل نظام تداول الجديد والتعريف بمزاياه وخصائصه التي يقدمها لعموم المستثمرين.

ووجه السويلمي شكره لجامعة الملك خالد على تنظيم هذه الندوة، التي تأتي ضمن مساهمات الجامعة الفاعلة لمد الجسور بما يخدم تطلعات القطاع الخاص لتطوير السوق المالية السعودية ومساهمتها في دعم وتنمية البحوث والدراسات العلمية في القضايا التي تهم السوق المالية السعودية.

يذكر أن الندوة التي ترعاها السوق المالية السعودية (تداول) ستناقش عدة محاور، منها: البنية الهيكلية للسوق المالية، المحاسبة وترشيد القرار الاستثماري، دور المراجعة والفحص في ايضاح الصورة الحقيقية للشركة، مسؤولية الشركات المساهمة تجاه السوق، الهندسة المالية والاستثمار في الاوراق المالية، العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على السوق المالية السعودية.

هيئة السوق المالية...
تطرح مشروع إعادة هيكلة قطاعات السوق

في خطوة جديدة على طريق استكمال تطوير السوق المالية السعودية، أعلنت هيئة السوق المالية عن مشروع جديد أعدته لهيكلة قطاعات السوق، وآخر لتطوير مؤشراته الرئيسية والقطاعية، لتعكس بشكل أفضل التغيرات السعرية في أسهم الشركات المدرجة.

وجاء إعلان الهيئة بعد عشرة أيام على بدء العمل بالنظام الجديد لتداول. وذلك للإفادة من الإمكانات والقدرات التقنية الواسعة والمتميزة المتوفرة في النظام الجديد. ولمواكبة النمو المضطرد في عدد الشركات المدرجة في السوق، وتنوع أنشطتها.

ووفقاً لما درجت عليه الهيئة، من استطلاع لآراء الخبراء والمختصين. فقد وجهت الهيئة في إعلانها الدعوة للمهتمين بالسوق المالية السعودية، والمختصين في القضايا ذات العلاقة بالسوق؛ إلى التقدم بملاحظاتهم ومقترحاتهم على المشروعين. وحددت الهيئة مهلة إلى الخامس عشر من نوفمبر لتلقي الاقتراحات.

ويتضمن مشروع هيكلة قطاعات السوق، تقسيمه إلى 14 قطاعاً بدلاً من ثمان، كما هو معمول به حالياً.

والقطاعات وفق التقسيم الجديد هي:

1- قطاع المصارف والخدمات المالية. واقتصر على البنوك السعودية العشرة المدرجة في السوق حاليا.

2- قطاع التأمين. ويضم خمس عشرة شركة.

3- قطاع الاتصالات.وضم على شركتي الاتصالات السعودية، و اتحاد اتصالات.

4- قطاع التطوير العقاري.وضم أربع شركات عاملة في هذا المجال.

5- قطاع الصناعات البتروكيماوية. ويشتمل على إحدى عشرة شركة تتصدرها شركة سابك.

6- قطاع الإعلام والنشر.وضم ثلاث شركات عاملة في هذا المجال.

7- قطاع الطاقة. وضم شركتي الكهرباء، والغاز والتصنيع الأهلية.

8- قطاع النقل. ويشمل شركتي النقل البحري والجماعي، وشركة النقل البري (مبرد) وشركة بدجت.

9- قطاع الفنادق والسياحة. وضم شركتي السعودية للفنادق وشمس.

10 -قطاع الزراعة والصناعات الغذائية.ويضم أربع عشرة شركة، إذ ألحقت بالشركات الزراعية الشركات المنتجة للألبان كالمراعي وسدافكو وشركة المنتجات الغذائية ومجموعة صافولا.

11- قطاع التشييد والبناء. الذي يعد الأكثر عددا في التقسيم الجديد للسوق إذ يضم 18 شركة. من بينها شركات الأسمنت التي كانت قطاعاً مستقلا.

12- قطاع الاستثمار الصناعي. وهو من القطاعات المقترح استحداثها أيضا. ويضم سبع شركات.

13- قطاع التجزئة. مستحدث، ويشمل سبع شركات.

14- وأخيرا قطاع شركات الاستثمار المتعدد والذي يضم بدوره سبع شركات أيضا.

ووفقاً للتصور الجديد لمشروع تحديث مؤشرات السوق، يقترح المشروع استبعاد الأسهم المملوكة للدولة، وكذلك الشريك الأجنبي، وأسهم من يملكون 10% فأكثر من أسهم أي من الشركات المدرجة، من حسابات المؤشر العام للسوق، والمؤشرات القطاعية.

وكلفت الهيئة، شركة السوق المالية (تداول) بمراجعة التغير في الأسهم المتاحة للتداول، وتحديث ما يتضمنه المؤشر كل ثلاثة أشهر.

بدء العمل في صندوق فالكم للصكوك

أعلنت شركة فالكم للخدمات المالية عن بدء العمل في صندوق فالكم للصكوك المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والذي يعدّ أول صندوق للاستثمار ثابت الدخل للصكوك الإسلامية في المنطقة أطلقته شركة فالكم مؤخراً تحت مظلة لائحة صناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية. وحددت فالكم الحد الأدنى للاشتراك في الصندوق بمبلغ 100 ألف ريال سعودي للأفراد ومبلغ 500 ألف ريال للشركات والمؤسسات، متيحة المجال أمام جميع الفئات من أفراد سواء مواطنين أو مقيمين إلى جانب المؤسسات والشركات للاشتراك بالصندوق، والاستفادة من المزايا الاستثمارية التي يتيحها لهم لتنمية مدخراتهم ورؤوس أموالهم في هذا القطاع الحيوي والواعد الذي يدار من خلال معدلات مخاطر متدنية ومتوسطة، واستثمارات متعددة العملات عبر الشركات والدول، لتحقيق عوائد تنسجم ومعدلات المخاطرة المنطوية عليها.

وجاء إطلاق الصندوق في الوقت الذي تخطت فيه مبيعات منطقة الخليج من الصكوك ولأول مرة في تاريخها مبيعات ماليزيا، بصعود يقارب 13.2 مليار دولار، استحوذت فيها مبيعات الحكومات والشركات في دول مجلس التعاون على 55% من إجمالي المبالغ الخاصة بالصكوك.

دورات في الهندسة الاجتماعية لمنسوبي تداول

وليد البواردي
مدير إدارة المخاطر

نظم قسم أمن المعلومات بإدارة المخاطر في السوق المالية السعودية (تداول) دورات متخصصة لمنسوبي "تداول" عن الهندسة الاجتماعية ومفهومها ومدى أثرها على أمن المعلومات كجزء من برنامج الوعي الأمني الموجه لجميع موظفي تداول.

وقال وليد البواردي، مدير إدارة المخاطر أن هذه الدورة مكملة لسلسة دورات متخصصة بأمن المعلومات خلال عام 2007، وقد اشتملت الدورة على عدة مواضيع منها استخدام كلمة المرور والأنترنت والحماية من الفيروسات وحماية الأجهزة المحمولة بالإضافة إلى دورات أمنية مخصصة لمديري الإدارات وموظفي تقنية المعلومات.

وأضاف أنه لإتمام توصيل الرسالة الأمنية وانطلاقاً من حرص تداول لنشر المفهوم الأمني بين موظفيها، فقد تم وضع عدة برامج أخرى مصاحبة لهذه الدورات، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني الخاص لقسم أمن المعلومات حيث يشرح ويبحث مواضيع أمنية حساسة عن طريق استطلاع للآراء أو أخبار متجددة بالإضافة إلى مسابقات وجوائز دورية. كذلك لم يتم إغفال جانب الصور كطريقة لنشر الوعي الأمني، فقد تم تزويد جميع أقسام تداول بلوحات تحمل صورة ورسالة أمنية في عدة مواضيع، بالإضافة إلى توزيع كتيبات أمنية ومنشورات بشكل دوري.

وأكد أن قسم أمن المعلومات قام وبمجهود فريق العمل المختص على وضع خطة سنوية لجميع برامج التوعية الأمنية، باللغتين العربية والانجليزية،

علماً أن هذه البرامج التوعية هي جزء من خطة شاملة على المستوى التقني والمالي والتوعوي وذلك لضمان أمن واستمرار عمليات التداول الإلكتروني والتي تتم بين جميع المؤسسات المالية، والتي تعمل تداول على حمايتها وضمان أمنها واستمراريتها باستخدام أحدث التقنيات وأفضل الأساليب.

التصويت بالمحمول والإنترنت في "عمومية" الشركات المساهمة

انتهت السوق المالية السعودية "تداول" من إعداد دراسة متكاملة تغطي إمكانية "التصويت الإلكتروني عن بعد" للجمعيات العمومية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية عبر قنوات إلكترونية متعددة تشمل الإنترنت، والرسائل القصيرةSMS. وقد قامت "تداول" بإجراء دراسات موسعة مع مطلع العام الجاري لإيجاد الحلول المناسبة حيال عزوف المساهمين عن حضور اجتماعات الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وخصوصاً في الشركات الصغيرة التي تتوزع أسهمها على عدد كبير من المساهمين في مختلف مدن البلاد.

وتعتمد استراتيجية "تداول" على تحويل كافة عمليات وإجراءات السوق إلى تعاملات إلكترونية تماشياً مع التطور الذي تشهده السوق المالية السعودية، والزيادة في عدد الشركات المدرجة، وعدد المساهمين ونظراً لصعوبة حضور المساهمين لمعظم اجتماعات الجمعيات العمومية وما ترتب عليه من تأخير في عقد الجمعيات وتأجيلها لأكثر من مرة. ويمكّن النظام المساهم من التصويت على بنود اجتماعات الجمعيات العمومية دون مشقّة الحضور إلى مقر انعقاد الجمعية من خلال الإنترنت والرسائل القصيرة عبر الهاتف المحمول، وسيكون لدى المساهم عدة خيارات لإجراء التصويت والمشاركة بتفاعل مع البنود التي يتم التصويت عليها في الجمعيات العمومية للشركات المدرجة في السوق، حيث يعد التصويت حقاً أساسياً للمساهم مما يستوجب تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت بإتباع أسلوب التصويت المباشر على البنود المطروحة في اجتماع الجمعية.

ويتيح النظام المزمع تطبيقه للمساهم . بعد اكتمال التجهيزات الفنية وعمليات الربط والتنسيق مع الشركات المدرجة والوسطاء . أن يصوت بالأصالة أو بالوكالة من خلال التصويت إما مباشرة من خلال موقع تداول، ومواقع الشركات المدرجة، أو عن طريق مواقع التداول الخاصة بمكاتب الوساطة وشركات الخدمات المالية، أو التصويت من خلال إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني والهاتف المحمول، أو التصويت عن طريق رسائل الجوال (SMS).

في التقرير السنوي الأول لهيئة السوق المالية

التويجري: التطورات التنظيمية والهيكلية التي شهدتها السوق المالية، أثرت ايجابيا على نمو السوق المالية.

الرياض: تداول

كان للتطورات التنظيمية والهيكلية التي شهدتها السوق المالية؛ والمتمثلة في تكوين أول مجلس للهيئة، وتنفيذ أحكام نظام السوق المالية وإصدار لوائحه التنفيذية، أثر ايجابي على نمو السوق المالية.

هذا ما أكده رئيس هيئة السوق المالية المكلف الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري في كلمة تصدرت تقرير الهيئة، وهو التقرير الأول الذي تصدره الهيئة منذ إنشائها.

وقال إنه ساعد على ذلك، النمو المتواصل للمؤشرات الاقتصادية الكلية .وتوافر السيولة العالية .واستقطاب السوق لأعداد كبيرة من مختلف شرائح المجتمع.

وأشار إلى أن الهيئة عملت خلال العامين الماضيين على إصدار العديد من اللوائح التنظيمية والتعليمات والقرارات الهادفة إلى تنظيم السوق وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح وتعزيز استقرارها ونموها، وأنها تعكف حاليا على إعداد مجموعة من اللوائح التنفيذية الأخرى من أهمها لائحة الاستحواذ والاندماج.

وأشار التويجري إلى أن سوق الإصدارات الأولية شهدت نشاطا ملحوظا خلال العامين الماضيين (2005–2006)، إذ طبقت الهيئة قواعد التسجيل والإدراج من أجل تنظيم طرح الأوراق المالية حماية للمستثمرين، كما رخصت لعدد من شركات الوساطة التي بلغ عددها في نهاية العام الحالي (45) شركة، وسجلت خلال عام 2006 أكثر من (725) فردا للعمل كأشخاص مرخص لهم. موضحا أن الهيئة قامت بتطوير أنظمتها وإجراءاتها لضمان التزام المشاركين في السوق بالنظام واللوائح والتعليمات الصادرة، والتأكد من التزام الشركات المدرجة بقواعد الإفصاح بنوعيها الكمي والنوعي.

ونوه التويجري إلى أن الاهتمام بتوعية المستثمرين وتعريفهم بمختلف جوانب السوق المالية ومجالات الاستثمار في الأوراق المالية يعد من الأهداف الأساسية للهيئة، حيث عملت على إصدار وتوزيع نشرات وكتيبات توعية للمستثمرين. كما نفذت حملات توعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ونظمت ورش عمل في عدد من مدن المملكة شاركت فيها نخبة من المختصين في مجالات الاستثمار والمحاسبة والقانون.

مشيرا إلى أنه انسجاما مع إستراتيجية السوق المالية لتحديث أنظمتها التقنية لتلبية حاجات السوق الحالية والمستقبلية وتوفير أفضل وأرقى الخدمات للمستثمرين، عملت الهيئة على التعاقد مع إحدى الشركات الرائدة في مجال تطوير أنظمة الأسواق المالية لتزويد السوق المالية بجيل جديد من أنظمة التداول والإيداع والتسويات والمقاصة والإشراف والرقابة. ويوفر النظام الجديد، الذي بدأ التداول في السوق بواسطته فعلا في العشرين من أكتوبر وفق الموعد الذي حددته الهيئة، الأنظمة والحلول التقنية لعمليات التداول والإيداع والإشراف والرقابة.

كما أشار إلى أنه تنفيذا لأحكام نظام السوق المالية المتعلقة بفصل الدور الرقابي والإشرافي المتمثل في هيئة السوق المالية والدور التشغيلي المتمثل في السوق المالية، فقد كلف مجلس الهيئة جهة استشارية للقيام

بدراسة حول تحديد المسئوليات التنظيمية وتوزيعها بين الهيئة والسوق، والبدء في تأسيس السوق كشركة مساهمة كان صدر قرار بتأسيسها من مجلس الوزراء في آذار / مارس 2007م.

ويتناول التقرير السنوي الأول الصادر عن هيئة السوق المالية، التطورات التي شهدتها السوق المالية السعودية منذ إنشاء هيئة السوق المالية في منتصف عام 2004م وحتى نهاية العام 2006. إذ يغطي الفترة من (2004/7/1 – 2006/12/31).
ويشتمل التقرير على خمسة أبواب، حيث يستعرض الباب الأول التطور التاريخي للسوق المالية السعودية، ويقدم عرضاً عن هيئة السوق المالية؛ من حيث رؤيتها ورسالتها، والهيكل التنظيمي لها، ومهمات إدارتها الرئيسية ووظائفها. وأشار التقرير في هذا الصدد إلى أن عام 1410هـ (1990م) شهد نقلة نوعية في نشاط تداول الأسهم في المملكة، وذلك بتشغيل النظام الآلي لمعلومات الأسهم (ESIS)، الذي أتاح إمكانية التداول الآلي لجميع الأسهم عبر المصارف المحلية، كما ساهم في تركيز سوق الأسهم في سوق موحدة تلتقي فيها العروض والطلبات، ووفر العدالة في إدخال الأوامر وتنفيذها أيا كان مصدرها الجغرافي.

وأبان التقرير أن النظام الآلي لمعلومات الأسهم مرّ بعدة مراحل أساسية، تم خلالها تطويره وتحديثه. لاسيما توسيع نطاق البيانات والمعلومات الخاصة بالتداول والأسعار اليومية لخدمة البنوك وفروعها. وتطبيق نظام إدخال أوامر البيع والشراء مباشرة من فروع البنك. وتسوية الصفقات في اليوم التالي من تنفيذ العملية بعد التأكد من بيانات الإشعارات آليا. وقصر التداول على الإشعارات دون الشهادات.
وقد ساعدت عملية التداول الآلي في السوق على إحداث زيادة كبيرة في صفقات الأسهم المتداولة، ووصل عدد الشركات المتداول أسهمها من خلال النظام إلى 72 شركة في النصف الأول من عام 2004م.
واستعرض الباب الثاني اللوائح التنفيذية والقرارات والتعليمات والضوابط المنظمة لعمل السوق المالية. حيث أشار التقرير إلى أن مجلس الهيئة أصدر تسعة لوائح تنفيذية تشمل لائحة سلوكيات السوق، ولائحة طرح الأوراق المالية، وقواعد التسجيل والإدراج، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، ولائحة الأشخاص المرخص لهم، ولائحة أعمال الأوراق المالية، ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة صناديق الاستثمار.
وأظهر التقرير أن مجلس الهيئة أصدر ثمانية قرارات لتنظيم السوق المالية؛ من أهمها قرار فرض غرامات مالية على الشركات التي لا تلتزم بمواعيد الإفصاح عن القوائم المالية ونشر إعلان على موقع (تداول) بأسماء هذه الشركات، ومنع الشركات المساهمة من الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة الأخرى ما لم يتم الوفاء بعدد من الشروط والضوابط المبينة في القرار، وقرار السماح للمقيمين بالتداول المباشر في السوق، وتعديل فترة التداول لتصبح فترة واحدة بدلا من فترتين، وتنظيم تداول الأشخاص الاعتباريين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.
وتناول الباب الثالث أعمال هيئة السوق المالية وانجازاتها، حيث أوضح التقرير أن الهيئة عملت على تطبيق عدد من المفاهيم والأساليب الجديدة في عمليات طرح الأوراق المالية من أهمها التعهد بالتغطية، وتطبيق مستوى عال من الإفصاح، وبناء سجل أوامر الاكتتاب، وتطبيق معايير كمية ونوعية لتغيير رأس المال.

وخصص الباب الرابع للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف، والتي تختص بالفصل في جميع المنازعات الخاصة فيما بين الأشخاص المرخص لهم والمستثمرين، كما تفصل في التهم والمخالفات التي توجهها الهيئة ضد المخالفين لأحكام النظام ولوائحه التنفيذية، وكذلك النظر في التظلمات من قرارات الهيئة وإجراءاتها، وقد بلغ مجموع القضايا التي وردت إليها (263) قضية، حيث ارتفع عدد القضايا في عام 2006 مقارنة مع عام 2005 بنسبة 493.55% ، وذلك لازدياد الوعي لدى المستثمرين.

وركز الباب الخامس من التقرير، على مركز الملك عبدالله المالي المزمع إنشائه شمال مدينة الرياض على مساحة تبلغ 1.6 مليون متر مربع. حيث أشار إلى أن الهيئة ستكون محور الارتكاز لهذا المشروع الذي سيضم المقر الرئيس لهيئة السوق المالية ومقر السوق المالية السعودية، كما سيكون مقرا للعديد من المؤسسات المالية الأخرى.

في تقريرها السنوي الأول

تداول تؤكد التزامها بتوفير سوق مالية تتسم بالشفافية والنزاهة

استهلت السوق المالية السعودية تقريرها السنوي الأول الذي صدر متضمنا المؤشرات العامة لأداء السوق خلال العام 2006، بالتأكيد عمليا على رسالتها التي تلتزم في إطارها بتوفير سوق مالية تتسم بالشفافية والنزاهة، وتقديم خدمات مالية تساهم في تعدد القنوات الاستثمارية في الاقتصاد السعودي.

وفي إطار من هذه الرسالة تضمن التقرير في صفحاته الأولى تعريفا بالمصلحات المالية والاقتصادية ذات الصلة بأسواق المال مثل الأسهم المصدرة والأسهم المتداولة والقيمة السوقية وكذلك الاسمية للسهم وغيرها من المصطلحات التي لا غنى للمتعاملين في السوق من معرفتها. وعرض التقرير نبذة عن أداء الأسواق المالية الخليجية والعربية والعالمية. ومقارنة بين أداء السوق المالية السعودية وثلاثين من أكبر الأسواق العالمية لعام 2006م حيث احتلت السوق السعودية المرتبة الثامنة من حيث قيمة الأسهم المتداولة، متقدمة بذلك على سوق(OMX) للدول الاسكندنافية، وأسواق طوكيو وهونج كونج، وشنغهاي، وهي أكبر الأسواق الآسيوية. كما احتلت المركز الحادي عشر من حيث عدد الصفقات المنفذة، متقدمة بذلك على أسواق لندن للأوراق المالية وسوق طوكيو، والبورصة الايطالية.

ووفقا لهذه التصنيفات فقد جاء ترتيب السوق المالية في المركز الحادي والعشرين من حيث قيمة الاكتتابات، ومن حيث القيمة السوقية.

ويتضمن التقرير شرحا لأداء السوق المالية السعودية خلال العام 2006م، وما لحق بالسوق من تراجع كبير في الأداء قياسا بباقي الأسواق الخليجية.

وأوضح معالي الدكتور عبدالرحمن التويجري رئيس هيئة السوق المالية السعودية في كلمته التي تصدرت التقرير، أن اختلاف أداء السوق المالية العام الماضي عن الأعوام السابقة، جاء نظرا لتأثر السوق السعودية كما هو الحال في الأسواق الخليجية والإقليمية المجاورة، بموجات هبوط قاسية أتت بعد سنوات من الأداء المتميز لهذه الأسواق. مشيرا إلى أن التقلبات التي مرت بها

السوق أكدت على أهمية الجهود التي بدأتها هيئة السوق المالية لتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية، ورصد ومعاقبة المخالفين، وزيادة عمق السوق، والترخيص لمزيد من الجهات لتقديم الخدمات المالية المختلفة، بما يرفع مستوى الخدمات المقدمة ويزيد المنافسة في تقديم أفضل الخدمات للمستثمرين.

من جانبه اعتبر عبدالله بن صالح السويلمي مدير عام تداول المكلف، التقرير الأول لتداول، بأنه أحد الإصدارات التي تسعى السوق المالية لنشرها، إيمانا منها برسالتها نحو السوق المالية والمتعاملين فيها. وقال: إن التقرير يشكل مرجعا موثوقا يوفر المعلومات والبيانات التي تساعد المستثمرين في السوق على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية السليمة، على أسس وقواعد مناسبة لتحقيق أهدافهم من الاستثمار، ودعم استقرار السوق.

وأكد في هذا الصدد أن إدارة السوق المالية السعودية تبذل جهوداً حثيثةً ومستمرةً في جميع المجالات التي قال: إن من شأنها بناء وتطوير أداء السوق ومواكبتها للتغيرات، ولتحقق الأهداف التي من أجلها أنشأت. كما أكد سعي السوق المالية السعودية إلى خلق مناخ وبيئة جيدة للسوق لتصبح جاذبة للاستثمار، وتتوافر فيها العدالة والشفافية، بحيث يتمتع المستثمرون بالحماية اللازمة لمدخراتهم.

وقد قدم التقرير في هذا الإطار معلومات وافية وأساسية عن السوق المالية، من حيث عدد الشركات المدرجة، والشركات التي أدرجت حديثاً، والإجراءات التي نفذتها الشركات من زيادة أو خفض في رؤوس أموالها أو تجزئة للسهم.

كما تضمنت المعلومات تعريفاً بإجراءات التداول، وفتح المحافظ للسعوديين وغيرهم من المقيمين، وأولوية تنفيذ الأوامر، مع تعريف بأنواعها، والقواعد والأسس التي تتم بناء عليها. إضافة إلى كيفية احتساب رسوم التداول، وتعريف بالأشخاص المرخص لهم القيام بأعمال الأوراق المالية في المملكة (شركات الوساطة)، وتقرير عن صناديق الاستثمار، والاعتبارات التي يؤخذ بها لوصف أداء السوق المالية، وآلية قياس المؤشر العام للسوق.

وقدم التقرير ملخصات عن القيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق، وتحديد أكبر عشر شركات من حيث القيمة السوقية. كما قدم عرضاً لأهم المؤشرات المالية للشركات المدرجة في السوق للعام 2006م، من حيث الأرباح والأرباح الموزعة، ومردود الربح الموزع، والربح الموزع للسهم، وصافي الأرباح التي حققتها الشركات، وحقوق المساهمين فيها، وكل ما يهم المستثمرين من معلومات.

وقد تضمن التقرير قراءات مقارنة لأداء السوق المالية السعودية على مدار السنوات العشر من العام 1996م إلى نهاية العام 2006م. كما تضمن تحليلاً لنتائج السوق والعمليات التي شهدتها خلال العام 2006 قياساً بالعام السابق 2005م.

وأوضح التقرير أن عدد الشركات المدرجة في نفس العام زاد بنسبة 12% ليصل إلى 86 شركة قياسا بعام 2005.

كما بيّن التقرير أن مؤشر سوق الأسهم أغلق عند 7933.29 نقطة في نهاية عام 2006م مقارنة بـ 16712.64 نقطة في إغلاق عام 2005م، متراجعا بنسبة 52.53%، بعد أن حقق أعلى نقطة في تاريخه في يوم 2006/02/25م، حيث أغلق عند 20634.86 نقطة.

وقال التقرير: إن القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2006 بلغت 1225.86 مليار ريال، أي ما يعادل 326.90 مليار دولار بانخفاض بلغت نسبته 49.72% مقارنة بنهاية العام السابق. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2006م نحو 5.26 تريليون ريال مقابل 4.14 تريليون ريال للعام السابق، محققة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته 27.14%.

وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة لعام 2006م 54.44 مليار سهم مقابل 12.28 مليار سهم تم تداولها في العام السابق محققة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته 343.27%.

وأوضح التقرير أنه خلال 2006 وزعت 48 شركة في السوق أرباحا بلغت قيمتها 38.934 مليون ريال، في حين لم توزع 38 شركة أي أرباح. و قد راوح الربح الموزع للسهم لجميع الشركات بين نصف ريال وعشرة ريالات. وقطاعيا كان أعلى متوسط للربح الموزع للسهم من نصيب قطاع التأمين بما يعادل عشرة ريالات.

على الصعيد ذاته، بيّن التقرير أنه تمت في أبريل 2006 م تجزئة القيمة الاسمية لأسهم جميع الشركات المدرجة لتصبح عشرة ريالات للسهم الواحد بدلا من 50 ريالا. كما تم أيضا إلغاء التداول في أيام الخميس وذلك اعتبارا من الخميس الموافق 15 يونيو 2006م، كما أصدرت هيئة السوق المالية قراراً بتعديل فترة التداول في السوق لتصبح فترة واحدة من الساعة 11 صباحا وحتى الساعة 3:30 ظهرا، وبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من 2006/10/28م.

التويجري: التقلبات التي مرت بها السوق، أكدت على أهمية الجهود التي بدأتها الهيئةلتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية.

السويلمي: السوق المالية السعودية تسعى إلى سوق تتوافر فيها العدالة والشفافية،

محللون ماليون واقتصاديون:

نظام تداول الجديد ... نقلة نوعية،ويلبي الاحتياجات المستقبلية للسوق المالية

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول)عن نجاح تشغيل نظام تداول الجديد بنهاية جلسة تداولات يوم السبت العشرين من شهر أكتوبر الماضي، بعد أن أنهت بنجاح، كافة اختبارات إحلال أنظمتها التقنية، ومدى جاهزية شركات الوساطة والبنوك، ومزودي معلومات السوق خلال المرحلة الانتقالية، في إجازة عيد الفطر.

وكان معالي الدكتور عبدالرحمن التويجري رئيس هيئة السوق المالية، قد أعلن في السادس عشر من سبتمبر الماضي عن تحديد يوم العشرين من أكتوبر الماضي موعداً لبدء تشغيل نظام تداول الجديد، حيث قامت السوق المالية السعودية(تداول) بتنظيم حلقة نقاش تعريفية عن النظام الجديد بمقرها في مدينة الرياض دعت إليها عدداً من المحللين الماليين والمختصين في قضايا السوق المالية بهدف التعرف على مزايا النظام وخصائصه.

وقد اتسمت الحلقة التي عقدت في الثاني من أكتوبر الماضي بالشفافية، وحضرها كل من نبيل المبارك مدير عام سمة، والكاتب الاقتصادي عبد الحميد العمري والأستاذان محمد العمران ومطشر المرشد عضوا جمعية الاقتصاد السعودية، والمحلل المالي راشد الفوزان. وشارك فيها من تداول مديرها العام المكلف الأستاذ عبدالله السويلمي، والأستاذ توفيق العتيقي مدير عام إدارة تقنية المعلومات، والأستاذ سعيد الدرعاني مستشار العلاقات الإعلامية. وشهدت الحلقة نقاشاً مفتوحاً حول النظام الجديد وآلية عمله ومزاياه قياسا بالنظام السابق، والنظم المتبعة عالميا. النقاش تخلل عرضا لسمات وخصائص النظام الجديد قدمه العتيقي، ورد السويلمي على كافة استفسارات الحاضرين التي شملت كافة الجوانب المتعلقة بجاهزية النظام الجديد وسعته وقدراته، والمزايا التي يتمتع بها قياسا بالنظام السابق، والفروق بينه والأنظمة المتبعة عالميا، ولماذا وقع الاختيار على الشركة السويدية(OMX). كما تضمنت التساؤلات كيفية تعامل النظام الجديد مع أوامر البيع وعروض الشراء التي تسبق افتتاح السوق، والتي تأتي بعد نهاية فترة التداول، واحتمالات تعديلها، وما إلى ذلك من تساؤلات، إضافة إلى قدرة النظام الجديد على مواكبة التطور الذي قد تشهده السوق في الأشهر، أو السنوات القادمة. ووصف المدير العام المكلف لتداول النظام الجديد بأنه جيل مطور عن النظام الحالي الذي تستخدمه تداول، تميز باتساع الخدمات والمنتجات التي يقدمها مثل بيانات السوق ومركز الإيداع، وأنه يركز على جودة الخدمة المقدمة للعميل بشكل أكبر، وإطلاق أسواق ومنتجات جديدة من أبرزها الصناديق الاستثمارية القابلة للتداول، وتطوير السوق الثانوية لتشمل تداول السندات والصكوك. كما أنه يقبل إمكانية تعدد العملات ويحتوي على نطاق شامل لوظائف الإشراف والرقابة، وأكد أن النظام الجديد لسوق المال السعودية هو الأحدث من نوعه، كما أنه مطبقٌ في عدد من أسواق المال العالمية. وفي معرض تقديمه للنظام الجديد أوضح مدير عام إدارة تقنية المعلومات في تداول، أن نظام المراقبة الجديد للتداول، لديه القدرة على استباق أي محاولات إخلال في السوق، ومنع الوساطة المضرة بمصلحة العميل، والعمليات الوهمية والتلاعب بالسوق أو بحركة أسعار الإغلاق وتجميع الأوامر، بحيث يستطيع النظام الجديد ومن خلال إعدادات معينة ومراقبة مستمرة من إعطاء إنذار مبكر فيما يتعلق ببيع وشراء سهم معين أو التلاعب به. وأوضح مدير عام تداول المكلف الأستاذ عبد الله السويلمي، أن النظام الرقابي لا يعني وقف تداول المستثمرين. لكن النظام الجديد يستقبل المعلومات والأوامر ويخزنها بحيث يمكّن المراقبين من ملاحقتها إن كانت غير قانونية، وبالتالي معاقبة المسؤول عنها فيما بعد. وأردف أن النظام لا يمكن أن يتدخل بخيارات العميل مطلقاً، ولكنه يسهل عمل مراقب السوق. وعرض العتيقي ما تضمنه النظام الجديد من أنظمة، كنظام بث بيانات ومعلومات السوق والتي تبث بصورة آنية لمزودي المعلومات، مع إمكانية إعادة إرسال البيانات المفقودة بنظام مستقل عن نظام التداول الرئيس. وأشار إلى أن النظام يتسم بأنه ذو طاقة استيعابية عالية، وأنه سيطبق على مراحل تستوعب المرحلة الأولى منها مليوني صفقة يومياً بمرونة وقدرة عالية في الأداء، كما يمكن إضافة المزيد من الأجهزة لزيادة قدرته الاستيعابية. وأضاف: يرتبط النظام بمجموعة من الأنظمة الإلكترونية التي تقوم بمعالجة عمليات وإجراءات تنفيذ عمليات التداول، وتشمل نظام التسويات والتقاص، نظام معلومات السوق، نظام مراقبة السوق، ونظام التداول الذي يقوم باستقبال ومعالجة الأوامر المضافة وتنفيذها، إلى جانب العمليات الأخرى من تصنيف للأوامر حسب أنواعها وخصائصها ووقت إدخالها وأسعارها وتحديد أولوية التنفيذ بشكل سريع. وترتبط هذه الأنظمة بشكل مباشر بأنظمة شركات الوساطة. ويتيح النظام تقديم أدوات استثمارية جديدة يتم تداولها لأول مرة في السوق المالية السعودية مثل السندات والصكوك، وغيرها من المنتجات الاستثمارية المتنوعة. إلى جانب قدرته على إدارة أكثر من سوق في الوقت نفسه مثل السوق الأولية والسوق الثانوية والتوسع في عدد قطاعات السوق والمؤشرات الفنية. وردا على استفسارات الحضور حول أبرز ما تميز به النظام الجديد عن النظام القديم، استعرض توفيق العتيقي أهم الفروقات التي لخصها باختلافات ما قبل التداول حيث تظهر الأوامر غير المعلنة كاملةً ويلغى أمر السوق إن لم يتم تنفيذه، كما يلغى مباشرة إن لم تكن هنالك أوامر مقابلة. أما الاختلافات الأخيرة، فهي اختلافات ما قبل الإغلاق حيث لا يسمح النظام الجديد بإدخال أوامر جديدة. كما لا يمكن تعديل السعر، أو زيادة الكمية. ولفت السويلمي/ مدير

العمري: المأمول أن تتضافر الجهود لإنجاح طموحات وغايات هيئة السوق المالية

العمران: النظام الجديد سينقل السوق المالية السعودية نقلة نوعية لمضاهاة الأسواق العالمية

عام السوق المالية السعودية المكلف، إلى أن هذه التغييرات المحدودة، إنما هي لرفع مستوى الشفافية والقدرة على التحكم في التلاعب بنوعية الأوامر، وخواص تنفيذها. وتدعيم ارتباطها بشروط التنفيذ في فترات التداول. وذلك من خلال عرض أفضل عشرة أوامر، وأفضل خمسة مستويات سعرية حسب أسعار العرض والطلب خلال فترة التداول، كما هو معمول به حالياً. أما خلال فترة قبل الافتتاح، فسيتم فقط عرض أفضل خمسة مستويات سعرية لكل من العرض والطلب في الفترة ذاتها. وسوف يلاحظ المستثمر أيضاً اختلافاً في طريقة تعامل النظام مع "أمر السوق" وهو الأمر الذي يدخل دون سعر، حيث سيتم إلغاء الأمر مباشرة في حال عدم وجود سوق مقابلة ولن يبقى في سجل الأوامر القائمة كما هو في النظام الحالي. وأكد مدير عام تداول على فاعلية النظام الجديد وأهميته في الوقت الراهن. كما أكد على أن التوسع الذي تقوم به تداول في تقديم خدماتها ومنتجاتها المالية، إنما هو لتحقيق قيمة مضافة للمستثمرين وتعزيز القدرة التنافسية للسوق السعودية. الحوار الذي شارك فيه ضيوف الحلقة شمل أدق التفاصيل في النظام الجديد استعداداً لجميع حالات التداول، وإمكانية تحديث النظام بعد إطلاقه، حيث أكد السويلمي على أن عقد المشروع المبرم مع شركة(OMX) ، وهي شركة سويدية رائدة ومتخصصة في مجال التقنية وإدارة وتشغيل الأسواق المالية، يتضمن خدمات المساندة الفنية والصيانة اللازمة للأنظمة لمدة خمسة أعوام. وأشار إلى أن تداول كعادتها دائمة السعي إلى تحديث وتطوير أنظمتها، إذ يعد هذا النظام الأحدث من نوعه المطبق في عدد من الأسواق المالية العالمية. وختم السويلمي اللقاء مؤكداً على سلاسة النظام الجديد وأوضح أن "تداول" أجرت خلال الأشهر الماضية عدداً من الاختبارات الفنية والتشغيلية للنظام بالتعاون مع شركات الوساطة ومزودي معلومات السوق وحققت نتائج ممتازة.

وكانت السوق المالية السعودية "تداول" جهزت مطويات تعريفية عن النظام تشرح بالكامل المزايا وأنواع الأوامر وغيرها من المعلومات المهمة التي تفيد المستثمر، تم توزيعها في صالات التداول في البنوك ولدى شركات الوساطة ومزودي معلومات السوق لتصل لأكبر عدد ممكن من المستثمرين، وذلك قبل البدء في تشغيل النظام الجديد الذي حدد له يوم السبت 20/10/2007م كأول يوم لإطلاقه. حول هذه الخطوة، التي تعد الأكبر تقنياً منذ تأسيس السوق المالية السعودية. التقت مجلة تداول، مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين، وناقشت معهم ما قد يدور في خواطر المستثمرين حول هذا النظام. مسلطة بذلك الضوء على ما قد يفيد المستثمر والقارئ من معلومات حول النظام ، ومدى تلبيته لحاجات السوق والمستثمرين. محمد العمران عضو جمعية الاقتصاد السعودية، اعتبر نظام تداول الجديد نظاماً يتميز بالمرونة التامة بما يفي بمتطلبات تطوير السوق المالية السعودية خلال المرحلة المقبلة، وذلك من خلال توسيع طاقته الاستيعابية لأكثر

من 2 مليون صفقة في اليوم الواحد، وتقديم أدوات مالية جديدة (السندات – الصكوك – الصناديق الاستثمارية المغلقة– وعرض عمق أكبر للأوامر)، إضافة الى بعض المزايا المتعلقة بأنظمة الرقابة. وحول توقعاته إلى أي مدى سيلبي النظام الجديد الحاجات المستقبلية للسوق السعودية، قال العمران: بلا شك أن النظام الجديد سيلبي احتياجات السوق المالية المستقبلية بسبب المرونة العالية التي يتميز بها. وتوقع أن تنقل هذه الميزة السوق المالية السعودية نقلة نوعية بما يضاهي الأسواق المالية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة. عبد الحميد العمري، المدير التنفيذي لجمعية الاقتصاد السعودية، قال: "قياساً على ما اتسمت به أنظمة تداول الجديد من مزايا متقدمة جداً، سواء على صعيد تنفيذ الصفقات، وزيادة قدرة السوق على استيعاب أدوات استثمارية جديدة كالسندات والصكوك ووحدات الصناديق الاستثمارية، أو القدرة العالية على تقديم أعلى

مستويات المعلوماتية بواسطة نظام البث والنشر، إضافة إلى زيادة فعالية الرقابة على تعاملات السوق، وما سيتبعها في المراحل الأخيرة من اكتمال تدشين النظام الجديد من تداول، ممثلاً في نظام الحفظ والإيداع. فإنني أعتقد في ضوء ما سبق أن بيئة السوق السعودية مقبلة فعلاً على نقلة لا تلبي تطلعاتنا الحالية فحسب، بل بإمكانها أيضاً تلبية واستيعاب أية مستجدات مستقبلية قادمة. وأضاف العمري: إجمالاً؛ أتوقع أن تلبي الأنظمة الجديدة لتداول الكثير من احتياجات السوق المحلية بكافة أطرافها، وأن تفتح آفاقاً مستقبلية أوسع ستساعد دون شك في تسهيل مهام الجهات الإشرافية والرقابية والتنفيذية في تطوير وإصلاح هيكلة السوق. وأعرب عن أمله بتضافر الجهود المبذولة فعلاً لإنجاح تلك الطموحات والغايات. وأن يستوعب مجتمع المستثمرين المحليين، المزايا العديدة لتلك الأنظمة، التي قال: إنها تصب في نهاية الأمر في مصلحتهم ومصلحة أهدافهم الاستثمارية. وأوضح أن المجال أصبح مفتوحاً أمامهم للتعامل بأكثر من منتج أو أداة استثمارية. كما زادت القدرة الرقابية على تعاملات السوق من خلال نظام الرقابة الفعال؛ آنياً وآلياً، ما يعني المزيد من العدالة والنزاهة في التعاملات السوقية. هذا بالإضافة إلى بقية المزايا العديدة التي لا يسعني إيرادها هنا مجتمعة. وأكد أن الوقت كفيل بأن يتيح الفرصة للمستثمرين لاكتشافها والاستفادة منها في شؤونهم المالية والاستثمارية.

من جانبه، رأى راشد الفوزان أن النظام كان حاجة ملحةً منذ فترة طويلة، وأن تطبيقه الآن يحقق متطلبات هامة. وقال الفوزان: يتميز النظام بالسرعة والمرونة والقدرات العالية تقنياً واستيعابياً، والرقابة على التجاوزات والمخالفات في التداول. كما لا ننسى مرونته العالية اتجاه أي تغيير أو تطوير. وآمل أن يكون بداية لحلول مشاكل السوق سواء الفنية أو الرقابية أو القدرة على استيعاب المتغيرات المستقبلية القادمة، من تجزئة للسوق وطرح للسندات والصكوك وغيرها. ولا شك أن النظام الجديد سيلبي حاجة السوق المستقبلية.

الفوزان: النظام يتسم بمرونة يستجيب معها لأي متغيرات مستقبلية أو عمليات تطوير

المحلل المالي نبيل المبارك، وصف النظام الجديد بالمُطمْئِن، وأنه حقق المرجو منه منذ يومه الأول. وقال: إن عدم وجود مشاكل تقنية هو ما تتطلع إليه السوق. أما فيما يتعلق بالمميزات التي يمتاز بها النظام، وحسب ما اطلعنا عليه، فأعتقد أنه في مستوى الأنظمة العالمية المطبقة في الأسواق الأوروبية، وتفعيل النظام يرتبط دوماً بالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة هيئة سوق المال. وأضاف: وبحسب ما تم حتى الآن فقد جاء النظام على مستوى التوقعات، وأتوقع أن تتبعه قرارات استراتيجية تزيد من فعاليته التشغيلية، مثل إمكانية إيجاد أكثر من مؤشر، أو التداول في سوقين. فالنظام يسمح بذلك. كما يمكنه الكشف عن نسب الملكية الكبيرة في الشركات المتداول أسهمها عند الشراء بأكثر من 5 % على سبيل المثال.

بشر بخيت، مدير عام مجموعة بخيت الاستثمارية، وفي معرض تعليقه على حاجة السوق لنظام جديد، قال: لا شك أن ثغرات الرقابة التي كانت موجودة في نظام تداول السابق، أتاحت الفرصة لعدد من المتلاعبين للتحكم بأسعار العديد من الأسهم والتلاعب بها ضمن عمليات مضاربة منظمة كانت تحدث في السوق مراراً وتلك المضاربات المكثفة كانت الدافع الرئيسي للصعود الحاد وغير المبرر في العديد من أسهم السوق في الفترة الماضية قبل فبراير 2006. بالإضافة لذلك فقد شهدنا في السنوات الأخيرة طفرة غير مسبوقة في السوق على مختلف المستويات من حيث حجم التعاملات وعدد المتداولين وعدد الأسهم المتداولة، مما شكل عبئاً على نظام تداول السابق من حيث عدم قدرته على مواكبة تطور السوق واستيعاب حجم النمو المتوقع مستقبلاً، فتعطل النظام في أكثر من مناسبة بسبب ضغط عمليات تنفيذ الأوامر. وبناءً على هذه المعطيات كان لا بد من السعي نحو تطوير أنظمة التداول لمواكبة مسيرة تطور السوق.

وحول دور النظام الجديد في الارتقاء بالسوق السعودية، أثنى بخيت على اختيار شركة "OMX" لتطوير نظام تداول، مشيرا إلى كون الشركة متخصصة وذات خبرة عريقة في مجال إدارة الأسواق المالية وتطوير الأنظمة الالكترونية للتداول حول العالم. واعتبر أن هذه الخبرة لا شك وظفت في إيجاد نظام أكثر تطوراً، مما سيعزز من البنية التحتية الإلكترونية التي تشكل القاعدة الأساسية لتعاملات أسواق المال حول العالم. وتوقع أن ينعكس تطبيق النظام الجديد إيجاباً على مستوى كفاءة السوق نظراً لجملة الخصائص والمزايا التي سيضيفها هذا النظام. بما في ذلك، زيادة السعة الاستيعابية للصفقات لتصل إلى 2 مليون صفقة يومياً مع إمكانية زيادتها مستقبلاً، مما سيتيح قدراً أكبر من المرونة في التعامل، ويحد أو ينهي الأعطال التي كان يتعرض له النظام السابق. وأشار إلى أنه تم في نظام تداول الجديد، تطوير أنظمة رقابة آلية لمتابعة عمليات التداول، مما سيساند عمل هيئة السوق المالية في الكشف عن عمليات التلاعب التي قد تحدث في السوق، الأمر الذي يوفر حماية للمستثمرين من تلاعب بعض

المضاربين. وكانت تداول، وفي بادرة اتسمت بالشفافية، قد عرضت النظام الجديد على الخبراء قبل تطبيقه واستمعت لآرائهم في اجتماع ثري. وسألت مجلة تداول الخبراء عن هذه الخطوة وأهم التوصيات والمقترحات التي تدارسوها، وعن هذا يجيب محمد العمران: تقدمنا بكثير من الاقتراحات للمسؤولين في تداول حيث كان اللقاء رائعاً ومفيداً لكلا الطرفين، وتضمن الكثير من التفاصيل ومناقشة وجهات النظر بهدف الارتقاء بآليات العمل. ومن بعض هذه المقترحات: إيجاد فترة زمنية (10 أو 5 دقائق) في آخر فترة ما قبل التداول يمنع فيها إلغاء أو تعديل الأوامر، وأن يكون الحد الأدنى للأوامر غير المعلنة 50 ألف سهم أو أكثر، وعدم السماح بإدخال أوامر معلنة لمن يدخل أوامر غير معلنة لنفس السهم، وضرورة منع الأوامر المتعاكسة لنفس العميل والسهم والسعر. كما تمت أيضا، مناقشة طريقة احتساب أسعار الإغلاق و الافتتاح بهدف الحد من التلاعب بهذه الأسعار في أول أو آخر الدقائق، بما يعكس صورة عادلة لهذه الأسعار. وأثنى في هذا الصدد على ما وصفه "بمبادرة تداول الرائعة" بإلغاء أوامر السوق ما قبل الافتتاح، عند عدم توافر أوامر مناظرة لها عند الافتتاح، مما رأى أنه يغلق الطريق أمام بعض الوسطاء والمضاربين الذين كانوا يستغلون ثغرات النظام من خلال الالتفاف على أولوية الأوامر أثناء فترة التداول.

عبد الحميد العمري أجاب: أجدها فرصة هنا في مجلة تداول؛ لأشكر الأخوة الزملاء في قمة الهرم الإداري للسوق المالية السعودية (تداول) على مبادرتهم البناءة للالتقاء بنا، وإطلاعنا على إرهاصات تطوير هذه الأنظمة الهامة للتداول. وقال: إن ما تم إنجازه بصورة مبسطة وتفصيلية، بعيداً عن تعقيدات الاتصال الإعلامي الجامدة، من خلال الاجتماع مباشرة وإثراء الحوار بشفافية مرتفعة جداً مع المسؤولين في تداول، أتاح لي ولمن معي من الأخوة الزملاء فهم واستيعاب كثير من الجوانب. ووجدنا في الاجتماع الإجابات الشافية عن جميع الاستفسارات المثارة حول النظام الجديد. وقد وجدنا – بكل تأكيد – الفرصة للإجابة على أغلب الاستفسارات الواردة والحائرة على السطح الإعلامي، وفي أوساط مجتمع المتعاملين في السوق المحلية.

فيما أشار راشد الفوزان إلى أن المقترحات التي تقدم بها؛ تضمنت تثبيت أمر البيع أو الشراء قبل افتتاح السوق بخمس دقائق، وكيفية احتساب أسعار الإغلاق، وإيجاد مؤشرات للقطاعات في السوق إلى جانب المؤشر العام. وقال: إنه سيتم دراستها من قبل تداول.

المحلل المالي نبيل المبارك أجاب في هذا السياق: " أفرحتني دعوة تداول للاطلاع على تفاصيل ومميزات النظام. وهي بادرة فيها الكثير من الشفافية تشكر عليها إدارة تداول. وأخص بالذكر الأستاذ عبدالله السويلمي الذي أعتقد أنه بذل مجهوداً كبيراً في الارتقاء بنظم وآليات التداول،

نبيل المبارك : النظام على مستوى التوقعات، وأتوقع أن تتبعه قرارات استراتيجية تزيد من فعاليته

بخيت:
السعي نحو تطوير نظام التداول، خطوة تواكب تطور السوق واحتياجاتها.

ويفترض أن تتفاعل كل مكونات السوق المالية؛ مستثمرون وشركات وإعلام. وأن تتضافر جهودهم مع هيئة السوق المالية لإتاحة المزيد من الشفافية.

وحول الآثار الايجابية المتوقعة للنظام الجديد على أداء السوق والمستثمرين، والآثار السلبية إن وجدت. أوضح العمران؛ أن ايجابيات النظام تتجسد في خلق بيئة استثمارية متطورة، تساعد على جذب الاستثمارات إلى المملكة، بما يساعد على رفع قيمة التداولات اليومية، وبالتالي رفع مستوى كفاءة السوق نتيجة لتطبيق معايير عالية من الشفافية والرقابة. ورأى أن هذه الآثار الايجابية ستظهر في السوق على المدّين المتوسط والطويل. لكنه أشار إلى آثار سلبية محتملة، تتمثل أولاً في المخاوف من ظهور أعطال عند تنفيذ الأوامر من قبل المستثمرين. لكنه استبعدها. وقال: يبدو أنها غير واردة إطلاقاً بسبب نجاح عملية الانتقال، وارتفاع الطاقة الاستيعابية للنظام، وما يتمتع به من تقنيات عالية. ورأى أن من المبكر الحديث عن السلبيات. واستدرك: في أسوأ الظروف، نعلم جميعاً أن المسؤولين في تداول لديهم قدرة على معالجة أي ثغرات في النظام الجديد، إضافة إلى وجود خطة طوارئ بديلة سيلجأون لها إن لزم الأمر، لكنها غير واردة في هذا الوقت.

وأكد العمران في هذا الصدد أن من المبكر الحديث عن مآخذ على النظام في هذا الوقت، ذلك أنه يرى أن من الطبيعي أن تكون الأولوية في أول أيام التطبيق لأي نظام جديد، موجهة نحو ضمان انسياب الأداء، خاصة وأن آلية الانتقال اعتمدت على الإحلال الكامل للنظام الجديد مكان السابق، وليس الإحلال المتوازي.

وحول شفافية النظام وإمكانية أن يحابي فئة من المستثمرين على أخرى، استبعد العمران ذلك، وقال: لا أعتقد أن النظام الجديد سيحابي فئة على حساب فئة، وأن هذا شيء ملموس أساساً من خلال النظام السابق. وأكد أنه توجه إداري بالدرجة الأولى.

بشر بخيت، وفي ذات السياق، أشار إلى أن المتعاملين في السوق المالية السعودية يتعاملون من خلال أنظمة شركات الوساطة والبنوك التي ترتبط بدورها بأنظمة التداول لدى السوق المالية. لذلك يرى أن تأثر المتداولين بمزايا النظام الجديد، سيكون منوطاً بالخصائص التي توفرها لهم أنظمة التداول لدى شركات الوساطة والبنوك التي يتعاملون من خلالها.

أما من حيث سلاسة انتقال الوسطاء إلى التعامل بالنظام الجديد، فأوضح أن مرحلة الاختبارات وعمليات المطابقة الفنية التي أجرتها هيئة السوق المالية على النظام الجديد قبل تطبيقه رسمياً بالتعاون مع البنوك وشركات الوساطة، كانت كفيلة بوضع الحلول الاستباقية لأي مشاكل قد تواجه عمليات التداول. وأضاف: إلّا أن هذا لا ينفي إمكانية حدوث بعض العقبات الصغيرة، التي وإن حصلت، فلن يكون لها تأثير يذكر.

ورأى محمد العمران من جانبه أن جميع شركات الوساطة، سواء البنوك أو الشركات المستقلة، استعدت لهذا التغيير، وأنه كان لديها الوقت الكافي لتجهيز متطلبات التحول. لكنه لم يستبعد أن يواجه البعض منها بعض الأخطاء الفنية. وهو ما اعتبره أمراً طبيعياً ومتوقعاً عند تطبيق أي نظام جديد.

وحول توقعاته لأدوات استثمارية جديدة ستقدمها الأنظمة الجديدة للتداول، أشار بخيت إلى ما كانت أعلنته السوق المالية من أن النظام الجديد سيوفر إمكانية تداول أدوات استثمارية جديدة، خاصة السندات والصكوك. وأعرب في هذا الصدد عن الأمل في أن يشمل النظام إلى ذلك تداول الصناديق الاستثمارية في المستقبل.

راشد الفوزان لخّص مزايا النظام الجديد بأنه ذو سرعة أكبر، وقدرات واسعة ورقابة فاعلة، وإمكانية رصد لمخالفات المضاربين أكثر. كما أنه يوفر المعلومات بشكل أدق وأسرع، وأن إحدى مزاياه، أنه يتسم بمرونة يستجيب معها لأي متغيرات مستقبلية أو عمليات تطوير. لكن الفوزان أشار إلى أنه لم يمض وقت كافٍ لتقييم تجربة النظام الجديد تماماً، وأكد أنه - بشكلٍ مبدئي - فالتقييم إيجابي ومرضٍ بدرجة كبيرة. خاصة وأن النظام يضع في اعتباره ضمان العدالة، والتوازن بين جميع المتداولين والمستثمرين، ومشغلي الخدمات.

وأشار نبيل المبارك إلى أن النظام الجديد يفتح آفاقاً جديدة نحو المزيد من الشفافية ونحو معطيات جديدة في السوق والأدوات الرقابية التي تشرف على البيع والشراء، كما يسهم بالمزيد من تعميق السوق بإضافة عمليات جديدة، مثل تبادل السندات والصكوك، ويتيح ربط السوق المحلية بأسواق أخرى، ويسمح باستيعاب سوقين، رئيسي وموازي.

وأضاف المبارك: لا أعتقد أن للنظام آثار سلبية إذا كانت هنالك حملة توعية كبيرة للمستثمرين على اختلاف مستوياتهم الثقافية والمالية وذلك للاستفادة القصوى من مميزات النظام الجديد.

السويلمي:
تطبيق النظام الجديد يمنح السوق السعودية الريادة مقارنة بالأسواق الأخرى.

في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد نجاح تشغيل نظام تداول الجديد ، أبدى مدير عام تداول المكلف الأستاذ عبدالله السويلمي، غبطته بنجاح تشغيل النظام الجديد، وكفاءته في عملية الربط والاتصال بأنظمة شركات الوساطة، ومزودي معلومات السوق دون مشاكل فنية، وأشار إلى أن ذلك يعود إلى التجارب الطويلة والمضنية التي قامت بها(تداول) خلال إجازة عيد الفطر لإنهاء جميع الإجراءات والتطبيقات الفنية اللازمة للنظام الجديد بشكل كامل وتشغيل النظام من قبل فريق متكامل ضم نخبة من الكوادر السعودية. وأضاف السويلمي أن السوق استقبلت خلال أول ساعتين قبيل افتتاحها في أول يوم تطبيق للنظام الجديد، 25 ألف طلب تم إدخالها قبل الافتتاح عند الساعة 11 صباحا، ثم

تدفقت طلبات الشراء والبيع خلال فترة التداول.
وأوضح أنه جرت متابعة تشغيل النظام بالتعاون مع شركات الوساطة، وأنها أعطت ردوداً إيجابية".
وأكد مدير عام تداول أن تطبيق النظام الجديد يمنح السوق المالية السعودية، الريادة بالمقارنة مع الأسواق الأخرى، وأنه يتيح التوسع في خدمات السوق، وحجم العمليات، وتنوع المنتجات، فضلاً عن إمكانية الربط مع الأسواق الأخرى، وتشغيل عدة أسواق في وقت واحد، إلى جانب إمكانية إطلاق مؤشرات إضافية عن السوق.
ولفت السويلمي في المؤتمر الصحفي إلى أن نظام تداول الجديد، يماثل تلك الأنظمة العاملة في الأسواق المالية في الدول الأسكندنافية، والتي تعتبر من أكثر أسواق المال العالمية خبرة، مشيرا إلى أن شركة أو إم إكس (OMX) السويدية المتخصصة في صناعة تقنية وإدارة وتشغيل الأسواق المالية، والمعروفة بمستواها العالي في تزويد الأسواق المالية بالحلول والتطبيقات الإلكترونية للتداول حول العالم، هي التي تولت تنفيذ النظام، وذلك بتكلفة بلغت 45 مليون دولار.

وقال: لقد تم إنجاز أكبر مشروع تقني في تاريخ السوق المالية السعودية في ثلاث سنوات، خضع بعدها لاختبارات وتجارب محاكاة للوقوف على مطابقة النظام للمواصفات المطلوبة تحت الضغط. مما ينفي المخاوف غير المبررة من المتداولين والتي تولدت نتيجة معلومات غير دقيقة تم تداولها تحسباً للآثار المترتبة على النظام الجديد. وأكد أنه تم تجاوز تلك المخاوف، بكل نجاح وسلاسة بحمد الله.
كما أكد على أن عقد المشروع يشتمل على خدمات المساندة الفنية والصيانة اللازمة للأنظمة لمدة خمسة أعوام.
وأوضح مدير عام تداول، أن نظام "تداول" الجديد يتيح إمكانية تشغيل عدة أسواق في نظام واحد، كما يتيح تعدد الأسواق الثانوية، والعملات، ويحتوي على نطاق شامل لوظائف الإشراف على السوق ووظائفه الرقابية، ومساندة بعض وظائف التداول عبر الأسواق الأخرى.
كما يرتبط النظام بمجموعة من الأنظمة الإلكترونية التي تقوم بمعالجة عمليات وإجراءات تنفيذ عمليات التداول، تضم نظاماً للتسويات والتقاص، ونظاماً لمعلومات السوق، ونظاماً لمراقبة السوق. وأوضح

أن النظام يختص باستقبال ومعالجة الأوامر المضافة، وتنفيذها إلى جانب العمليات الأخرى من تصنيف للأوامر حسب أنواعها وخصائصها ووقت إدخالها وأسعارها وتحديد أولوية التنفيذ بشكل سريع، مع العلم أن هذه الأنظمة مرتبطة بشكل مباشر بأنظمة شركات الوساطة.
وأضاف أن النظام الجديد يتيح تقديم أدوات استثمارية جديدة تتداول لأول مرة في السوق المالية السعودية مثل السندات والصكوك، وغيرها من المنتجات الاستثمارية المتنوعة. كما يتميز بقدرته الاستيعابية الكبيرة التي تقدر في المرحلة الأولى للمشروع بنحو مليوني صفقة في اليوم الواحد مع إمكانية التوسع مستقبلاً إن دعت الحاجة، إلى جانب قدرته على إدارة أكثر من سوق في الوقت نفسه مثل السوق الأولية والسوق الثانوية، والتوسع في عدد قطاعات السوق والمؤشرات الفنية".

وبين السويلمي أن النظام الجديد قادر على احتواء أية اكتتابات جديدة، واحتضان مزيد من مستثمري السوق، والذين بلغ عددهم نحو 3.6 مليون مستثمر، مؤكدا على أن النظام الجديد يشتمل على نظام رقابي يمكنه رصد أية مخالفات، أو عمليات تلاعب، وتنبيه مراقبي السوق بشأنها.

التطور التاريخي لأنظمة تداول الإلكترونية وتقنياتها

عايد العايد
رئيس إدارة الأبحاث والتطوير
في السوق المالية السعودية (تداول)

تعاني الأسواق المالية الناشئة عادة، من قصور واضح في استكمال عمليات ما بعد البيع. إلى جانب التسوية والتقاص والمناقلة بين البائعين والمشترين.

وقد لا يصدِّق البعض عندما نقول؛ بأن السوق المالية السعودية من أقدم الأسواق في العالم التي طبقت الأنظمة الالكترونية في عمليات التداول وطرق تسويتها، وإكمال عمليات المناقلة والتقاص بين الأعضاء.

فقد بدأت عملية تطوير نظام آلي لتسوية وتقاص الأوراق المالية في المملكة عام 1987م، عندما تعاقدت مؤسسة النقد العربي السعودي المشرفة على سوق الأسهم آنذاك، مع إحدى الشركات المحلية لتطوير وتحديث الأنظمة. وتطوير برنامج لاستكمال عمليات البيع والشراء، التي كانت تتم من خلال مكاتب الوساطة والسمسرة. كما كانت في حينه تتم أيضاً بالمناقلة أو التنازل المباشر من المالك إلى المشتري الجديد، الذي ربما يتنازل بدورة إلى مشترٍ آخر أو أكثر، مما تسبب في ضياع الكثير من العمليات وفقدانها، بسبب عدم توثيقها، وتسجيلها.

وفي أواخر عام 1988م، تم الانتهاء بالكامل من نظام التسويات والتقاص. وألزمت جميع المكاتب بتسوية عملياتها من خلال هذا النظام. وبدأت المقاصة الالكترونية عمليات الخصم والإضافة المباشرة، من وإلى حسابات البنوك لدى مؤسسة النقد. وكانت فترة التسوية تستغرق في ذلك الحين (3) أيام، أي أن المشتري لا يمكن أن يبيع إلا بعد مضي هذه المدة.

بعد نجاح تطبيق نظام التسوية والتقاص وجدت مؤسسة النقد، الأرض خصبة لتطوير نظام تداول إلكتروني يقوم بمقابله العروض والطلبات، وتنفيذها حسب الأولويات المحددة (الأفضلية للسعر ووقت الإدخال).

بدأ العمل على تطوير نظام الـ Esis في السوق المالية السعودية في نهاية العام 1989م، وأصبح جاهزاً للتطبيق في صيف عام 1990م. وكانت أغلب الأسواق في ذلك الوقت تعتمد على التعاملات اليدوية والتسجيل في القاعات. وكان النظام الالكتروني بالرغم من بساطته ومحدودية الوظائف التي يقدمها في بداياته، يعد قفزة كبيرة في تطور تقنية المعلومات واستخداماتها.

ولقد مرّ النظام بالعديد من مراحل التطوير التي توجب جمع أنظمة التداول، والتسوية والتقاص والإيداع في نظام واحد. وذلك بعد مضي (10) أعوام على تطبيق نظام التسويات الأول. وقد ساعد ذلك على تقليص فترة التسوية لتصبح يوما واحدا.

على أن النظام عانى من محدودية في قابليته للتوسع، وزيادة قدراته الاستيعابية؛ وذلك لتقادم التقنية المستخدمة، وضعف شبكات الاتصال في حينه، بالرغم من الجهود الحثيثة التي كانت تبذل في ذلك الوقت لضمان تغطية جميع أنحاء المملكة بخدمات النظام، وتوفير المعلومات اللازمة في وقتها لجميع المتداولين.

ومع التطور الكبير للأنظمة الآلية للتداول، والتنافس بين الشركات المطورة، والأسواق على تطبيق أفضلها؛ لضمان العدالة والشفافية، وسرعة تسوية العمليات وعدم ضياعها. وتماشياً مع التطور والنمو المتوقع في عدد الشركات المدرجة في السوق وزيادة المتعاملين فيها، بدأت فكرة البحث عن نظام بديل للنظام الأول في نهاية العام 1998م.

لقد تم إعداد وتفصيل وظائف وخصائص الأنظمة المراد تطبيقها بشيء من التفصيل الدقيق. ولعل من أهم ما سعت إليه الجهة المشرفة على النظام في حينه، التحول من السجلات الورقية إلى السجلات الالكترونية. وتطبيق الحسابات الشخصية للمستثمرين. وإكمال عمليات التسوية والتقاص آنياً؛ مما يساعد على زيادة عمليات البيع والشراء والتنفيذ في فترة التداول الواحدة. وساعدت الأنظمة الجديدة على زيادة الإقبال على السوق والتعامل فيها، فكانت البداية لعدد المتعاملين ضعيفة جداً (40.000) مستثمر في العام 2001م، لكنها سرعان ما ارتفعت إلى (350.000) في نهاية العام الأول من تطبيق النظام الجديد. وبدأت نسبة النمو والزيادة في عدد المستثمرين تتسارع من ذلك الحين إلى أن وصلت إلى 3.6 مليون مستثمر، مسجلين في النظام في نهاية الربع الثالث من العام 2007م.

فمحدودية النظام الثاني إذن، وضعف إمكانيات التوسع فيه؛ دعت هيئة السوق المالية (المشرف الجديد على السوق منذ العام 2004م)، إلى التفكير حثيثاً في استبدال النظام بأنظمة حديثه متطورة تواكب سرعة النمو المتوقع في الأسواق المالية، وزيادة قدراتها الفنية والاستيعابية، والقدرة على تنويع الفرص الاستثمارية المتوفرة للسوق، والمتعاملين فيها؛ عن طريق إدراج أدوات مالية جديدة أخرى فيها، مثل (السندات والصكوك الإسلامية ووحدات صناديق الاستثمار).

وقد وقعت السوق المالية في العام 2005م، عقداً يعتبر الأكبر في تاريخها لتطوير واستبدال أنظمتها السابقة بأخرى قادرة على مواكبة هذه التطورات والنمو المتوقع في عدد الشركات المدرجة في السوق والمتعاملين فيها. وقادرة على التخفيف من الاختناقات والبطء في تنفيذ العمليات. ووقع الاختيار على نظام الكتروني جديد تم التعاقد عليه مع شركة (OMX) الرائدة في تشغيل الأسواق وتطوير أنظمتها الالكترونية. وسيكون النظام قادراً على تنفيذ ما لا يقل عن (2) مليون صفقه في اليوم في الظروف الطبيعية، مع إمكانية التوسع في ذلك متى دعت الحاجة. إضافة إلى إمكانية خلق وإضافة مؤشرات أخرى جديدة، تعكس الأداء الحقيقي للسوق، ناهيك عن إمكانية إدراج أدوات استثمارية جديدة. إما في السوق نفسها أو في أسواق أخرى يتم إنشائها مستقبلاً.

المنظومة التقنية لأنظمة تداول الجديدة

توفيق العتيقي
مدير عام إدارة تقنية المعلومات
السوق المالية السعودية (تداول)

تمثل التقنية ركيزة من الركائز الرئيسية لعمل السوق المالية السعودية حيث توفر الأنظمة الجديدة القدرة على الاستمرار في توفير الخدمات المتعددة التي كانت تقدمها السوق المالية سابقاً. بالإضافة إلى تقديم خدمات جديدة لم تكن ممكنة في السابق. وهذه محاولة لتقديم فهم أعمق لقدرات أنظمة تداول الجديدة، من خلال ربط قدرات النظام التقنية، بالفوائد المرجوة من النظام. ويمكن تلخيص القدرات التقنية للنظام كما في الجدول التالي.

وحسب ماهو معروف فأن القدرات التقنية لأي نظام تعتمد على الهيكلة التقنية التي عادة ما تكون أجزاء النظام. وقد احتوى نظام تداول السابق على عدة أنظمة مستقلة وقديمة نوعا ما، مرتبطة بعدة مستويات من التعقيدات التقنية في هيكلية الربط بين أجزاء النظام من جهة، وبين النظام وأنظمة أعضاء السوق من البنوك وشركات الوساطة ومزودي بيانات السوق من جهة أخرى. ومع أن أداء النظام كان مقبولا؛ إلا أنه لم يوفر العناصر التقنية التي تطمح إليها "تداول" وتحتاجها.

نظام تداول السابق

توفر أنظمة تداول الجديدة مميزات ووظائف عملية متعددة على المستويين الجزئي والتكاملي للنظام. بالإضافة إلى توفير مستويات عالية من السرعة في تنفيذ العمليات، والمرونة في إضافة الخدمات، ومستوى أمان عالي. وذلك ليس على مستوى أنظمة السوق المالية فقط، ولكن على مستوى جميع اطراف السوق المتصلة بالنظام. وقد حققت أنظمة "تداول" الجديدة، مستويات عالية، في جميع المعايير الفنية.

نظام تداول الجديد

تحتوي أي منظومة تقنية على عدة أجزاء وأنظمة. ويعتبر الترابط السلس بين أجزاء النظام من أهم معايير الحكم على مدى فعالية وجودة النظام ككل. حيث أن قوة النظام، تساوي قوة أضعف الارتباطات بين أجزاءه. وقد روعي في تصميم أنظمة تداول الجديدة، بناء برامج النظام باستخدام بروتوكول(TCP/IP) كبروتوكول أساسي للاتصال بين أجزاء النظام، وتم اعتماد نظام التشغيل (Unix) لتشغيل النظام وبروتوكول (Fix) للاتصال بأنظمة أعضاء السوق، وقواعد بيانات (Oracle)، وتم استخدام أحدث الاجهزه من شركتي (SUN) و(IBM) لتشغيل الأنظمة.

القدرات التقنية	الوصف
تعدد المنتجات	إمكانية تشغيل عدة أسواق لتداول الأسهم والسندات والصكوك واتفاقيات إعادة الشراء ووحدات صناديق الاستثمار المتداول وغيرها
تعدد الوظائف	دعم لأنظمة تداول الأوراق المالية والمقاصة والتسوية
تعدد الأسواق	دعم تشغيل عدة أسواق رئيسية وثانوية مع إمكانية تعدد هيكلة الأسواق
قدرات عالية	دعم لعدة عملات ولعدة مناطق زمنية
توافق مع الأنظمة السابقة	يتضمن وظائف وعمليات وأجهزة الأنظمة السابقة لتقليل حجم وتكلفة التغيير على أطراف السوق
مستوى خدمات عالي	يقدم خدمات عالية من حيث الاعتمادية ونسبة الاتاحه العالية
مستوى فاعلية عالي	يقدم مستوى فعالية عالي مع القدرة على زيادة الاستيعاب بسهوله
مرونة	إمكانية إضافة منتجات وخدمات جديدة بسرعة وتكلفة اقل
الانفتاحية	دعم التوافق والاتصال بالواجهات التقنية والواجهات التقنية المعتمدة عالميا
تقنية حديثة	طُور باستخدام الجيل الجديد من التقنية ومتوافق مع تقنيات المستقبل

تضمن أصولها والأرباح

الصكوك الإسلامية... خيارات التمويل الأفضل للشركات

إعداد/ مصطفى شهاب

تشهد أدوات الاستثمار الإسلامي انتشاراً واسعاً لا يقتصر على العالم العربي والإسلامي فحسب، بل أصبح الاستثمار المنسجم مع الشريعة الإسلامية متاحاً في معظم أنحاء العالم. والسوق السعودية، فرضت نفسها بقوة على هذا الصعيد، من خلال تقديم خدمات التمويل والاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تلاقي قبولا واسعا في أوساط المستثمرين السعوديين. ولعل من أبرز أدوات الاستثمار التي لاقت مثل هذا القبول، الصكوك الإسلامية، النموذج الموازي للسندات في عالم الاستثمار.

فقد برزت الصكوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة كواحدة من أهم الأدوات الاستثمارية والتمويلية الأكثر نفوذاً وفاعلية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة، إذ لاقت انتشاراً واسعا خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ توضح أحدث الدراسات أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نمت عبر العشرين عاماً الماضية لتصل إلى ما يقدر بحوالي (300) مليار دولار أمريكي في صورة أصول مصرفية، وإلى حوالي (400) مليار دولار في صورة أنشطة في أسواق رأس المال، وتتراوح نسبة النمو السنوية لأسواق رأس المال الإسلامي بين 15 – 20%.

وتشير الدراسات إلى أن بداية ظهور الصكوك الإسلامية كانت في ماليزيا منذ أعوام قليلة، حيث واصلت تطورها، لتحتكر سوق تمويل الشركات المحلية في ذلك البلد الإسلامي المزدهر. لكن السعودية لم تكن بمنأى عن الانتشار العالمي الذي حققته المصرفية الإسلامية، بما في ذلك الصكوك التي بدأ الالتفات لها متأخرا، وأخذت زمام الريادة في هذا الاتجاه شركتا "سابك" و "الكهرباء السعودية" اللتان أصدرتا أول صكوك إسلامية في السوق السعودية في خطوة اعتبرها المراقبون الاقتصاديون هامة على طريق تنويع وتطوير القنوات المالية السعودية، من أجل زيادة حجم الاستثمارات، وبث مزيد من الثقة في مناخ الاستثمار.

حول أهمية الصكوك، ودورها في اقتصادات الدول ومزاياها، التقت " تداول " بعدد من الخبراء الاقتصاديين في هذا التحقيق، وكان سؤالها الأول عن ماهية الصكوك، والفرق بينها وبين الأسهم وسندات الخزينة.

الصكوك .. صيغة شرعية للسندات

في هذا الصدد اعتبر الدكتور ياسين بن عبد الرحمن الجفري ، عميد كلية الأمير سلطان للسياحة، أن الصكوك واحدة من أدوات الدين الطويل الأجل التي تستمد قوتها من شرعيتها، وكونها تخضع لإحكام الشريعة الإسلامية. وهي تختلف بالتالي عن سندات الخزينة التي تصدر عادة من البنك المركزي، أو الأسهم التي تمثل ملكية في الشركة. وتصدرها الشركات للتمويل الطويل الأجل بدلا من المصادر القصيرة الأجل.

يوافقه الرأي الأستاذ محمد العمران ، رئيس المركز الخليجي للاستشارات المالية، الذي قال: إن الصكوك أدوات دين متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بينما السندات أدوات دين لتمويل الحكومة أو لتمويل شركة معينة بضمان إجمالي أصول الشركة أو إيرادات الدولة ، في حين أن الأسهم أدوات ملكية تتيح تملك حصص في شركة معينة.

ويسهب العمران في توضيح الفرق مشيراً إلى أنه في حال تصفية الشركة، تكون الأولوية للسندات على الأسهم في وجوب السداد. فالأسهم آخر ما يتم تسديده عند تصفية الشركة. كما أن الحكومة تقدر قيمة السندات خلال فترة ثلاث أشهر كحد أدنى وسنة كحد أعلى. وهي تصدرها بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

من جانبه ، لفت نائب رئيس شركة سابك للشؤون المالية، الأستاذ مطلق المريشد، إلى تميز الصكوك بقيمتها الاسمية المضمونة وأن عليها هامش ربح إجمالي يوزع على المستثمر كل ثلاثة أشهر، قياساً بالأسهم التي تتغير قيمتها مع تغير السوق، وأن عوائدها غير ثابتة، وغير مضمونة.

يوافقه هذا الرأي الأستاذ على العائد، نائب الرئيس التنفيذي وكبير المسئولين الماليين في الشركة السعودية للكهرباء ، والذي اعتبر أن الاستثمار في الأسهم لا يوفر ضماناً بالحصول على عائد، أو حتى ضمان رأس المال، بينما توفر الصكوك عائداً محددا خلال فترة الاستثمار وضماناً إضافياً لكامل رأس المال عند الاستمرار في اقتناء الصكوك لحين استحقاقها. وبين العائد أن الأسهم جزء من إجمالي حقوق ملكية الشركة، بينما تعد الصكوك أو السندات جزءاً من مديونيات المنشأة، القصيرة أو الطويلة الآجل.

بنك ضامن..وأهم الضوابط

حول الضوابط التي تضعها هيئة السوق المالية للترخيص بإصدار الصكوك، يذكر المريشد أن أهم ما يجب توفره، هو بنك ضامن لشراء هذه الصكوك إذا لم يتم بيعها، وأن تصدر تلك الصكوك عن شركات قوية لها سمعتها التجارية، مشيراً إلى أن الهيئة لا توافق على إصدار صكوك إذا كانت الشركة المصدرة لا تملك القدرة الائتمانية التي تضمن سداد الصكوك حين يحين أجلها.

من جهته استعرض العمران لائحة طرح الأوراق المالية والتسجيل والإدراج التي اشتملت على ضوابط طرح الصكوك والسندات، والتي يأتي في طليعتها تعيين مستشار مالي، وتقديم نشرة إصدار تحتوي على قوائم مالية لآخر ثلاث سنوات من أداء الشركة، إضافة إلى عدد آخر من الشروط، أبرزها أن لا تقل قيمة الطرح بالنسبة للسند أو الصك عن الخمسين مليون ريال، وأن يكون هناك رئيس للاكتتاب، ومستقبلٌ للعروض، ومنسّقٌ شرعي. كما يجب على الشركة المصدرة للصكوك تأسيس شركة تابعة لها مختصة بالصكوك، مشيرا إلى أن هذا ما حدث مع كل من سابك وشركة الكهرباء، بحيث يتم الاتفاق مع الهيئة على تحديد أمين موجودات الصكوك، ووكيل حملة الصكوك، ومسجل الصكوك. ويرى الدكتور الجفري أن الضوابط لإصدار الصكوك لا تختلف عن الضوابط التي حددتها الهيئة لوسائل التمويل الأخرى الطويلة الأجل كإصدار أسهم عادية أو ممتازة، وهي عادة ما تركز على قدرة الشركة على التغطية وعلى البنك الاستثماري في تعويم الصفقة.

الجفري : أهم آلية هي وجود سوق ثانوية يستطيع الفرد فيها أن يتداول الصكوك ويحصل على السيولة

المريشد : نظام الهيئة الخاص بالصكوك جيد جدا يوفر حماية شبه كاملة

وتتنوع السندات والصكوك وفقاً لنوعية التمويل المطلوب، ونوعية الرهن المستخدم وأولويته مقابل أدوات الاقتراض الأخرى. هذا ما أشار إليه الدكتور الجفري ، لافتا إلى أن جميعها تستخدم لغرض التمويل الطويل الأجل ويتم احتساب نسبة ربحية ثابتة لمصدرها، وحسب نوعية الأصل المستخدم ترتبط عملية السداد في الصكوك مقارنة بالسندات التي لا ترتبط عملية السداد فيها بصيغة بنائها وأسلوب التمويل. ويشير المريشد إلى أن هناك أنواعاً كثيرة من الصكوك وجميعها صادرة عن هيئة شرعية في المملكة أو غيرها من البلدان الإسلامية ، مضيفا : أكثر أنواع الصكوك شيوعا هي صكوك الإجارة ، صكوك الإستصناع والاستثمار وغيرها.

ويتفق العمران مع المريشد حول كثرة أنواع الصكوك ، مشيرا إلى أنها تزيد عن عشرة صكوك ، أكثرها شيوعا هي المستخدمة لدى سابك والكهرباء، إضافة إلى صكوك الإجارة التي من خلالها تقوم الشركة المصدرة بتأجير الأصل إلى حملة الصكوك، ولكن المهم أن تصدر هذه الصكوك دون رهن وبنفس الأولوية مع الديون وأن تكون قابلة للاستدعاء كل خمس سنوات. وحول أنواع الصكوك المتاح للشركات طرحها في السوق ، وإذا كانت تتوافق جميعها مع الشريعة الإسلامية، يقول العائد : يسمح للشركات بإصدار أي نوع من الصكوك شريطة أن يكون متوافقاً ونظام هيئة سوق المال وحاصلاً على موافقة أي من الهيئات الشرعية لدى البنوك المحلية ".

الحاجة لوجود سوق ثانوية

وفي السياق نفسه، فقد أتاحت الفئة الثانية من الصكوك التي أصدرتها سابك في يوليو/ تموز الماضي، والتي كانت قيمتها عشرة آلاف ريال للصك الواحد، للمستثمرين من الأفراد من دول مجلس التعاون، وكانت الشركة تحدثت لدى طرح إصدارها الأول عن آليات يجب توفرها قبل السماح للأفراد بتداول الصكوك ، عن هذه الآليات ومدى توفرها يشير المريشد إلى أن "تداول" هي من يجب أن يوفرها، بحيث يصبح تداول الصكوك آليا كتداول الأسهم. ولكن نظرا للوضع الحالي، فإن تداولها يتم عن طريق البنوك المحلية. وأوضح المريشد أن سابك قامت بخفض قيمة الصك في الإصدار الثاني لإعطاء فرصة للمستثمرين الأفراد في السوق الأولية والثانوية. ويرى العمران أن الآليات التي تحدثت عنها سابك تعتمد على ضرورة وجود سوق ثانوية لتداول الصكوك والسندات بحيث يكون عليها عرض وطلب بشكل يومي وفق ظروف السوق، وكما هو معمول به في الأسواق العالمية والإقليمية. وتوقع أن تقوم هيئة السوق المالية بإيجاد مثل هذه السوق ضمن السوق المالية السعودية على شكل قطاع من قطاعات السوق. ويوافق الجفري أن أهم آلية يجب توفرها هي وجود سوق ثانوية يستطيع الفرد فيها أن يتداول الصكوك ويحصل على السيولة وقت الحاجة لها وإلا فإن الطلب عليها سيكون منخفضا نظرا لكونها طويلة الأجل وتاريخ تحصيل قيمتها طويل الأجل. أما العائد فقد أكد علي أن الصكوك التي أصدرتها الشركة السعودية للكهرباء مؤخرا هي موجهة فقط للمستثمرين المحليين داخل المملكة.

وقد قامت سابك مؤخرا بتخفيض السندات التي تزمع بيعها من 2.7 مليار إلى 1.5 مليار دولار ، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن وجود حد أدنى وسقف أعلى للصكوك المتاح طرحها من قبل الشركات. في هذا الصدد يعتبر الدكتور الجفري أن آلية العرض والطلب، والقدرة على تغطية التعويم، وخاصة من البنك الاستثماري ضامن الاكتتاب، وتكلفة الإصدار، هي أهم متغيرات مؤثرة على قرار الإصدار وحجم الصفقة، أو توقيت صدور الصفقة. أما العمران فيشير إلى أن الحد الأدنى هو خمسون مليون ريال والسقف الأعلى مفتوح. وأشار إلى أن قرض سابك الكبير 11.6 مليار دولار، هو حزمة من أدوات التمويل؛ منها 2.7 مليار دولار عبارة عن سندات، والباقي 8.9 مليار دولار كانت على شكل قروض مشتركة من البنوك . وقال إن سابك عدلت نسبة تكوين أدوات التمويل لديها بحيث تنخفض السندات إلى 1.5 مليار، وأن السبب الرئيسي في رأيه هو أن الشركة وجدت أن تكلفة القروض المشتركة المتمثلة في الهامش كانت منافسة ومغرية لها مقارنة بالسندات، وأن هذا شجعها بشكل كبير إلى التوجه للقروض المشتركة. ويشير الجفري إلى أن الحماية من التسعير غير المنطقي، أو الاحتيال هو ما يهم الهيئة. أما المخاطر الناجمة عن المتغيرات الكلية أو من الإفلاس فلا تعتبر من المتغيرات المؤثرة التي توفر لها الحماية. ويشيد المريشد بنظام الهيئة الذي يعتبره جيداً جداً، ويوفر حماية شبه كاملة . ولفت العمران من جهته إلى أن كل ورقة مالية تنطوي على مخاطرة معينة، توضح في نشرات الإصدار، وأن على كل مستثمر التنبه لهذه المخاطر.

ضرورة التعرف على أوضاع الشركة

ومما لا شك فيه أن لكل شركة طرقها الخاصة للترويج لصكوكها ، فشركة سابك اعتمدت على قوة مركزها المالي، وسمعتها كأكبر شركة صناعية وأكبر سابع شركة كيماوية عالميا للترويج لصكوكها واعتبارها محدودة المخاطر، هذا ما أكده نائب رئيس الشركة للشؤون المالية، والذي أكد على أن طرح الصكوك كان ناجحاً حيث تم استلام طلبات بحوالي سبعة مليارات ريال. وكذلك الحال بالنسبة لشركة الكهرباء التي انعكس موقفها المالي الايجابي بعد حصول الشركة على تقييم متقدم من وكالتي S&P و Fitch. وفي هذا السياق يرى الدكتور الجفري أن قوة المركز المالي ينبع تأثيرها من حجم الربحية المحددة ومن حجم الصفقة أي من مخاطر الاستثمار وبالتالي عملية الترويج.

ويضيف: نفس منطق سابك ينطبق على الكل فقد يتغير حجم الربحية المحدد ونوعية الرهن والفترة وحجم الصفقة مدار القرار.أما الأستاذ العمران فيشير إلى ضرورة التعرف على أوضاع الشركة وقوتها الائتمانية أولا من خلال درجة التقييم الائتماني للشركة، وضرورة الانتباه للمخاطر الموضحة في وثيقة الإصدار، أو القوائم المالية قبل اتخاذ قرار الشراء.

ويتوقع بعض الاقتصاديين السعوديين أن تقوم شركات الخدمات المالية أو الوساطة بدور بارز مستقبلاً في إدارة معاملات صكوك الاستثمار والسندات ، لكن المريشد لا يتوقع أن يكون لها حاليا أي دور يذكر، مشيرا أن الدور الآن تلعبه البنوك، وأن تطور الأنظمة الآلية، يمكن أن يكون لها دور منتظر. وكذلك يرى العمران، أنه سيكون لتلك الشركات دور في حال تكوين سوق ثانوية للسندات والصكوك. ويتفق معهما في ذلك الدكتور الجفري الذي يشير إلى إمكانية أن تعوم شركات الوساطة الصكوك في السوق الأولية، وأن تدعم السيولة من خلال تداولها في السوق الثانوية.

وسيلة تمويل طويلة الأجل منخفضة التكلفة

وتعتبر الصكوك التي تطرحها الشركات إحدى مصادر التمويل المتاحة التي تتميز بخصائص قد لا تتوفر عليها المصادر الأخرى. ويشير الدكتور الجفري إلى أن الصكوك وسيلة تمويل طويلة الأجل منخفضة التكلفة ويتم من خلالها تعويم المخاطر الكلية للشركة وتحميلها جزء من هذه المخاطر بثمن منخفض. وبالتالي فتعد هذه الوسيلة، نظراً لانخفاض كلفتها الأكثر إغراء بين وسائل التمويل. ومن جانبه يشير المريشد إلى أن ما يميز الصكوك هي أنها أوراق مالية إسلامية وهناك طبقة من المستثمرين لا تستثمر إلا بها ، ويضيف : " إذا كنت ترغب في اجتذاب استثمارات هذه الفئة، فلديك الوسيلة الأفضل، كما أن تكلفة المصدر تكون أقل . وكذلك ليس على المصدر التزامات مقيدة كتلك التي تفرضها البنوك للحد من حرية الشركة في التعامل مع موجوداتها المالية كتوزيع الأرباح على المساهمين. وتسعى الشركات من خلال الصكوك إلى تنويع مصادر التمويل بالاعتماد على مصادر متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتميز بانخفاض تكلفتها مقارنة مع القروض المصرفية، أو إصدار أسهم حقوق أولية. وهذا ما حدث مع الإصدار الأول لسابك وإصدار صكوك الكهرباء إذ كانت تكاليفها منخفضة جدا مقارنة مع باقي أدوات التمويل.

عوامل مؤثرة

وفيما يتعلق بالأسس التي يتم على ضوئها تحديد موعد التسوية، ومعدل ربحية الصكوك، يقول العائد: معدل الربحية يعلن من خلال مرحلة تجميع الأوامر والطلبات ويتم تحديده بناءاً على المتوفر من الإصدارات داخل السوق، وكذلك مكانة الشركة ونوع الأصول المستخدمة لإصدار الصكوك. أما التسوية النهائية فتكون بعد أن تتم عملية التخصيص للمستثمرين ويتم التداول عليها بعد ذلك. بينما يعتبر الدكتور الجفري أنه بحسب قدرة الشركة وسيولتها وتدفقها النقدي وحجم مخاطرها، ورغبات البنك الاستثماري يتم تحديد أهم متغيرين؛ وهما عمر الصكوك وحجم الربح المتاح للمصدر. وبالتالي تتفاوت الربحية والمدة بين الشركات لاختلاف المدخلات السابقة بينها وعدم تطابقها. ويضيف العمران إلى ذلك العملة المستخدمة، والفترة الزمنية، ونوعية أصول الشركة، إلى جانب الأداء المالي للشركة المصدرة. أما فيما يتعلق بصكوك سابك، فيشير المريشد إلى أنه يتم تحديد موعد التسوية بعد تشكيل الاكتتاب مباشرة، حيث تكون مدة الاكتتاب عادة، بين عشرة أيام إلى أسبوعين، وإذا لم تتم تغطية كافة الصكوك المصدرة خلالهما، فيتولى البنك الضامن شرائها. وأشار إلى أن هنالك العديد من عوامل المخاطرة في هذه العملية تختلف من شركة إلى أخرى، لعل أبرزها إفلاس الجهة المصدرة.

خيارات إضافية وقنوات استثمارية

وحول التأثير المتوقع لهذه الصكوك على السوق المالية، يرى العائد أن إصدار الصكوك سيقود حتما إلى تعزيز إنشاء سوق للسندات في المملكة مما سيتيح خيارات إضافية وقنوات استثمارية جديدة للمستثمرين بالإضافة إلى قنوات تمويل إضافية للشركات المصدرة للصكوك . ويضيف: ومما لا شك فيه فأن الصكوك بعكس الأسهم تعتبر ذات مخاطر أقل ودخل شبه مضمون وهو ما يهم شريحة محددة وخاصة ذات الهدف الاستثماري قصير الأجل. وفي هذا الصدد يقول العمران : "التنويع في الأدوات والدخل والمخاطر مطلوب ومهم للسوق في المرحلة القادمة لخدمة أهداف متفاوتة، وطبائع مستثمرين متباينة ". وفي حين يعتبر العمران أن إصدار تلك الصكوك ستخلق أدوات أو قنوات استثمار جديدة للأفراد والمستثمرين ، يرى نائب رئيس شركة سابك للشؤون المالية أنها ستزيد من نمو السوق المالية من ناحية تنويع مصادر الاستثمار بحيث يكون لدى المستثمرين أدوات استثمار جديدة عدا الأسهم ، ولكنه يؤكد على أن اتجاه سابك للصكوك ليس لتنوع مصادر التمويل فقط ، بل لتأسيس سوق مالية إسلامية تكون في متناول الجميع ، وإعطاء فرصة للذين لا يرغبون في الاستثمارات غير الإسلامية .

وفي الختام يبقى أن نشير إلى ما يؤكده خبراء الاقتصاد من أن الفورة الاقتصادية الهائلة التي تشهدها المملكة تفسح المجال واسعاً أمام أدوات إقراض إسلامية كالصكوك لتلعب دوراً مؤثراً ومتزايداً.

العائد : إصدار الصكوك سيتيح خيارات إضافية وقنوات استثمارية جديدة للمستثمرين

الاقتصاد الأميركي يلقي بظلاله على الأسواق العالمية ... والمؤشرات مرآة متعددة الوجوه

إعداد / شركة رنا للاستثمار

شهدت أسواق المال العالمية حالة من عدم التوازن في ظل تباين معطيات الاقتصاد الأميركي الذي عكس أداء متواضعا خلال الفترة السابقة كان أبرز ملامحه أزمة سوق العقار، والعجز في الميزان التجاري، والزيادة في معدل البطالة. الأمر الذي أثر بدوره على مستويات صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسة العالمية كاليورو الأوروبي والين الياباني.

وهذه العطسة في الاقتصاد الأميركي أزكمت العالم، إذ امتد تأثيرها على أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، وأسعار الذهب الذي حلق بدوره عاليا بعد أن فقد الدولار بريقه كحاضن مفضل للودائع.

وعلى الرغم من ذلك فقد جاء تأثير وضع الاقتصاد الأميركي محدودا في هذه المرحلة على مؤشرات أسواق عالمية، بما فيها الأسواق الأميركية ذاتها وذلك نظرا لتباين المعطيات من جهة، ولإقدام العديد من البنوك المركزية حول العالم بضخ المليارات في القطاعات المصرفية لديها لحمايتها من الانكماش من ناحية أخرى، وواضحاً على أسواق أخرى خاصة في أوروبا واليابان التي شهدت مؤشرات أسواقها تراجعا بينا، في حين سجل مؤشر سوق هونج كونج أعلى معدلات الارتفاع مستفيدا من الأداء القوي للاقتصاد الصيني.

الأسواق الأميركية

فقد أنهت الأسواق الأميركية ربعها الثالث على أداء متواضع، مع تفاقم أزمة القروض الائتمانية وزيادة أعباء الديون العقارية الثانوية، في ظل انخفاض سعر صرف الدولار الى مستويات قياسية. فقد أغلق Dow Jones في نهاية هذا الربع على ارتفاع بلغت نسبته 3.6%. وأقفل عند 13196 نقطة. كذلك ارتفع مؤشر S&P بنسبة 1.6% ليغلق عند 1526.75 نقطة. أما NASDA، فقد أغلق على ارتفاعً نسبته 3.8% عند مستوى 2701.5 نقطة.

ويواجه الاقتصاد الأميركي العديد من التحديات، حيث فاق معدل الإنفاق الفردي النسب المتوقعة ليصل الى 4.4%. في حين لم يرتفع دخل الفرد في يوليو الماضي إلا بنسبة 0.3% فقط.، وصاحبه ارتفاع فاتورة البنزين إلى ثلاثة دولارات للجالون. وارتفع معدل الدين العام للربع الثالث الى 8.977تريليون دولار ، وهو الأمر الذي دفع المصرف الاحتياطي الفيدرالي إلى خفض سعر الفائدة على الدولار بنصف النقطة المئوية الى 4.75% .

وفي ذكرى 11 سبتمبر تباطأ الاقتصاد بنسبة 2%، ليشهد أسوأ أداء في الولايات المتحدة منذ العام 2002، فيما تراجع سوق العمل الأميركي ليتزايد معدل البطالة إلى 4.7% . ولا تزال البلاد تعاني عجزاً في الميزان التجاري، زاد بمعدل 6.5 % عن العام 2006م.

الأســـواق الأوربية

وفي القارة العجوز (أوروبا) انخفض أداء معظم مؤشرات الاسواق الاوروبية مع نهاية الربع الثالث. فقد انخفض مؤشر FTSE الانجليزي بنحو 2.1%، بينما كان المؤشر الفرنسي CAC من اكبر

البنوك المركزية الأوروبية، ضخت المليارات في القطاع المصرفي لحمايته من انكماش أسواق الائتمان

أداء الأسواق الأميريكية والأوروبية خلال الربع الثالث من عام 2007م

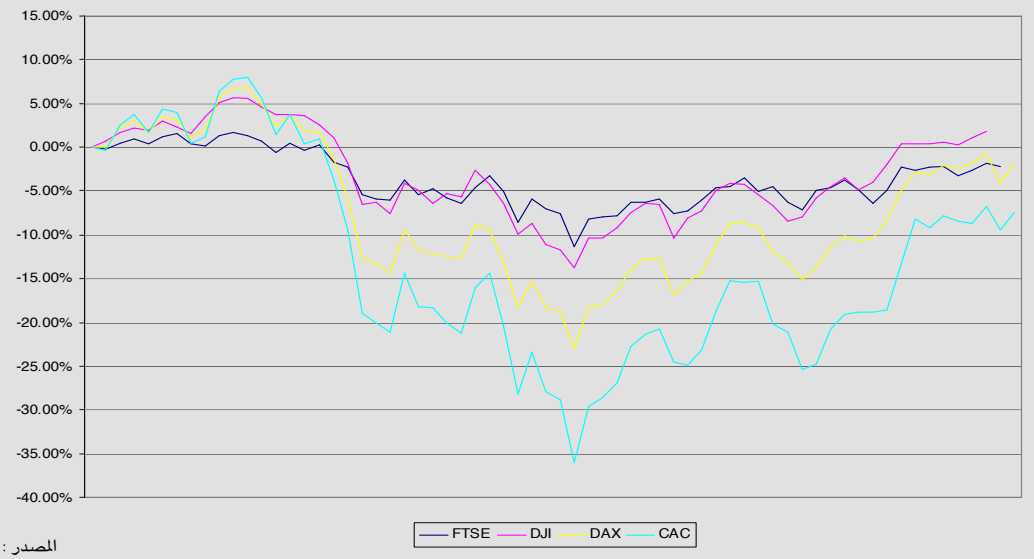

المصدر : رنا للاستثمار

الاقتصاد الصيني يواصل نموه القوي، ومؤشر HANG-SENG في هونج كونج يسجل أعلى ارتفاع في الأسواق العالمية

المؤشرات هبوطا بنحو 5.6%، كما لم يكن مؤشر DAX الالماني أفضل أداء حيث انخفض هو الآخر بنسبة 2% تقريبا.

وقد دفع هبوط الدولار والإسترليني أمام سلة العملات الأجنبية خلال أواخر هذا الربع معظم الأسواق الأوروبية للتراجع متأثرة بأحداث سوق الإسكان والقروض العقارية غير المغطاة، وخاصة في بريطانيا. فقد تفاقمت هذه الأزمة بعد تأثر (بنك نورذرن روك) أحد أكبر بنوك الإقراض العقاري في المملكة المتحدة بأزمة الائتمان. الأمر الذي دفع المودعين لسحب ما يزيد عن 4 مليارات جنيه إسترليني، مما دفع البنك إلى الاقتراض من البنك المركزي البريطاني لمواجهة هذا العجز.

وقد جاءت هذه المشكلة إيذانا ببداية انهيار سوق الإسكان في بريطانيا. ولذا قام البنك المركزي البريطاني بتجميد سعر الفائدة على ماكانت عليه عند مستوى 5.75 %. وعليه فقد سجل الاقتصاد البريطاني معدل تضخم أقل من المتوقع بنحو 1.9% . كما قام البنك المركزي الأوروبي بتجميد الفائدة على اليورو عند مستوى 4% وذلك تحسبا لانكماش أسواق الائتمان عبر الأطلسي . وضخت معظم البنوك المركزية الأوروبية المليارات في القطاع المصرفي لحمايته من انكماش أسواق الائتمان .

وقد ارتفعت أسعار المعادن الثمينة نتيجة انخفاض سعر الدولار إلى مستويات قياسية فقد ارتفع سعر الذهب الى أعلى مستويات له منذ 18 شهراً. وتبعه ارتفاع الفضة والبلاتين والنيكل والنحاس. وفي فرنسا فقد بلغت نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي أعلى المستويات بين دول الاتحاد الأوروبي نتيجة خفض الضرائب بعد تولي الرئيس ساركوزي الحكم تشجيعاً للاستثمار . واستمر مسلسل عجز الميزانية الذي بدأ منذ 15 عاما.

الشرق الأقصى

وعلى عكس الأسواق الأوروبية، فقد أنهى مؤشر HangSeng لأسهم هونغ كونغ تداولات الربع الثالث على ارتفاع قوي بلغت نسبته 24.7%، ليكون الارتفاع الأكبر خلال الربع الثالث في المؤشرات العالمية. أما مؤشر NIKKEI الياباني فقد أقفل تعاملاته على انخفاض بلغت نسبته 7.5% ليسجل أكبر انخفاض لمؤشرات الشرق الأقصى.ولم يكن الاقتصاد في دول الشرق الأقصى بمنأى عن أزمة الائتمان الأميركية والأوروبية. فقد قامت البنوك المركزية الآسيوية بضخ وتخصيص كمية إضافية من السيولة النقدية لمواجهة مثل هذه الضربة الاقتصادية .

وقد شهد الاقتصاد الصيني ثالث اكبر قوة اقتصادية في العالم انتعاشا قويا بنهاية يونيو الماضي حيث بلغ النمو 11.5%. كما ارتفعت مبيعات التجزئة حوالي 15.4% لنفس الفترة من العام الحالي فيما صعد الاستثمار في الأصول الثابتة الى 25.9%. وارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية بنسبة 12%. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو في عام 2007 نحو 10.9% .

أما في اليابان فبعد أزمة القروض العقارية قرر المركزي الياباني ضخ 1.2 تريليون ين في الأسواق المالية. وقد تباطأ الاقتصاد الياباني للمرة الأولى منذ الربع الثالث من السنة الماضية. ويرجع هذا الهبوط لما شهده الدولار من هبوط أمام الين كما هبطت قيمة جميع الأسهم في جميع قطاعات السوق اليابانية.

المنطقة العربية

وفي المنطقة العربية، فقد سجلت مؤشرات معظم أسواق المنطقة، التي ظلت غالبيتها بمنئي عن الاستثمارات الأجنبية، ارتفاعا متفاوتا،لكنه أقل تأثرا بانعكاسات الاقتصاد الأميركي.واستفادت معظم هذه الأسواق من تحسن في مستويات اقتصادات العديد من الدول العربية، خاصة في منطقة الخليج على الرغم من استمرار التأثير السلبي لتطورات الأوضاع في العراق، وتطورات الملف النووي لإيران على مجمل المنطقة العربية.

فقد أقفلت السوق السعودية – أكبر الأسواق العربية – على ارتفاع مع نهاية الربع الثالث هو الأعلى بين الأسواق العربية، إذ بلغت نسبته 12.4%،تلتها السوق المغربية التي سجل مؤشرها زيادة نسبتها 11.8%. وجاءت السوق المصرية ثالثة مستفيدة من تدفقات أجنبية، فسجل مؤشرهاCASE ارتفاعا بلغ 11.1%. كما سجل مؤشرا الدوحة ومسقط زيادة موحدة بلغت نسبتها 10.2% لكل منهما. وخالفت السوق اللبنانية تأثيرات الأوضاع السياسية غير المستقرة، فسجلت ارتفاعا جيدا بلغ 8.4%. وسجلت باقي الأسواق العربية مستويات أقل من الارتفاع. ووحدهما سوقا دبي وتونس أنهيا الربع الثالث على تراجع بلغت نسبته 4% للأول و1.9% للثاني.

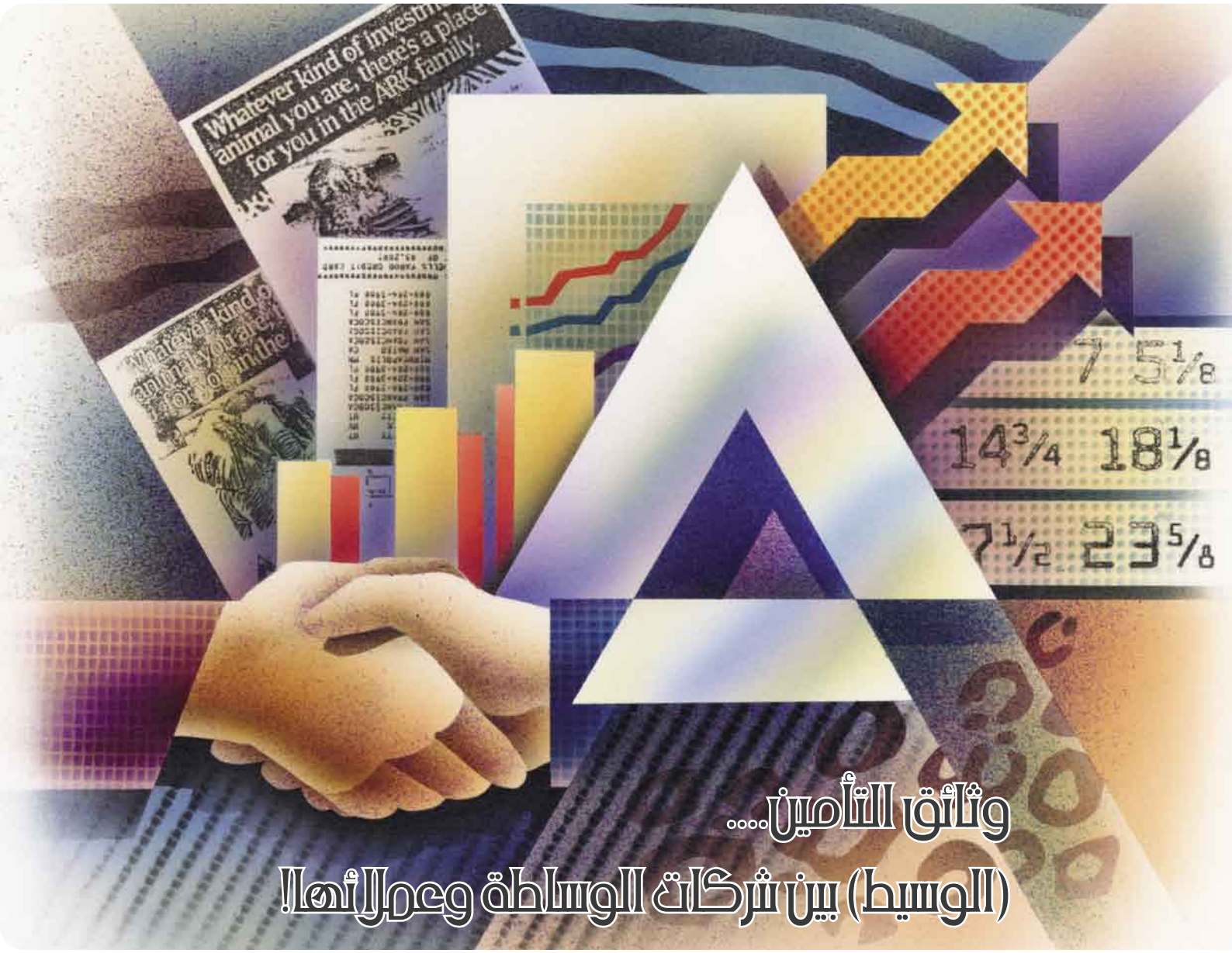

وثائق التأمين....
(الوسيط) بين شركات الوساطة وعملائها!

بدأت بعض شركات الوساطة المالية بإبرام وثائق تأمين في مواجهة المخاطر التي قد تطال أعمالها في إدارة أموال عملائها من المستثمرين في السوق المالية تعزيزاً لثقة عملائها والتأكيد لهم بوجود ما يحفظ حقوقهم،في الوقت الذي لاقت شركة التعاونية للتأمين هذه الحاجة بإصدار أول وثيقة من نوعها في السوق السعودية لمواجهة مخاطر الاستثمار.

في هذا العدد تطرح تداول الموضوع للتعريف به عبر رأيين متقابلين يعبر أحدهما عن رأي شركات التأمين والآخر عن تصور شركات الوساطة.

وفي هذا الصدد استعرض الأستاذ سعد المرزوقي نائب الرئيس التنفيذي للتعاونية للتأمين المخاطر المتوقعة لدى التعامل مع شركات الوساطة، وأكد أن دور وثائق التأمين هو التركيز بشكل أساسي على المخاطر الناتجة عن الأخطاء المهنية للوسطاء ومديري المحافظ ومقدمي الاستشارات والتحليلات المالية للمستثمرين ومرتبي الصفقات. وأشار إلى أن هذه الأخطاء تشمل على سبيل المثال لا الحصر الخطأ المهني أو السهو أو الإهمال أثناء ونتيجة تقديم خدمة الوساطة للعملاء. كما تشمل أيضاً الأخطار الناتجة عما قد يقترفه أحد العاملين لدى الوسيط المالي من أعمال تزوير في المحررات الرسمية أو تعديل بياناتها بما يخالف الحقيقة بهدف الكسب من وراء ذلك، أو بغرض الإضرار بالغير وكذلك خيانة الأمانة. علاوة على ذلك فإن هناك مخاطر أخرى قد تحدث لدى التعامل مع شركات الوساطة المالية مثل أعمال السرقة أو فقد الأموال أثناء نقلها أو فقد المستندات نتيجة لإيداعها في غير أماكنها المخصصة.

في ذات السياق يؤكد د.مازن حسونة الرئيس التنفيذي لشركة رنا للاستثمار أن الوساطة مثل كل الأعمال التجارية، يصاحبها الكثير من المخاطر، ويرى أنه نظراً لارتباط هذا النوع من الأعمال بأسواق المال وديناميكيته، فإن للمخاطر في هذا القطاع أثرها المباشر على كل من العميل وشركة الوساطة بالإضافة إلى السوق. لذلك، كان من الحاجات الضرورية الملحة أن تقوم شركات الوساطة بجهود كبيرة في مجال إدارة المخاطر لحماية عملائها المستثمرين وحماية الشركة بالتالي من التعرض لأي من المخاطر المرتبطة بخدمات الوساطة، سواء كانت مالية أو تشغيلية. وعزا المخاطر إلى عدة أسباب ذكر منها على سبيل المثال:

– التقلبات والتذبذبات الحادة في الاسواق المالية
– انقطاع الخدمة نتيجة انقطاع أو عطل تقني
– مخاطرجرائم الانترنت والاحتيال الالكتروني
– تقديم خدمات مشورة غير مدققة أو لا تستند إلى تحليل سليم
– الأخطاء التقنية في الانظمة
– أخطاء الوسطاء
– العمليات: التسويات والمقاصة
– عدم الالتزام بتطبيق القوانين والسياسات التي من شأنها حماية السوق والمستثمرين

ولكن بطرح وثائق التأمين هل تبقى هذه المخاطر على ما هي عليه؟، وما هي آلية عمل وثائق التأمين، وإلى أي مدى يمكن لها حماية حقوق العملاء؟، يجيب نائب الرئيس التنفيذي للتعاونية للتأمين سعد المرزوقي: وثيقة التأمين التي أعلنت التعاونية عنها مؤخراً تهدف بشكل رئيس إلى حماية حقوق العملاء، لأنها تعوض في الأساس عن المسؤولية المهنية للوسيط المالي. فالوثيقة تحمي الوسيط المالي من الآثار المترتبة عن الأخطاء المهنية التي قد يتعرض لها أثناء ممارسة مهنته ومن ثم فهي تحمي المستثمر في سوق الأسهم (العملاء) حيث تضمن له التعويض المناسب في حال ثبوت مسؤولية الوسيط القانونية عن الخسارة التي يتعرض لها.

يوافقه الرأي د.مازن حسونة الرئيس التنفيذي لشركة رنا للاستثمار، إذ يقول: بوجود وثائق التأمين ستكون حقوق العملاء محفوظة ليس فقط لدى شركة الاستثمار المقدمة لخدمة الوساطة، بل أيضاً مؤمن عليها لدى (طرف ثالث) المتمثل بشركة التأمين. وبذلك يتكون لدينا إطار عمل لإدارة المخاطر يضمن حقوق المستثمرين.

هل هناك أنواع أخرى من وثائق التأمين يمكنها تغطية هذا النوع من المخاطر، أجاب المزروعي: إن كان القصد من السؤال الأخطاء المهنية فوثيقة تأمين الأخطاء المهنية التي أشرت إليها تكفي لتغطية هذه المخاطر، لكن هناك أخطار محددة يمكن تغطيتها بوثائق قياسية مثل خطر السرقة، أو فقد الأموال أثناء نقلها أو خيانة الأمانة فيمكن لكل خطر من هذه الأخطار تغطيته بوثيقة منفصلة حسب رغبة العميل وهذه الوثائق متاحة حالياً.

واستدراكاً، سألناه ما إن كانت التعاونية للتأمين ارتبطت بأية عقود مع شركات عالمية للتأمين على مخاطر هذا النوع من الوثائق، فأجاب: تكونت لدى التعاونية وعبر تاريخها الممتد لأكثر من عشرين عاماً خبرات فنية كبيرة في مختلف أنواع التأمين، وهذه الخبرات تؤهلها لاستقراء احتياجات مختلف الفئات وتصميم برامج التأمين المناسبة. ولذلك وفي إطار قراءتها للسوق وتطوارات سوق الأوراق المالية لمست الشركة حاجة لوجود الغطاء التأميني المناسب لممارسي الوساطة المالية مثلما فعلت لعدد من الفئات المهنية الأخرى والتي قدمت الشركة لهم وثيقة الأخطاء المهنية للأطباء ووثيقة الأخطاء المهنية للمهندسين، كما تمتلك الشركة القدرة الفنية والمالية لإدارة هذه النوعية من المخاطر مستفيدة في ذلك أيضاً

المرزوقي: وثيقة التأمين تهدف إلى حماية حقوق العميل وتضمن له التعويض المناسب في حال ثبوت مسؤولية الوسيط عن الخسارة.

د. حسونة: بوجود وثائق التأمين يتكون إطار عمل لإدارة المخاطر يضمن حقوق المستثمرين.

من تعاقدات أجرتها مع كبار معيدي التأمين في العالم لتوفير تغطية إعادة التأمين.

المزروعي، وفي معرض سؤالنا له عن رأي شركات الوساطة في هذه الوثيقة وما إن كانت الإفادة منها ستشمل الشركات أم أنها سوف تقتصر على المديرين، أجاب: "عندما أعلنا تفاصيل هذه الوثيقة في الندوة التي عقدت خلال شهر سبتمبر في الرياض رحبت بها شركات الوساطة ورأت فيها الضمان الأفضل لهم وللمتعاملين معهم على السواء، إذ توفر الوثيقة درجة معقولة من الاستقرار المادي والذهني وتهيؤ المناخ الأمثل لهذا النشاط، لاسيما أن المستفيد من الوثيقة هم الوسطاء كشركات بصفتها الاعتبارية وأن الفائدة لا تقتصر فقط على المديرين.

ويربط د.حسونة أهمية وثائق التأمين بنجاح شركات الوساطة كونها جزء من إدارة مخاطرها فيقول شارحاً: التأمين عامل نجاح أساسي، حيث أن شركات الوساطة التي تعمل من خلال استراتيجيات واضحة تشمل خططاً لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية المحيطة بعملها في قطاع الوساطه والاستثمار، هي التي ستحظى بثقة المستثمرين، وستتمكن من تكوين قاعدة عملاء واسعة. وأضاف: عادةً ما يكون لدى هذه الشركات إدارة متخصصة في إدارة المخاطر بحيث تقوم بتحديد المخاطر الحالية ومن ثم تقييمها وتحديد أوليات المعالجة. بعد ذلك يتم وضع الاليات والخطط لمعالجة هذه المخاطر.

وفي بعض الحالات يكون التأمين هو أحد أفضل الحلول للحماية- وهذي الطريقه تسمى "نقل، أو تحويل المخاطر" يحيث يتم تحويل المخاطر إلى طرف خارجي متخصص مقابل شراء وثيقة التأمين.

تداول سألت نائب الرئيس التنفيذي للتعاونية للتأمين عن المخاطر التي تصيب محافظ المستثمرين هل ستغطيها الوثيقة؟، فأجاب: لا يغطي التأمين مخاطر المضاربة في سوق الأسهم لأن هذه المخاطر يدخلها الفرد بإرادته سعياً وراء تحقيق المكاسب. أما الأضرار التي تتعرض لها محافظ المستثمرين نتيجة خطأ مهني ارتكبه الوسيط المالي الذي يدير محافظهم. فالوثيقة تعوض عن تلك الأضرار متى أثبتت التحقيقات المسؤولية المهنية للوسيط المالي عنها. وأعتقد أن هيئة السوق المالية ترحب بكل الخطوات التي يتم اتخاذها لضبط استقرار السوق وضمان حقوق المتعاملين فيه.

نصل إلى القول أن التأمين هو حاجة ملحة وحتمية في السوق المالية وشركات الوساطة للحد من المخاطر، ولكن هل ستبقى التعاونية للتأمين وحيدة في هذا المضمار؟ أم أن هناك إمكانية لدخول شركات تأمين أخرى على هذا الخط؟ وما المواصفات التي يجب أن تتمتع بها؟ يجيب المزروعي: "سوق التأمين مفتوح لكل الشركات المرخصة لتقديم ما تراه من وثائق يناسب احتياجات العملاء، ولا توجد أية مجالات تأمين محتكرة لأية شركة بما فيها هذا المجال، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأن الفيصل في قرار المستثمر أو الوسيط لحماية محفظته غالباً ما يتأثر بمدى ملاءة وقوة أصول شركة التأمين التي يختارها لضمان قدرتها على الوفاء. وقد اختارت أكبر مؤسستين للوساطة الشركة للتأمين على أنشطتهما كما أننا بصدد التأمين على ثلاث مؤسسات أخرى قريبا". د. حسونة ختم بقوله: لقد أصبح لدينا في المملكة قطاع كبير للتأمين يشهد نمواً متسارعاً كما هو ملحوظ، وستشهد السوق دخول شركات أخرى في السوق ممن لديها تحالفات مع شركات عالمية إلى جانب شركة التعاونية التي كانت السباقة في هذا المجال.

"تداول" تحصد المرتبة السادسة في قائمة أفضل بيئة عمل سعودية

هاني نديم

تطورت مفاهيم النجاح وتبدّلت معطياته لدى الشركات كثيراً عما كانت عليه في السابق. واتسعت معايير التميز وامتدت لتشمل ما هو أبعد من الأرباح والصادر والوارد.

مصطلحات كثيرة بدلت من مفاهيم التنافس، وارتقت بالشركات نحو آفاق مختلفة. قربت بينها كشركات من جهة، والمجتمع من حولها كجهة أخرى. من هذه المصلحات؛ مصطلح المسؤولية الاجتماعية، وأفضل بيئة عمل، والحوكمة، وغيرها مما يحتفي به المجتمع، وتترقبه الكثير من الجهات ووسائل الإعلام.

وقد جاء تحقيق السوق المالية السعودية (تداول) المرتبة السادسة لجائزة أفضل بيئة عمل في السعودية، بعد منافسة مع كبرى الشركات المحلية والعالمية العاملة في المملكة، وفق معايير مختارة ومحددة من قبل "تيم وان" للاستشارات وجريدة "الاقتصادية" المنظمين للمسابقة، التي بلغ عدد الشركات المتنافسة عليها 70شركة.

وقال عبدالله السويلمي مدير عام تداول المكلف، أن تحقيق السوق المالية السعودية (تداول) لهذا المركز المتقدم، يعكس ما تتميز به من أجواء عملية صحية تساعد موظفيها على الإنتاجية ومضاعفة الجهد. مبيناً أن سياسة "تداول" تضع في مقدمة أولوياتها تحسين الأداء الوظيفي لموظفيها، من خلال خلق بيئة عمل مهنية عالية مبنية على حرية تبادل الأفكار، والمشاركة في إنجاز المشاريع، واحترام كل ما يقدم من آراء، وتبني كل ما من شأنه أن يشجع حسن التعامل بين موظفيها، من خلال تبادل المعرفة وتدويرها بين منسوبيها، وتعزيز الثقة فيما بينهم.

من جانبه يرى الدكتور سليمان الجربوع مدير إدارة الموارد البشرية في السوق المالية، أن العمل في "تداول" يعتمد بالدرجة الأولى على فريق عمل واحد يسعى إلى تطبيق رؤية ورسالة تداول، وتحقيق الأهداف المرسومة بمشاركة الجميع. إذ تعد الكوادر المهنية، العامل الرئيس في نجاح الشركة وتقدمها، حيث تولي "تداول" أهمية خاصة لمنسوبيها، من خلال تقديم برامج تدريبية مستمرة على رأس العمل، إلى جانب المزايا المادية والمعنوية، وتوفير بيئة العمل المثالية والراقية، بهدف زيادة إنتاجية الموظفين ورفع مستوى رضى عملاء الشركة.

وقدم الجربوع شكره للقائمين على الجائزة لمبادرتهم المتميزة تجاه القطاع الخاص، لتبني مثل هذه المسابقات التي تخلق المزيد من التنافس بين الشركات وتؤسس لمفهوم أفضل بيئة عمل سعودية يمكن أن يحتذى بها.

لماذا الجائزة

لكي تصبح شركةٌ ما في مصاف الشركات المتفوقة والمميزة، عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أن القرار لم يعد لمجلس إدارتها وحده، إذ أن المجتمع من حولها بوسائل إعلامه يلعب دوراً رقابياً خطيراً، ويمارس نوعاً من الوصاية البنّاءة.

وقد خصصت الكثير من الجوائز والمسابقات على مستوى العالم للمزايا التي يجب أن تتحلى بها الشركة. فعلى سبيل المثال تقوم مجلة فوربس المتخصصة، بعرض الكثير من القوائم التي تتابع تفاصيل الشركات كنموها وخسائرها ومساهماتها الخيرية، وردات الفعل عليها. كما تقوم مجلة فورتشين الأمريكية سنوياً بعرض قائمة أفضل مئة شركة تؤمن المناخ الأمثل لموظفيها، ويمكن العمل فيها. ومؤخراً قامت جريدة الاقتصادية بالتعاون مع شركة تيم ون للتقنية بطرح جائزة أفضل بيئة عمل في السعودية.

"تداول" تلقي الضوء على هذا الحدث. وفي هذا الصدد سألت الأستاذ معتصم الرفاعي مدير مشروع قائمة أفضل بيئة عمل سعودية عن المعايير والمقاييس التي اعتمدت، والآلية التي اتبعت في ترشيح وتأهيل الشركات، فأجاب: " تمّ ترتيب المنشآت المشاركة في قائمة أفضل بيئة عمل سعودية من خلال تقييم مدى الرضا الوظيفي في أوساط موظفي هذه المنشآت، وذلك من خلال استبيان تم تطويره خصيصاً لهذا الغرض يشتمل على العديد من المعايير التي تم وضعها مثل (الرواتب والأجور، الدور الوظيفي وتطوره، الثقافة العامة وقيم المنشأة، برامج التدريب والتطوير، التواصل الداخلي وتبادل المعلومات، إدارة لأداء والحوافز والمكافآت، روح فريق العمل، التوازن ما بين العمل ونواحي الحياة الأخرى، سياسات وإجراءات الموارد البشرية). وتم إجراء الاستبيان على عينة عشوائية من موظفي المنشآت المشاركة، وفقاً لعدد موظفي المنشأة.

فكرة الجائزة

كيف ابتدأت فكرة هذه الجائزة، وما الغاية منها، تداول سألت الأستاذ محمد السهلي مدير مشروع القائمة في صحيفة الاقتصادية، فأجاب: " مواكبةً للتطور الاقتصادي في المملكة، وبشيوع مثل هذه الجوائز في كثير من دول العالم ، رأت الاقتصادية أن تؤسس مثل هذه الجائزة التي باتت من الأمور الملحة، خصوصاً وأن بعض الشركات السعودية بدأت بالتقدم لمثل هذه الجائزة في دول مجاورة. إضافةً إلى أن الكثير من الشركات تتنافس لجذب

الجربوع: تعد الكوادر المهنية، العامل الرئيسي في نجاح الشركة وتقدمها .

السهلي: الجائزة ستقام بشكل سنوي. فالصدى الطيب الذي تركته لدى قطاع الأعمال في المملكة قد أكد لنا ضرورة العمل على إعلانها سنوياً

الكفاءات البشرية المؤهلة. ولا شك أن تفوق الشركة في أحد جوانب الجائزة يساعدها على استقطاب الكفاءات اللازمة لها. ويضيف د.السهلي: "في الحقيقة، فإن فكرة القائمة تمثل نقلة نوعية في الفكر التطويري في بيئة العمل السعودية. وهي تختلف بشكل كبير عن العديد من الجوائز التي تمنح في العديد من الدول الشقيقة. وتعتبر شركة تيم ون إحدى الشركات الوطنية الرائدة في المجال الاستشاري. وشراكة (الاقتصادية) معها شراكة استراتيجية فيما يتعلق بجائزة أفضل بيئة عمل، وجوائز أخرى تهدف في مضمونها إلى تحسين بيئة الأعمال في المملكة.

وأكد السهلي على أن الجائزة ستقام بشكل دوري، وبالتحديد "بشكل سنوي، لأن الصدى الطيب الذي تركته الجائزة لدى قطاع الأعمال في المملكة، أكد للاقتصادية ضرورة العمل على إعلان الجائزة بصفه سنوية ، كما أن النية قائمة لإدخال بعض الجوائز الفرعية على الجائزة، حيث أن قطاع الأعمال متطور متغير ولابد من تلبية الرغبات المختلفة لدى هذا القطاع".

الفائزون: الجائزة حافزٌ جديد

المشاركون رأوا بالجائزة حافزاً جديداً للمنافسة ومؤشراً قوياً على المواكبة والتطور. والأستاذ محمد الرميحي مدير الموارد البشرية في شركة سيسكو الفائزة بالمركز الأول، عبّر عن سعادته بنيل المرتبة الأولى، وصرح لتداول: أن هذه الجائزة تمثل ثمرة جهود فريق كبير من إداريين ومهندسين وفنيين وغيرهم عملوا بجد وإخلاص خلال السنوات القليلة الماضية؛ فجعلوا من سيسكو السعودية أفضل بيئة عمل في المملكة".

وعزا الرميحي فوز سيسكو بالجائزة إلى المعايير العالمية والعالية التي تستخدمها في بيئة العمل لتوفير كل أسباب وأدوات النجاح للموظفين. كما أنها توفر ميزانية ضخمة للتدريب، وأعلى متوسط عدد أيام تدريب للموظف سنوياً، داخل المملكة وخارجها. وذكر الرميحي أن الشركة تطبق خطة للتطوير الوظيفي سنوياً لكافة الموظفين فتوفر لذلك: نظام الإدارة الإلكترونية للأداء".حيث يحدد الموظف أهدافه العملية للسنة المالية ويبين نقاط القوة والضعف في أدائه ومن ثم احتياجاته التدريبية لتطوير مساره الوظيفي. وتقوم الشركة بدورها بمراجعة وتقييم أداء الموظفين بهدف تحديد الحوافز والمكافآت والزيادات في الرواتب والترقيات التي يستحقونها، بناءً على أدائهم ومساهمتهم في تطوير أعمال الشركة. إضافة إلى العديد من المزايا مثل نظام تملك أسهم الشركة لجميع الموظفين، وعدم استعمال الشركة لنظام تسجيل حضور وانصراف الموظفين في أوقات الدوام الرسمية، وتوفير إمكانية العمل من المنزل للموظفين الذين لا تتطلب مهامهم الوظيفية الحضور إلى المكتب بشكل يومي. كما توفر الشركة خدمة DSL مجانية عالية السرعة للموظفين في منازلهم ليتمكنوا من ممارسة عملهم في كل الأوقات دون الحاجة إلى الحضور إلى المكتب، كما وأن الشركة لم تغفل أهمية توفير أماكن للترفيه، ومعدات رياضية في مكاتبها كتنس الطاولة والبلياردو، بهدف مساعدتهم على تجديد نشاطهم البدني والذهني خلال ساعات العمل. وأشار الرميحي إلى أن (سيسكو) تطبق نظاماً رفيع المستوى للمكافآت والحوافز ، حيث تمنح الموظف مكافأة تساوي إجمالي راتبه الأساسي السنوي إذا حقق نسبة مبيعات تعادل 100 في المائة، وقد ترتفع هذه المكافأة إلى ستة أضعاف الراتب الأساسي السنوي حسب النمو الذي يحققه في مبيعاته".

من جانبه رأى محمد العريفي مدير الإدارة المالية والإدارية في "شركة العِلم لأمن المعلومات"،والتي تعد من الشركات الرائدة في مجال الأعمال الإلكترونية؛ أن فوز الشركة بالمركز الخامس،جاء بفضل توفير بيئة عمل صحية للعاملين في "العِلم" كجزءٍ رئيس من المنظومة الاستراتيجية للشركة، وأكد أن توفير بيئة العمل المناسبة للعاملين، وتحقيق الأستقرار النفسي. وكذلك القياس المستمر للأداء، وتحفيز الأكثر إنتاجاً، وإعطاء المزيد من الفرص للنمو والقيادة، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أداء العمل، ودافعاً قوياً للإنتاج، وتوفير المزيد من التدريب والتطوير المستمر، والعمل على جذب الكفاءات الوطنية المؤهلة في مجال عمل الشركة، كلها عوامل التزمت بها الشركة وأهلتها لهذا الفوز.

وأشار العريفي إلى أن الموظف الذي يشعر بعوامل جذب إلى مكان عمله، وتوفير عناصر الراحة له وكذلك التحديات المناسبة؛ سيكون بالتأكيد أكثر إنتاجية في العمل، وأكثر رغبة في التطوير. هذا ما يهمنا، وأعتقد أننا عملنا على تحقيقه منذ بداية العمل في الشركة. حيث أننا نقوم وبصفة مستمرة ودورية بسؤال الموظفين عن آراءهم ومقترحاتهم في كثير من القرارات الاستراتيجية، ومن أمثلتها صياغة رؤية الشركة ورسالتها، حيث شارك جميع الموظفين فيها.

وبسؤاله عن المزايا التي توفرها الشركة للموظف أجاب: علينا أن نعدّ المزايا حقوقاً طبيعيةً لإيجاد بيئة عمل مناسبة. فالموظف لابد وأن يحصل على مقابل مادي يتناسب مع مؤهلاته وخبراته، وأن توفر له الراحة، ولدينا نظام علاوات سنوي يضمن التطور المادي للموظف، مما يمكن من بناء مستقبل أفضل حسب أداء الشركة المالي، فيحصل الموظف على جزء من أرباح الشركة وفق نظام مشاركة الموظفين في نسبة من الأرباح حسب ما يحدده مجلس إدارة الشركة، وهناك "برنامج السلف" وله سياسة محددة، وكذلك نظام جديد للأجازات، بالإضافة إلى تأمين صحي متميز للموظف وأسرته ولوالديه يتناسب مع مركزه الوظيفي، إضافة إلى تأمين استمارة السيارة مجاناً، والحصول على تدريب عملي وعلمي في مجال عمله، وذلك في جو من الشفافية والصراحة بين الجميع، كما تتبع الشركة سياسة الباب المفتوح في الحوار والنقاش، والذي يعد الدافع الرئيسي، لخلق أجواء من الثقة المتبادلة بين الجميع.

العريفي: لإيجاد بيئة عمل مناسبة، لابد أن يحصل الموظف على مقابل مادي يتناسب مع مؤهلاته وخبراته

الرميحي: (سيسكو) تطبق نظاماً رفيع المستوى للمكافآت والحوافز

قائمة الشركات العشر الفائزة بالجائزة

الشركة	القطاع	الترتيب
سيسكو سيستمز	تقنية المعلومات والاتصالات	الأول
كي بي إم جي الفوزان والسدحان	الخدمات	الثاني
بنك البلاد	الخدمات المالية	الثالث
الزاهد للتراكتورات والمعدات الثقيلة المحدودة	التجارة	الرابع
شركة العلم لأمن المعلومات	تقنية المعلومات والاتصالات	الخامس
السوق المالية السعودية (تداول)	الخدمات المالية	السادس
الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)	التصنيع الزراعي	السابع
شركة بوبا الشرق الأوسط للتأمين الطبي	التأمين الطبي	الثامن
شركة المنتجات الحديثة (بروكتر آند جامبل)	الصناعة	التاسع
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)	الصناعة	العاشر

الاستثمار برؤوس أموال مقترضة.. ناقوس خطر!!

الرياض:
إسماعيل محمد علي

يرى الاقتصاديون في القروض والتسهيلات المصرفية أداة مهمة للأفراد والشركات التجارية، توفر بدائل للتمويل، في ظل غياب، أو قصور مؤسسات الإقراض المعنية بتلك الاحتياجات، وذلك بالرغم من سلبياتها المتمثلة في تنمية النزعة الاستهلاكية للأفراد. ودعا هؤلاء إلى التوعية بماهية الاقتراض خاصة بالنسبة للأسر والأفراد. وأكدوا على الحاجة لاستحداث أنظمة وقوانين جديدة من أجل الحفاظ على ودائع المودعين وسلامة النظام المصرفي.

وفي هذا السياق يرى المحلل المالي نبيل المبارك/ أن تجربة الإقراض عموماً في المملكة بحاجة إلى دراسة لتقييمها. مشيراً إلى عدم اكتمال معظم الجوانب المتعلقة بها تنظيمياً وإدارياً وهيكلياً، في ظل عدم وجود القضاء المتخصص، وأنظمة الرهونات العقارية، وقواعد البيانات التي تساعد على اتخاذ القرارات. وأكد أن التجربة بشكل عام تعتبر ثرية وذات بعد اجتماعي اقتصادي مشترك، بالرغم من وجود توجس ديني حيالها.

كما أكد على الحاجة لتوعية الأسر والأفراد بكيفية إدارة أمورهم المالية، ومتى وكيف يقترضون، كما هي الحال بالنسبة للشركات التي تعاني أيضا نقصاً واضحاً في هذا المجال. وشدد على أن الظروف الحالية تساعد على التطوير واستغلال الفرص القادمة بشكل أفضل.

وقال المبارك: إن القروض التي منحها القطاع المصرفي وصلت إلى أكثر من 700 مليار ريال حتى نهاية يوليو 2007م، وأنها مرشحة للزيادة بحكم الازدهار الاقتصادي الذي تشهده المملكة، والتوسع في مشاريع البنى التحتية، وكذلك النشاط العمراني الذي يتطلب دعماً كبيراً لموازاة الطلب المتنامي على الوحدات السكنية، بحكم نسبة النمو السكاني التي تشهدها مختلف مناطق المملكة (5%) سنويا، وبالذات في المناطق الرئيسية كالرياض التي تشهد نمواً استثنائياً (8%) سنوياً، وجده والمنطقة الشرقية.

وذكر المبارك أن التسهيلات التي تمنحها البنوك السعودية أصبحت، وبالذات في العقد الأخير، من ضمن آليات عمل أسواق المال، وهي سواء أحببناها أم لا، أداة مهمة، لكنه لا يوجد إلى يومنا هذا ما يساعد على تطويرها بالشكل الذي حدث في الأسواق العالمية، نظراً لأن السوق لا تزال محدودة ومغلقة أمام الأسواق العالمية والمستثمرين العالميين.

وأكد على أن محدودية السوق المالية تمثل بحد ذاتها عائقاً رئيساً أمام تطور الإقراض المصرفي، مشيراً إلى أن التوسع في القروض الشخصية قبل فبراير 2006م للدخول المباشر في سوق الأسهم بحكم ما كانت تشهده السوق من نسب نمو كانت خيالية بالمعايير الاقتصادية، أدى إلى النتيجة التي نشاهدها ونجنيها اليوم بكل أسف، والتي ترجع إلى سببين هما تدني مستوي الثقافة الاستثمارية لدى الأفراد، والتوسع المحموم من قبل الجهات التمويلية وبالذات ما هو منها خارج نطاق الإشراف والرقابة.

ونفى المبارك وجود تباين بين المصارف السعودية في تجربة الإقراض، حيث تعمل المصارف في بيئة واحدة، ولديها قنوات محددة.

ولفت إلى التباين الكبير بين مسارات الإقراض التي تقدمها البنوك السعودية وتلك السائدة في الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن 70% أو أكثر من القروض في تلك الأسواق توجه نحو القروض العقارية (الرهن العقاري)، فيما تتوزع النسب الباقية على القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وتمويل السيارات. في حين تستحوذ القروض الاستهلاكية في المملكة على أكثر من 95% من القروض، ويذهب الباقي للقروض العقارية، وذلك نظرا لعدم وجود نظام للرهن العقاري حتى اليوم.

وقلل المبارك من حجم المشاكل التي تواجهها البنوك السعودية في سداد القروض، حيث أن نسب التعثر ما تزال من أقل النسب العالمية وهي في حدود اقل من 5%، وبالتالي لم تعق هذه النسبة البنوك في التوسع الذي يتلاءم مع تعليمات مؤسسة النقد الخاصة بالتمويل الشخصي.

ويعتقد المبارك أن الاتهام الموجه إلى البنوك السعودية بأنها مقصرة في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في محله. لكنه التمس لها العذر، نظراً لأن البنوك مؤسسات مالية تعمل وفق ضوابط لا تستطيع الإخلال بها، ومن بديهيات العمل المصرفي قياس المخاطر بشكل يقترب من الدقة حتى لا تتعرض لمشاكل عدم السداد، لأن الأموال المقرضة هي أموال مودعين وليست أموالاً شخصية. وقال: إن 5% فقط من أكثر من 640 ألف منشاة في المملكة تستطيع الحصول على تمويل من القطاع المصرفي نظراً لتوفر الضمانات الكافية لديها. وأضاف: إن التشريعات الحالية لا تساعد القطاع المصرفي على تمويل المنشات الصغيرة والمتوسطة، وأنه يجب العمل مع القطاع المصرفي على تطويرها.

وفي تعليقه على توسع البنوك السعودية في القروض الفردية للمتعاملين في السوق المالية، وما تحملوه من خسائر وديون، قال المبارك: إن المنطق يقول: إن القبول بشروط اللعبة شرط للعب، وأسواق المال ليست ضماناً اجتماعياً أو ما شابه. فهي أسواق عالية المخاطر وتخضع لشروط معلومة لمن يعرفها أو يرغب في معرفتها، وحسب شروط اللعبة فإن الخاسر هو المقترض الذي وافق على تلك المخاطر العالية.

من جهته يرى الدكتور صالح السحيباني مدير إدارة الأبحاث والاستشارات الاستثمارية في مصرف

المبارك: أسواق المال ليست ضماناً اجتماعياً أو ما شابه، فهي أسواق عالية المخاطر وتخضع لشروط معلومة لمن يعرفها أو يرغب في معرفتها، والخاسر هو المقترض الذي وافق على تلك المخاطر العالية.

السحيباني: توسع البنوك التجارية في عمليات الإقراض أدى إلى تنمية النزعة الاستهلاكية للأفراد خاصة عند توجيه القروض للحصول على سلع أو خدمات غير ضرورية .

الراجحي، في تجربة البنوك السعودية في الإقراض بأنها تجربة ذات اتجاهين،أحدهما ايجابي، والآخر سلبي. يتمثل الأول منهما في أن البنوك أوجدت بدائل للتمويل الاستهلاكي (سيارات، منازل،...) ما أدى إلى تأمين بعض الاحتياجات. وفي الجانب السلبي فقد أدى توسع البنوك التجارية في عمليات الإقراض إلى تنمية النزعة الاستهلاكية لدى الأفراد، خاصة عند توجيه القروض للحصول على سلع أو خدمات غير ضرورية، الأمر الذي أثقل بالتالي كاهل الأسر بأعباء إضافية. ولفت إلى غياب التوجيه الصحيح للمبالغ الفائضة لدى البنوك، وعدم الاستغلال الأمثل لها، خصوصاً عند النظر في القروض الاستهلاكية الأخرى، التي لا تشمل السيارات والمنازل، والتي قفزت بشكل هائل وغير مسبوق. فعلى سبيل المثال زادت القروض الاستهلاكية للأغراض الأخرى من عام 2004م إلى عام 2005م بنسبة 75.8% لتصل إلى 138.2 مليار ريال، وزادت خلال الفترة (2001 – 2006م) بنسبة 524.5% مما يعطي دلالة واضحة على عدم وجود سياسات مرنة ومستقلة لتفعيل دور تلك الأموال المجمدة، وجعلها تلعب دوراً هاماً في تحويل الاقتصاد السعودي، اقتصاداً منتجاً لا مستهلكاً.

وأشار إلى أنه وفقاً لإحصاءات مؤسسة النقد، فقد بلغ حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص حوالي 964.2 مليار ريال خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام 2007، وبلغت القروض الشخصية حوالي 364 مليار ريال خلال نفس الفترة أي ما نسبته 37.9 % من إجمالي القروض.

وحول أثر القروض المصرفية في استقرار وتعزيز السوق المالية، أشار السحيباني إلى أن من أساسيات علم الاقتصاد أن العمل في السوق المالية يتم بتوظيف الأموال وفقا لمبدأ الاستثمار. وبالتالي فإن الاستثمار يتأتى بشكل أساسي من الادخار، ونتيجةً لذلك تستطيع السوق المالية أن تقوم بدورها بكفاءة وفاعلية كوسيط بين المستثمر والمدخر، مما يبرز الدور الإيجابي للسوق في دعم الاقتصاد الوطني. أما أن تكون غالب تلك الاستثمارات برؤوس أموال مقترضة فإن ذلك يدق ناقوس الخطر في الأسواق المالية، وهذا ما حدث في بعض الأسواق الناشئة، وهنا تبرز ضرورة توجيه وتوعية المستثمرين.

وتعليقاً على معدلات الإقراض التي تقدمها المصارف السعودية قياساً بالمعدلات الدولية، ذكر مدير إدارة الأبحاث والاستشارات الاستثمارية في مصرف الراجحي أن معدل الفائدة السائد في المملكة يتبع لسياسة سعر الصرف الثابت، التي تتيح هامشاً محدوداً للسلطة النقدية للتحكم بسعر الفائدة، حيث يتطلب الأمر ارتباطاً بسعر الفائدة على الدولار الأمريكي. وأكد أن تقاعس الكثير من المقترضين عن السداد ، يظل مشكلة تؤرق كل المصارف في العالم. وطالب إزاء ذلك بضرورة تكاتف الجهود وتبادل المعلومة الصحيحة، والعمل على استحداث أنظمة وقوانين جديدة من أجل الحفاظ على مبالغ المودعين وسلامة النظام المصرفي.

ويرى السحيباني ردا على الاتهام الموجه إلى البنوك السعودية بأنها مقصرة في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بأن البنوك لا تتحمل وحدها مسؤولية عدم دعم المشاريع الصغيرة، وإنما تشترك مع المؤسسات الحكومية في ذلك، مشيرا إلى أن البنوك في المملكة، بنوك تجارية تعمل على أساس الربحية، لذا فهي تمنح القروض المصرفية للأفراد والشركات وفق توفر الضمانات اللازمة. وأشار إلى أن المشاريع الصغيرة تتسم غالباً بانخفاض معدلاتها الربحية وارتفاع حجم المخاطر، نظراً لأن معظم تلك المشاريع تفتقر لدراسات الجدوى وأبحاث السوق. كما أن أساليب التمويل والمشاركة محدودة، وبالتالي فإن البنوك لا تقبل على تمويل تلك المشاريع، ورأى أن هذا الأمر يتطلب المشاركة والتنسيق بين البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

سعد المعجل ..
من مواد البناء إلى الكيمياء

حوار: مصطفى شهاب

صناعي بالفطرة، لا يذكر القطاع الصناعي إلا وذكر اسمه، شارك في العديد من البدايات الأولى لمشروعات غدا لها حضورها القوي في الساحة الاقتصادية، ينام على حلم بمشروع صناعي جديد، حتى أصبح رمزا من رموز الصناعة السعودية، وعلما من أعلامها، وتولى لذلك رئاسة لجنتها الصناعية في غرفة تجارة وصناعة الرياض، وفي مجلس الغرف. ذلك هو ضيف مجلة "تداول" في هذا العدد، المهندس سعد المعجل رئيس مجلس إدارة شركة الخزف السعودي، نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض رئيس اللجنة الوطنية الصناعية بمجلس الغرف.

والمهندس المعجل، رئيسٌ لمجلس الإدارة وعضوٌ في مجالس إدارات أكثر من عشر شركات مساهمة سعودية، وعضو في مجلس إدارة صندوق الموارد البشرية، ورئيس لمجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي، وقبل ذلك ومعه هو العضو المنتدب لمجموعة شركات المعجل التي تتوزع أنشطتها بين أربعة حقول صناعية إلى جانب نشاط التجارة والمقاولات.
حول قضايا الصناعة والاقتصاد كان لنا هذا الحوار مع المهندس سعد المعجل.

المهندس سعد المعجل من رموز الصناعة في المملكة فما الذي جذبكم إلى هذا التحدي الصعب؟

منذ الصغر كنت مدركا أن الصناعة هي الخيار الاقتصادي الأول للمملكة، وفي الثانوية العامة كان تخصصي علمي ، وفى الجامعة اخترت الهندسة الكيميائية مجالا لتخصصي لارتباطها الوثيق بالصناعات البتر وكيميائية التي تمتلك فيها المملكة ميزة نسبية، خاصة في ذلك الوقت، في النصف الأول من السبعينيات الميلادية . وقد كتبت حينها ورقة عن تحويل الغاز المصاحب إلى مادة الميثانول ليسهل تصديره، وذلك قبل تأسيس شبكة تجميع الغاز المصاحب لإنتاج البترول.

ما هي أبرز أنشطتكم الصناعية، وكيف تقيمون مسيرتكم على هذا الصعيد ؟

لارتباطي منذ الصغر بعمل والدي في مواد البناء، ولمشاركتي في إدارة العمل التجاري بعد وفاته رحمه الله؛ كانت مواد البناء هي الهدف الأول لتوجهي للصناعة . فمع مجموعة من رجال الاعمال الذين كنت معهم مثل الأخ صلاح الراشد، والأخ سليمان المهيدب ... وغيرهما، بدأنا المشاركة في تكوين عدد من الصناعات المهمة ومنها؛ الصناعات الحديدية مثل شركة اليمامة للصناعات الحديدية في جدة، والعربية للأنابيب في الرياض، والظهران للصناعات الكيميائية في الدمام، والجبس في ينبع، والجرانيت في الرياض، وحديد التسليح في ينبع، بالإضافة إلى مشاركتي في مجلس إدارة شركة اسمنت الشرقية وشركة الخزف في الرياض.

الصناعة هي خيار المستقبل الاقتصادي السعودي، إلى أي حد تتفقون مع هذه المقولة ؟

الصناعة هي خيار المستقبل للاقتصاد السعودي، هذه المقولة حقيقة لا غبار عليها. ولقد تبنت القيادة السعودية هذا الخيار منذ طفرة أسعار البترول في السبعينات. وبدأت برنامجاً كبيراً من إقامة المدن الصناعية، وإنشاء مدينتي الجبيل وينبع، وإنشاء شبكة لتجميع وفصل الغاز المصاحب، وإقامة شركة سابك وعمل العديد من المحفزات الصناعية.
وقد استمرت الدولة وفقها الله فى التوسع الكبير فى مدينتي الجبيل وينبع. لكن المدن الصناعية الأخرى لم تأخذ حقها من التوسع والخدمات، مما نتج عنه فراغ كبير. ولعل أفضل قرار يتخذ في نظري هو ضم هيئة المدن الصناعية إلى الهيئة الملكية للجبيل وينبع التي قامت بجهود رائعة تشكر عليها. وكانت ولازالت، مركز الجذب القوي للاستثمارات الصناعية.

ما هي التحديات التي تواجه القطاع الصناعي على وجه الخصوص ؟ والقطاع الاقتصادي بشكل عام ؟

هناك تحديات عديدة تواجه القطاع الصناعي، وهذه هي سنة الحياة، وأهمها التوسع فى إنشاء المدن الصناعية، وتوفير الطاقة، خاصة الغاز، وتعليم وتدريب العمالة السعودية.
إن هذه التحديات كلها بحمد الله ونعمته مقدور عليها، وقابلة للمواجهة والإزالة، خاصة فى هذا الوقت الذي أنعم الله به على المملكة بوفورات مالية ممتازة. وإن حل هذه المعوقات سينتج عنه فوائد عديدة للوطن والمواطنين، من توفير السلع وخلق فرص العمل واستقرار المواطنين فى مناطقهم.

تتولون سعادتكم منصب نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، وهي مهمة تكليفية أكثر منها تشريفية. كما تتولون رئاسة مجلس أمناء المنتدى الاقتصادي. كما أن لكم مشروعاتكم الصناعية التي تديرونها، كيف توفقون بين كل هذه المهام ؟

إن غرفة الرياض كغيرها من غرف المملكة ملتقى جميع النشاطات الاقتصادية، ولهذا فهي الجهة التي تنقل وجهات نظر جميع منتسبي القطاع

السوق السعودية أكبر أسواق المنطقة حجما، ونأمل أن تكون أكبرها عددا، وأكثرها تنوعاً .

الصناعي عن طريق مجلس الغرف السعودية إلى الجهات الرسمية. فتحت مظلة مجلس الغرف يناقش الصناعيون فى المملكة أمورهم مثل أي نشاط اقتصادي آخر. وبالنسبة لمنتدى الرياض الاقتصادي فهو تجمع للمهتمين بالاقتصاد الوطني لدراسة عدد محدد من المواضيع التي يرون أهميتها للاقتصاد، ويبلورون عدداً من التوصيات المهمة التي ترفع إلى خادم الحرمين الشريفين رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى. لهذا فالغرفة والمنتدى والصناعة كلها مترابطة.

إلى أي مدى نجحت الغرفة ومجلس إدارتها الحالي في تحسين خدمات المشتركين؟

الغرفة التجارية الصناعية في الرياض تضطلع بدور مهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال دورها الفاعل في التنسيق بين القطاعين الحكومي والتجاري وتعزيز أنشطة القطاع الخاص في مختلف تخصصاته من خلال نحو ثمانين لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن جميع القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والخدمية. ومن خلال هذه اللجان تسعى الغرفة إلى تذليل كل ما يعترض تلك القطاعات، وتقوم في سبيل ذلك بالاتصال بجهات الاختصاص الحكومية للعمل على تسوية تلك المعوقات التي يعاني منها قطاع الأعمال في أي من مجالاته.

استمرار نمو عدد الشركات، وتنوع اختصاصها، وزيادة أحجامها، هو المرآة الحقيقية العاكسة

وقد حققت الغرفة العديد من النجاحات في هذا المجال، وصدرت العديد من القرارات نتيجة لتبني الغرفة لبعض القضايا، ولتفهم القطاع الحكومي لوجهة نظرها.

كما أن الغرفة تعتني بخدمة قطاع الأعمال من خلال المنشآت التي تخدم القطاع، وأقرب مثال؛ مشروع مركز الرياض الدولي للمعارض الذي أنشأته الغرفة والذي سيحقق نقلة كبيرة في صناعة المعارض ليس على مستوى الرياض وحدها، بل على مستوى المملكة، وهذا في النهاية خدمة للقطاع الخاص وللمجتمع أيضا. كما تعتزم الغرفة إنشاء كلية الأعمال والتي سوف تسهم بإذن الله بتوفير موارد بشرية على درجة عالية من المهنية.

أما على المستوى الفردي للمشتركين، فالغرفة تسعى جاهدة لتقديم المزيد من الخدمات. فعلى سبيل المثال تقدم الغرفة خدمة الاستشارات التي من خلالها يحصل المشترك على دراسة مصغرة عن مشروعه وعن العقبات التي قد تعترضه، وتوصيات تفيده في تخطي المصاعب التي تواجهه. هذا بالإضافة إلى ما تقوم به الغرفة من بحوث ودراسات اقتصادية تهم قطاع الأعمال.

ولا تقتصر خدمات الغرفة على مشتركيها، فهناك خدمات جليلة تقدمها الغرفة للمجتمع، قد يطول الحديث عنها. كاحتضانها لعدد من اللجان الاجتماعية والمساعدة الفاعلة في استكشاف الفرص الوظيفية للشباب السعودي في القطاع الخاص، حيث أسهم مركز التوظيف في الغرفة في توظيف نحو 8000 شاب، إضافة إلى ما يضطلع به مركز التدريب في الغرفة من خلال برامج تأهيلية تسعى لتزويد الشباب بمهارات وعلوم مطلوبة في سوق العمل.

جرت مطالبة بإلغاء رسوم التصاديق التي تتقاضاها الغرفة، وأعقب تلك المطالبة إقدام الغرفة على رفع قيمة الرسوم. فما هو الموقف الحقيقي لمجلس إدارة الغرفة؟

أولا الغرفة لم ترفع رسوم التصاديق، وما تم هو أن وزارة التجارة والصناعة أضافت خمسة ريالات إلى الرسوم في جميع الغرف ستخصص لدعم مجلس الغرف السعودية في أداء مهامه.

والرسوم التي تتقاضاها الغرف التجارية، أحد

مواردها الرئيسية، وهي مهمة لتواصل الغرف مهامها، وما تقدمه للاقتصاد الوطني بصفة عامة. وهنا لا بد أن تتجاوز نظرتنا إلى ما هو أبعد، من خلال الدور الوطني الذي تلعبه الغرف التجارية خدمة لمنشآت القطاع الخاص، وبالتالي لكل منتسب.

تشغلون منصب العضو المنتدب لمجموعة شركات المعجل، مم تتكون هذه الشركات؟

تضم المجموعة عددا من الأنشطة وبشكل خاص في القطاع الصناعي، فإضافة إلى شركة المعجل للتجارة والمقاولات، هناك المعجل للصناعات الحديدية، وشركة المعجل للمشاريع المحدودة،وشركة البلاستيك المتحدة.

ماذا عن شركة الخزف السعودي التي ترأسون مجلس إدارتها؟ وكيف تقيمون تطورها؟

تأسست شركة الخزف منذ العام 1977 م، وكانت أول شركة سعودية متخصصة في إنتاج وبيع المنتجات الخزفية بأنواعها، بدأت برأسمال قدره 25 مليون ريال، وتطور مع تطور الشركة إلى 250 مليون ريال أي عشرة أضعاف. كما تطور إنتاج الشركة وتنوعت مجالاته حيث تبلغ طاقتها الإنتاجية حاليا 23 مليون متراً مربعاً من بلاط السيراميك، و22 ألف طن من الأدوات الصحية، و800 ألف سخان مياه، و12 مليون طن من مادة الفريتة اللازمة لتزجيج البلاط، كما بدأت الشركة بدءا من السنة الحالية بإنتاج بلاط البورسلان بجودة عالية والذي ينتج لأول مرة في المملكة.

ماذا عن حصة الشركة من السوق السعودية؟

تستحوذ الشركة على 20% من سوق بلاط السيراميك، وعلى 19% من سوق الأدوات الصحية، و30% من سوق سخانات المياه، كما تبلغ صادرات الشركة 15% حاليا من مبيعاتها التي تصل إلى 45 دولة في العالم العربي وفي إفريقيا وأوروبا وآسيا.

كيف تعامل المهندس سعد المعجل مع تطورات سوق الأسهم ؟ وكيف يمكن أن تشكل السوق إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني؟

لم أكن مقتنعا بالارتفاع الكبير في أسعار سوق الأسهم، والكثير من الشركات كان من الصعب عليها تحقيق مردود نقدي أو نمو فى الأصول كاف ليكون مردوداً معقولا للأسعار فى ذلك الوقت. وفي اعتقادي، لازالت أسعار أسهم بعض الشركات غالية، ولهذا فقد كنت متحفظا جدا عند ارتفاع الأسعار.

إن استمرار نمو عدد الشركات واختلاف تخصصاتها وزيادة أحجامها، هو المرآة الحقيقية العاكسة للاقتصاد الوطني . وهو خير وسيلة لجمع المدخرات وتنميتها وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وقد أحسنت هيئة سوق المال صنعاً بالتوسع فى إدراج عدد من الشركات فى السوق. وآمل أن يزداد العدد. فالسوق السعودية أكبر سوق فى المنطقة حجماً وآمل أن يكون اكبر الأسواق فى المنطقة عدداً ونوعا.

ما هو تقييمكم لأداء منتدى الرياض الاقتصادي ؟ وما هي الانجازات التي حققها ؟

لدينا مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم منتدى الرياض الاقتصادي ، وهذه المعايير يمكن إجمالها فى الآتي :

مايخرج عن المنتدى من دراسات وتوصيات عملية مبنية على أسس علمية ومنهجية تقوم على إشراك الكثير من أصحاب العلاقة والاختصاص والاهتمام ومايتبع ذلك من اهتمام القيادة وتبنيها لتلك التوصيات.

تفاعل رجال وسيدات الأعمال والمسئولين الحكوميين والأكاديميين والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي مع الخطوات التحضيرية للمنتدى والمتمثلة فى العديد من حلقات النقاش وورش العمل .

تفاعل شركات القطاع الخاص ودعمها للمنتدى.

تفاعل الحضور من المهتمين والمختصين وتواجدهم أثناء الفعالية الرئيسية للمنتدى.

وبالنظر لهذه المعاييرالأربعة نجد أنها – ولله الحمد – تحققت بدرجة عالية ، فالمنتدى الأول والثاني خرجا بالعديد من التوصيات التي تم رفعها بناءً على توجيه راعي المنتدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله عبد العزيز– حفظه الله – إلى المجلس الاقتصادي الأعلى الذي

هيئة سوق المال أحسنت صنعا بالتوسع في إدراج عدد من الشركات الجديدة في السوق .

مقولة أن الصناعة هي خيار المستقبل للاقتصاد السعودي، حقيقة لا غبار عليها. وقد تبنت القيادة السعودية هذا الخيار

قام بدراستها ومن ثم إحالتها – بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين أيضا – إلى الجهات المعنية. وقد بدأنا نلمس نتائج الكثير من تلك التوصيات سواء فى المجال الصناعي أو مجال تحسين بيئة التشريع والقضاء، أو مجال الرفع من مستوى الجهاز الحكومي وتطبيق أنظمة تتسم بالشفافية والمساءلة، وغيرها الكثير من النتائج.

أما بالنسبة للمعايير الثلاثة الأخرى فان تفاعل الجميع لافت للنظر. فمثلاً بلغ حضور ورش العمل وحلقات النقاش التحضيرية للمنتدى الثالث أكثر من 381 مشاركاً ومشاركة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة وأساتذة الجامعات والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي. كما أن شركات القطاع الخاص تفاعلت مع المنتدى بصورة جيدة. بل إن بعض شركات القطاع الخاص الكبرى مستمرة فى دعم المنتدى ورعايته منذ انطلاقته. وهو دعم يقدر ويحسب لهذه الشركات التي أدركت أهمية المنتدى وما يقوم به من دور فى تحسين البيئة الاقتصادية لدينا .

أما تفاعل الحضور مع فعاليات المنتدى الرئيسية فكان واضحا فى دورتي المنتدى الماضيتين حيث بلغ حضور كل دورة قرابة 1500 مشارك ومشاركة.

وبالنسبة للإنجازات التي تحققت، فبالإمكان استشفافها من إجابة السؤال أعلاه. حيث أن أهم إنجاز للمنتدى تمثل فى تفاعل القيادة الحكيمة ممثلة بالمجلس الاقتصادي الأعلى الذي يرأسه خادم الحرمين الشريفين، واهتمامها وعنايتها بتوصيات المنتدى ودراستها، ومن ثم إحالتها للجهات المعنية، وما نتج عن هذه التوصيات من نتائج ملموسة ولله الحمد .

ومن الانجازات الأخرى للمنتدى انه أصبح مؤسسة فكرية، أو منتدى اقتصادياً فكرياً يجمع الكثير من شرائح وأطياف المجتمع الاقتصادي وفق منهجية محددة، يتبادلون من خلالها الحوار والنقاش حول قضايا الوطن الاقتصادية، وما ينتج عن هذا الحوار من دراسات ونتائج محددة .

إضافة إلى هذه المنجزات فإن المنتدى أصبح جهازاً مستقلا له مجلس أمنائه الذي يشرف على استراتجياته وخططه العامة، كما أن له أمانته العامة التي تتولى إدارة شؤونه. وقد فرغ من إكمال هيكله الإداري وكافة أنظمته المالية والإدارية وغيرها مما جعله عملاً مؤسسياً قابلا للتطوير بما يمكنه من تحقيق أهدافه وتطلعاته.

جاء منتدى الرياض الاقتصادي بعد نجاح منتدى جدة، ألا يغنى أحدهما عن الآخر ؟ وبماذا تميز منتدى الرياض عن منتدى جده ؟

يتميز منتدى الرياض الاقتصادي بقيامه على مبدأ البحث عن أهم المواضيع التي تهم المجتمع الاقتصادي فى المملكة ثم تحديد أكثرها أهمية، ومن ثم دراستها عن طريق فرق عمل مشرفة بالتعاون مع مكاتب استشارية متخصصة، للوصول إلى مجموعة محددة من التوصيات وعرضها عدة مرات من خلال ورش عمل على مجموعة منتقاة ممن يهمهم الموضوع .

وقد أثبتت التجربة نجاحها، وحظيت المواضيع التي نوقشت فى المنتديات السابقة باهتمام ملموس من القيادة، وأخضع العديد منها للمناقشة في المجلس الاقتصادي الأعلى للإفادة منها فى مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي تبناها خادم الحرمين الشريفين أيده الله.

كيف تقيمون فكرة المدن الاقتصادية؟ وهل يمكن أن تشكل لكم حلا بديلا للمدن الصناعية التي تطالبون بتطويرها؟

قيام المدن الاقتصادية هو استمرار لما قامت به الدولة من جهود في السابق، حيث تم إنشاء مدن الظهران والخبر ورأس تنورة، والتوسع فى مدينتي الدمام ورابغ الصناعيتين. وهي كلها لتخدم قطاع صناعة النفط . وبعدها تم إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، والآن رأس الزور والزبيرة، وكلاهما سيخدمان بشكل أساسي صناعة الألمونيوم.

إن المدن الاقتصادية التابعة لهيئة الاستثمار تسير على نفس النهج، ومعظمها تطوير عقاري لأجزاء محددة من مدن قائمة. فهي شبيهة بالتطورات العمرانية السابقة والحالية لمدن المملكة مثل حي السفارات فى مدينة الرياض. وأتمنى لها كل النجاح والتوفيق. أما ما يخص الصناعة، فهي ليست بديلا للمدن الصناعية وإليك الأسباب:

– ستعتمد على تكاليف المطورين العقاريين، ولهذا فأسعارها ستكون عالية جدا ولن تكون مناطق جذب.

– ستعتمد على مبدأ تهجير القوى العاملة من مناطقها التي تتواجد فيها، والتي تتوفر فيها الخدمات السكنية والتعليمية والطبية أصلا، إلى هذه المدن التي تتطلب توفير كل هذه الخدمات.

هدى عبد الرحمن الجريسي لـ"تداول"

مجتمعنا بحاجة لمساهمة العنصر النسائي في تحقيق التنمية

لا تكلفة أعلى من تكلفة الكفاءة، والتدريب الذي يستهدف تعزيز القدرات وتامين المتطلبات التي تلبي حاجات سوق العمل وتستكمل نجاحات الاستثمار فيه. ولا يجري الحديث عن الاستثمار النسائي والتدريب، إلا ويحضر اسم هدى عبدالرحمن الجريسي ، ودورها على هذا الصعيد من خلال خبراتها العلمية والعملية في إقامة وتنظيم الملتقيات المتعلقة بالغرفة التجارية وقطاع سيدات الأعمال بجانب تنمية الموارد البشرية والتدريب النسائي بأحدث مستويات التقنية.

حول اهتمامات سيدات الأعمال، وتفعيل دور المرأة في التنمية، وتأهيلها لهذا الدور، كان لـ(تداول) هذا اللقاء مع السيدة الجريسي، التي ترأس حالياً اللجنة الوطنية النسائية بمجلس الغرف التجارية الصناعية، وتشغل رئاسة المجلس التنفيذي لفرع الغرفة بالرياض، ومؤسسة مركز عصر الأريبة للتدريب، ومديرته العامة.

• من خلال مسئولياتكم الوظيفية والتطوعية، حدثونا عن نشاطكم في صناعة التدريب، بدءاً بعصر الأريبة عام 2000 وحتى الآن؟

نلمس بعمق مدى تطور حاجة المجتمع إلى مساهمة العنصر النسائي في تحقيق التنمية، ونعتقد بأن هناك حاجة مجتمعية ووظيفية يجب أن يقوم بها العنصر النسائي المؤهل تجاه بلده، خصوصاً ونحن نواجه سنوياً آلاف الخريجات اللائي يرغبن الدخول في سوق العمل، وهن للأسف لا يملكن الخبرة العملية الكافية، مما يحتم انخراطهن في دورات تدريبية تهيئهن لذلك.

ومن خلال تجاربنا العملية وجدنا أن هناك الكثير من الصعوبات والعوائق التي تحد من الطموحات الوظيفية للمرأة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، قلة التخصصات العلمية المتاحة أمامها، واحتياجها المستمر للحصول على إذن من الجهات ذات العلاقة لتقديم أي برنامج تدريبي أو تأهيلي للمتدربات،والتأخير في الحصول على الموافقات، مما يدفع بعض المراكز لإعطاء البرامج دون إذن. أمام تلك المعوقات، بدأنا في طرح برامج تطويرية وتأهيلية مناسبة. وهي بالطبع لا ترقى إلى مستوى طموحاتنا، لكنها تعد نواة جيدة في صناعة التدريب النسائي، الذي نأمل أن تتطور برامجه وتتعدد، وتتلاءم وكافة احتياجات العنصر النسائي في مجال العمل.

• ما هي آليات رفع كفاءة العنصر النسائي في مجال الحاسب، حيث التقنية من معطيات النمو الاقتصادي؟

يعد مجال الحاسب الآلي من أهم المجالات التي ينبغي الاهتمام بها في ظل التقنية الحديثة التي تزخر بها كافة المجالات الاقتصادية المتنوعة. أما عن الآليات فقد تم طرح عدد من البرامج التأهيلية التي تدعم قدرات المشاركات في برامج تأهيلية وتطويرية في هذا المجال ، وبالطبع هذه الأنشطة تحتاج إلى التخصص والتأهيل العملي والعلمي والاهتمام بعملية الربط بين التنظير والتطبيق.

• أين تتجه الاستثمارات النسائية وما مدى تأثيرها اقتصادياً؟

تقدر بعض الإحصاءات المدخرات النسائية في المملكة بأكثر من 62 مليار ريال. وهي في تقديري ليست مستثمرة بالكامل لعدة أسباب منها اجتماعية وأخرى إدارية وتنظيمية، كما قدرت الأموال النسائية المستثمرة في سوق الأسهم المحلية بنحو 25% من إجمال المدخرات، وهناك دراسة أكدت على انخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل عموماً ومحدودية مجالات العمل المتاحة أمامها، والتي تتركز حالياً في مجالات التعليم بنسبة 88% ثم الصحة بنسبة 9%. وأفادت هذه الدراسة أن نسبة سيدات الأعمال المستثمرات في المنشآت الصغيرة تزيد على 90% من إجمالي عدد المنشآت في المملكة.

ونأمل أن تزيد المشاركة النسائية في حركة اقتصادية أكثر تنوعاً، تتوسع فيها الأنشطة وتدخل فيها المرأة مجالات الاستثمار والأعمال في القطاعات الصناعية وغيرها، مما لا تركز عليه حاليا، في ظل الاستعداد النسائي للقيام بهذا الدور.

• ورد في إحدى اللقاءات قولكم أن المنشآت النسائية تواجه نقصاً في الفرص الاستثمارية، وأنها معرضة للانهيار، كيف يتماشى ذلك والتوقعات من هذا القطاع؟

أطلقنا الكثير من النداءات والدعوات لعدد من الجهات ذات العلاقة، بأن تتم الاستجابة لمرئيات سيدات الأعمال، وللفروع النسائية في الغرف التجارية بخصوص توسيع الفرص الاستثمارية أمامهن، وأمام أصحاب الأموال المجمدة في المصارف. وطالبنا بتقديم الدعم المالي لمشروعات سيدات الأعمال، خصوصاً ذوات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك طالبنا بإيجاد حاضنات لها.

لكن قرار مجلس الوزراء رقم 120 في 1425/4/12هـ، الذي نص على أن على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك الأنشطة التي تمنحها هذه الجهات، وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية، لم يفعل. كما تتضمن القرارات المرتبطة بعمل المرأة؛ تخصيص

المطلوب تنسيق لزيادة حجم المشروعات النسائية في المدن الصناعية.

أراضي صناعية للمدن الصناعية النسائية، وتهيئتها بالخدمات لإقامة المشروعات الصناعية. وقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية الخاصة على النساء. إلا أن القرار لم يفعل لدى العديد من الجهات الحكومية ومنها بلديات وأمانات المدن.

• كيف تسهمون في تنمية مخرجات التعليم الحالي في ظل الصراع الدائر على القوى البشرية المدربة في المؤسسات المالية والاقتصادية، وفي ظل الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل؟

يجب أن نعترف أن لدى المملكة خصوصيتها الثقافية والاجتماعية، وهي تعتبر ميزة عصمت مجتمعنا عموماً ونساءنا تحديداً، من كثير من الأخطاء. صحيح أن عمل المرأة بصفة عامة في المملكة جاء في بدايته على نحو ما محصوراً في بعض المجالات التي ناسبت زمانها أو محيطها، كالتدريس والطب وبعض المهن المحدودة؛ لكن التجربة أخذت تتطور مرحلة بعد أخرى تبعاً للتحول الذي حدث في المجتمع، والذي انعكس على واقع المرأة. وظهرت مهن جديدة منها؛ مستشارة في البنوك، ومستثمرة صاحبة مصنع، وغيرها من المهن، وهو ما يؤكد على ضرورة تنمية المهارات عن طريق الدراسة والتدريب، كي تتمتع سيدة الأعمال بالخبرة والكفاءة في هذه المجالات الجديدة.

• رفع الكفاءة والثقافة الاقتصادية للمستثمرة علام يعتمد؟ وإلى أي مدى يلعب قطاع الخدمات المالية دوراً فيه؟

الدراسة والمهارة والتجربة، تولد الخبرة. وهي أشياء ضرورية للغاية، تحتاجها المستثمرة لنجاح أي مشروع في أي تخصص. وإذا افتقدت إحداها، يحدث خلل في المشروع. كما يعد الجانب المالي أحد الركائز الأساسية لنمو و تنمية واستمرار المشروع كونه عنصر أساسي في أي نشاط اقتصادي.

• كيف تقيمون دور القطاع الخاص والغرفة التجارية في دعم التوجهات الاستثمارية للمرأة؟

أعطت الدولة والقطاع الخاص ممثلاً بالغرف التجارية للمرأة كامل الفرص للعب دور فاعل في تكوين مجمل رؤى سيدات الأعمال عن الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بها المرأة والتفاوض بشأنها مع ممثلي الغرف التجارية النظيرة والوفود التجارية الزائرة للمملكة كما شاركت سيدات الأعمال في العديد من الأنشطة واللقاءات خارج المملكة.

وساهمنا من خلال الفرع النسائي لغرفة الرياض في الوقوف على أهم المشاكل التي تعترض مسيرة الاستثمارات النسائية. وقمنا بمحاولة إيصال وجهات النظر ورفع الحلول إلى المسئولين وأصحاب القرار لإزالة تلك المشاكل. وكما ذكرت سابقاً تم إنشاء وحدة استشارية تعنى بتقديم الدعم والمشورة لسيدات الأعمال.

• في ظل المشاركة النسائية الفاعلة التي طالت كل المهن، هل هناك حاجة لتحديد المهن النسائية؟ وما هي برأيكم الآليات التي يحتاج إليها هذا التحديد ؟

المراد بالتحديد الضوابط التي تحدد المهن مثلا المشاغل مسموح بها كأعمال، لكن هناك أنشطة لا تلقى تأييداً، كما أن هناك أنشطة غير مفعلة، وأخرى غير مسموح بها دون أسباب. بل ولا توجد قرارات تمنعها كالأندية الرياضية مثلا ، ولا شك أن المسائل غير الواضحة وعدم وجود شفافية يولد الخداع ومخالفة الأنظمة وهنا يترتب دور كبير على وزارة العمل والجهات الرقابية الأخرى .

• هل الرساميل النسائية المهاجرة، هي بالنسبة الضخمة التي يجري الحديث عنها؟ وكيف يمكن الحد من هجرتها؟

ليست لدي إحصائية رسمية حول الرساميل النسائية المهاجرة. لكني أؤكد أن سيدات الأعمال ينتظرن من يسهم في تحريك مدخراتهن. كما ينتظرن أيضاً أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار ووزارة التجارة والصناعة عن طريق مركز سيدات الأعمال، بطرح فرص ومشاريع جديدة، وتوسيع مجالات التخصصات والأنشطة أمام الرساميل النسائية.

• من خلال موقعكم في غرفة تجارة الرياض ما هي أبرز معوقات التوظيف والتوطين وكيف تعملون على تقليص هذه المعوقات؟

نواجه سنوياً آلاف الخريجات الراغبات في الدخول لسوق العمل، وهن للأسف لا يملكن الخبرة العملية

تقدر المدخرات النسائية في المملكة ب 62 مليار ريال، 25% منها يتم استثمارها في السوق المالية

الكافية كما ذكرت سابقاً. كما أن نسبة الطلب على الوظائف أقل من المعروض، وهو ما يحتم انخراطهن في دورات تدريبية، حيث أن الفتاة ما زال ينقصها التأهيل خاصة تجاه فرص العمل التي يعرضها القطاع الخاص. وهو قطاع إنتاجي يحتاج الإبداع وهو ما ينقص المتقدمات. من هنا ينبغي الاهتمام بمراكز التدريب النسائية، التي وجدنا من خلال تجاربنا العملية أنها تعاني الكثير من الصعوبات والعوائق التي تحد من دورها، والتي نسعى إلى تداركها .

• ذكرتم في إحدى أحاديثكم أن الاتجاه صوب مهن نسائية من شانه أن يغير التركيبة الاجتماعية، ويكسر حاجز الخوف لدى المرأة ، مم تخاف المرأة ؟

تغيير التركيبة الاجتماعية يعتمد على اللوائح والضوابط سلبا وإيجابا، كما يعتمد علي الفكر الاجتماعي تجاه عمل المرأة، واعتقد أن المرأة تعمل في مجالات كثيرة ومعظمها غير نظامي وخوفها بالتالي معظمه اجتماعي وسيتغير مع الوقت، وأنا إذ أطالب بمهن نسائية، لا أطالب إلا بالمقبول والمتاح .

• من خلال مهامكم الوظيفية ما خططكم ومشروعاتكم المستقبلية في مجال التأهيل وتحقيق التنمية الاقتصادية ؟

دخولنا منظمة التجارة الدولية يتطلب قدراً من التدريب والكفاءة. ولا بد من تنمية قدراتنا التنافسية ليس على نطاق المملكة فحسب، بل على مستوي العالم. فالإمكانات المالية، التي لا تنقصنا، لا تكفي وحدها لتحقيق الهدف، فكم من دول هي أقل في إمكاناتها المالية، حققت الكثير.

• التوسع في المدن الصناعية في المملكة وما سيضيفه من مشروعات صناعية، ألا تعتقدون أنها فرصة لتنويع أنشطة المرأة واستقطاب الكفاءات وتحقيق الإحياء ألمناطقي؟ هل تنسقون كقسم نسائي مع هيئة هذه المدن لتخصيص حصة ما للمشروعات الصناعية النسائية؟

أصدرت وزارة الصناعة مؤخراً تراخيص صناعية لإنشاء أكثر من 1320 مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية، تقدر استثماراتها بنحو 31 مليار ريال، وهذا المبلغ وفقاً لتقارير الوزارة يشكل 12.5% من إجمالي تمويل المشاريع الصناعية القائمة، كما وصل عدد المدن الصناعية 28 مدينة صناعية تم التخطيط لها، وهناك تنسيق مستمر مع الجهات ذات العلاقة لزيادة حجم المشروعات النسائية بالمدن الصناعية،وهنا أشير إلى انه تم تخصيص أرض صناعية للمرأة، لكنها بعيدة وتفتقد البنى التحتية التي تيسر أمر الاستثمار. وعليه فهناك حاجة لمنح تسهيلات في هذا الموقع وأن تكون الرسوم رمزية. ونتمنى أن تجد هذه القضية الحلول، خاصة وقد تمت مناقشتها ورفعت الحلول ضمن صلاحياتنا إلي الجهات المسئولة.

• ما هي المزايا التي حققتها اللجنة النسائية في الغرفة التجارية للمستثمرات وسيدات الأعمال لتعزيز مشاركتهن الاقتصادية؟

قمنا في الفرع النسائي بخطوات عملية تهدف لتسهيل الإجراءات وفتح القنوات أمام طموح سيدات الأعمال والمرأة السعودية عموماً ورغباتهن في تطوير استثماراتهن ومن ثم تعزيز أداء الاقتصاد الوطني. وابتكرنا كما ذكرت وسيلة ناجحة "الوحدة الاستشارية" كما قمنا بطرح عدد من الأنشطة والفرص الاستثمارية التي تناسب الوضع الأسري والمالي ومهارات سيدات الأعمال.

• كيف تصفين دور الدراسات والبحوث والملتقيات والمنتديات الخاصة بقضايا الاستثمار والعمل، في تحقيق علاقة متكاملة تخدم ثقافة الاستثمار والتعريف بمجالاته؟ وما مدي رضاكم عما يقدم في هذا الصدد ؟

الدراسات والمؤتمرات والملتقيات وورش العمل هي في مجملها فرص لتلاقي سيدات الأعمال لعرض همومهن ومشكلاتهن ومن قبل طموحاتهن. ولكل ما ينهض بقطاع سيدات الأعمال ويهيئ السبل أمام تذليل المشكلات التي تعيق استثماراتهن. وهي تسهم في تطوير وتحسين البيئة والمناخ الذي يعملن فيه بهدف تحويل النشاط الاقتصادي للمرأة السعودية إلى رافد قوي وداعم للاقتصاد الوطني. ولنا مشاركتنا في مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي بواقع ثلاث عضوات، أتاحت لنا جمع الآراء والمشاركة في ورش العمل وعمل الدراسات ورفع التوصيات للمجلس الاقتصادي، مما يعزز من تملك سيدات الأعمال لمزيد من الخبرات.

الرساميل النسائية تنتظر الفرص والمشاريع . والقطاع المالي ركيزة النمو.

القطاع الصناعي ... محرك عجلة النمو الاقتصادي

المصدر: تقرير المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل.

القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من أسرع القطاعات نمواً في المملكة العربية السعودية نظراً للدعم الحكومي لهذا القطاع لجعله محركاً لعجلة النمو الاقتصادي، ونظراً لحجم الاستثمارات الكبيرة التي اجتذبها، وجاذبية شركاته في السوق المالية،والتي يبلغ عددها 36 شركة تمثل ما نسبته 36.32% من إجمالي رسملة السوق كما في نهاية أغسطس من عام 2007.

وكانت قد انضمت إلى هذا القطاع خلال السنة الحالية أربع شركات، هي شركة البولي بروبلين المتقدمة ، شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي، شركة كيان السعودية للبتروكيماويات، والشركة السعودية لإنتاج الانابيب الفخارية.

وقد انخفض مؤشر القطاع الصناعي في العام 2006 بنسبة 60.66% تبعاً لمؤشر السوق الذي كان انخفض بدوره بنسبة 52.41%، لكنه عاود الصعود مسجلا ارتفاعا بلغت نسبته 8.26% منتصف العام الحالي كما هو في (جدول-1).

كان أداء القطاع الصناعي جيداً في المدى الطويل حيث تفوق مؤشر القطاع على مؤشر المركز الاستشاري لأسهم جميع الشركات خلال الخمس سنوات السابقة. ومنذ عام 2005 سجل مؤشر القطاع عائداً بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 51.86% مقارنة بمؤشر السوق الذي نما بدوره بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 30.7%. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث يضم القطاع بعض شركات إنتاج البتروكيماويات ذات الثقل الكبير . وفي نهاية النصف الأول من عام 2007م، بلغ العائد على القطاع الصناعي 8.26% مقارنة بخسائر في المؤشر لباقي القطاعات بلغت نسبتها 12.61-%.

ظل القطاع الصناعي في المملكة ولمدة طويلة يحظى باهتمام المستثمرين من جميع أنحاء العالم، وذلك لأنه يوفر أفضل فرص الشراكة الاقتصادية مع المملكة، وشكلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وهي كبرى شركات هذا القطاع – التي بلغ حجم أصولها 166.58 بليون ريال عام 2006 – أفضل نماذج هذه الشراكة. وتستأثر سابك في الوقت الراهن، كما في نهاية شهر أغسطس من عام 2007 بحصة تبلغ نسبتها 23.77% من إجمالي رسملة السوق، وما نسبته 65.43%من القطاع الصناعي .

وباستثناء الشركات التي تكبدت خسائر، فقد ظل القطاع الصناعي يتمتع بنمو أعلى في نسبة السعر إلى الأرباح بلغ حالياً 18.07مرة مقابل 17.15 مرة للسوق ككل . أما بالنسبة الى أحجام التداول في هذا القطاع فقد ارتفعت بدرجة كبيرة.

عمت المكاسب معظم شركات القطاع الصناعي بعد إغلاق عام 2006 ، إذ ارتفعت أسعار أسهم 41 شركة في سوق الأسهم خلال هذا العام من أصل 86 شركة، لكن حجم هذه المكاسب كان متبايناً بدرجة كبيرة من شركة إلى أخرى ، إذ حققت الشركة

القطاع الصناعي يستحوذ على الحصة الأكبر من السوق المالية بنسبة تتجاوز ألـ 36% .

(جدول - 1) إحصاءات من سوق الأسهم ●

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Half 2007
مؤشر المركز الاستشاري لأسهم جميع الشركات	172.8	186	190.14	342.08	638.52	1305.48	621.29	545.76
العائدات	%11.18	%7.60	%2.26	%79.91	%86.66	% 104.45	%52.41 –	%12.16 –
مؤشر المركز الاستشاري لقطاع الصناعة	174.28	159	161.03	326.71	842.87	2159.89	849.79	919.99
العائدات	%20.18	%-8.73	%1.23	%102.89	%157.99	%156.25	%60.66 –	%8.26
عدد الشركات	22	23	24	24	26	28	32	36
حجم التداول (ملايين الأسهم)	176.36	226.41	372.91	1.279	2.967	4.157	18.340	15.158
قيمة التداول (ملايين الريالات)	20.16	26.25	32.53	171.55	624.53	1.853	2.134	695.3
رسملة السوق (بلايين الريالات)	71.13	65.24	66.38	134.07	355	928.8	389.2	485.8

● جميع أرقام العائدات للعام حتى تاريخه هي كما في نهاية يونيو 2007

المصدر : سعودي ستوك لاين – المركز الاستشاري

السعودية لمنتجات الألبان والأغذية ، التي تم إدراج أسهمها في السوق في 23 مايو 2005م، أعلى ارتفاع للعام حتى تاريخه. حيث بلغت نسبة الارتفاع في سعر سهمها 54.76%، كما ارتفعت أسعار أسهم شركة اللجين بنسبة 48.83%، تلاها ارتفاع أسهم شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف التي ارتفعت بنسبة 39.77% ، ثم شركة الخزف السعودي وشركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات اللتين ارتفعت أسعار أسهمهما بنسبة 37.24% و 32.32% على التوالي . أما بالنسبة للشركات التي انخفضت أسعار أسهمها، فقد تراوح انخفاضها من أعلى نسبة كما في الشركة السعودية للصناعات المتطورة بنسبة 53.55% إلى شركة الصناعات الزجاجية الوطنية بنسبة 17.2%.

وعلى أساس حجم الأسهم المتداولة، جاء القطاع الصناعي في المرتبة الثانية مباشرة بعد قطاع الخدمات بحصة بلغت 35.8% من إجمالي حجم التداول في السوق خلال السنة الحالية، مقارنة بنسبة 36.6% لقطاع الخدمات. وفيما يتعلق بقيمة التداول، فقد استأثر القطاع الصناعي بأكبر حصة من قيمة التداول في سوق الأسهم، إذ بلغت 35.82% من إجمالي قيمة التداول في السوق حتى 16 سبتمبر 2007 .

ومن حيث حجم التداول كان سهم شركة البولي بروبلين المتقدمة أكثر الأسهم نشاطاً في القطاع إذ تم تداول أكثر من 1,085 مليون من هذا السهم تمثل نسبة 2.71% من إجمالي حجم التداول في السوق، وبلغت قيمتها أكثر من 25.8 بليون ريال حتى 16 سبتمبر 2007، تلتها شركة المنتجات الغذائية التي بلغ حجم تداولها 993.1 مليون سهم بلغت قيمتها 46.4 بليون ريال ، وهي تمثل بدورها نسبة 2.53% من قيمة التداول بالسوق . كما بلغ حجم التداول لشركة نما للكيماويات 922.03 مليون سهم والشركة السعودية للخدمات الصناعية 921.4 مليون سهم وشركة كيان السعودية للبتروكيماويات 876.5 مليون سهم. أنظر الجدول – 2.

اهتمام عالمي من المستثمرين بالقطاع الصناعي السعودي نظرا لاتساع فرص الشراكة الاقتصادية مع المملكة .

الأداء المالي

كما في 16 سبتمبر 2007، فقد أعلنت جميع شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق الأسهم السعودية في فترة الشهرين الماضيين، نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2007. وقام المركز الاستشاري في الجدول التالي (4) بتجميع النتائج المالية الرئيسية للشركات المذكورة . ولأغراض المقارنة، قمنا بتضمين البيانات المالية لهذه الشركات لكل من فترتي النصف الأول من عام 2006 وعام 2007 .

ضمن هذه الفترة أعلن القطاع عن مجموعة متباينة من النتائج المالية. فمن ناحية، أعلنت شركة سابك عن تحقيق ربح صاف كبير بلغ 12.8 بليون ريال للنصف الأول من هذا العام، إضافة إلى ذلك، فهناك ثلاث عشرة شركة سجلت انخفاضاً في صافي أرباحها على أساس هذه الفترة من العام وحتى تاريخه، وقد تراوح انخفاضها ما بين 2.81% الى 53.55% . ورغماً عن ذلك، فقد نما صافي ربح القطاع بنسبة 44% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق. ويعزى ذلك أساساً إلى الأداء الممتاز لقائد السوق،

(جدول – 2)أكثر الأسهم نشاطاً في قطاع الصناعة – 2007 ●

	حجم التداول (بملايين الأسهم)	(%) من إجمالي حجم التداول في السوق	قيمة التداول (ببلايين الريالات)	(%) من قيمة التداول في السوق	الرسملة في السوق (بالملايين)	(%) من إجمالي رسملة السوق
شركة البولي بروبلين المتقدمة	1,085	2.71	25.8	1.41	609.3	0.28
شركة المنتجات الغذائية	993.1	2.48	46.4	2.53	161.08	0.07
شركة نماء للكيماويات	922.03	2.30	25.8	1.41	321.3	0.15
الشركة السعودية للخدمات الصناعية	921.4	2.30	33.6	1.83	250.5	0.12
شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	876.5	2.19	10.8	0.59	1,122.3	0.52

● حتى 16 سبتمبر 2007 .

المصدر : قاعدة بيانات المركز الاستشاري لسوق الأسهم

شركة سابك وبعض الشركات الأخرى مثل الشركة السعودية للألبان والأجبان،وشركة اللجين وشركة اميانتيت العربية السعودية وشركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف.

إن نجاح الوضع المالي للقطاع يكمن في حقيقة أن معدل نمو صافي المبيعات في القطاع والذي بلغت نسبته 32.34% كان أكثر من معدل نمو تكلفة المبيعات التي حققت نسبة بلغت 28.93% . ومن خلال تحقيقها للفعالية التشغيلية.

مؤشرات العائدات

وبالإضافة إلى الأعمال الرئيسية للشركات، فإن البيانات المالية الموحدة توضح أن الشركات سجلت ارتفاعاً في الدخل من مصادر أخرى بلغت نسبته 52.89% ، ونتج عن ذلك نمو في صافي أرباحها بمعدل أعلى . وقد نما إجمالي أصول القطاع بنسبة 34.35%، في الوقت الذي تمكن فيه القطاع من تسديد جزء هام من ديونه طويلة الأجل مستفيداً من عنصر توفر السيولة العالية التي ساعدت على خفض التكلفة المالية على قروضه بصورة مباشرة.

مع تزايد الوعي لدى الجمهور ، فقد أصبحت الشركات تفضل تمويل استثماراتها طويلة الأجل من خلال زيادة رؤوس أموالها عن طريق توزيع الأرباح أسهما جديدة يتملكها المساهمون، وكذلك من خلال عمليات طرح الأسهم للاكتتاب الأولي بدلاً من اختيار التمويل عن طريق الاقتراض.

الأداء في سوق الأسهم

حل القطاع الصناعي في المركز الأول من بين ثمانية قطاعات في سوق الأسهم السعودية بتاريخ 16 سبتمبر من عام 2007 . كما كانت عائدات القطاع التي بلغت 887.3 أعلى من عائدات السوق التي بلغت 509.5 . الجدول – 3 يوضح ذلك .

وبلغت درجة بيتا لمؤشر القطاع الصناعي 1.21 لفترة السنوات الخمس الماضية حتى تاريخ 16 سبتمبر 2007 . وخلال العام الحالي حقق المؤشر أعلى ارتفاع له في يوم واحد (6.13 %) وكان في يوم 7 ابريل ، كما بلغ أدنى انخفاض له في يوم واحد (7.38%) ، وكان في يوم 25 مارس .

وقد شهد القطاع مراحل أداء متميزة ومختلفة. فمنذ بداية العام حتى تاريخه، تحرك القطاع متناغما مع أداء السوق تقريباً، واستمر حتى نهاية شهر أغسطس من عام 2007. وقد لعبت الأهمية النسبية لشركة سابك وبعض الشركات دوراً رئيسياً في حركة القطاع، في مختلف مراحله.

استأثر القطاع الصناعي بأكبر حصة من قيمة التداول في السوق حتى نهاية الربع الثالث من العام وبنسبة قاربت ألـ 36 %من إجمالي قيمة التداولات.

(جدول – 3) أداء مؤشرات المركز الاستشاري (الأول من يناير 1995 كسنة أساس = ×100)

	جميع الأسهم	قطاع البنوك	قطاع الصناعة	قطاع الأسمنت	قطاع الزراعة	قطاع الكهرباء	قطاع الخدمات	قطاع الاتصالات	قطاع التأمين
العائد لعام 2007 حتى تاريخه	509.55	586.75	887.3	291.9	464.44	101.86	422.17	188.15	271.56

المصدر : سعودي ستوك لاين – المركز الاستشاري

السادة القراء، يسرّ تداول أن تمد جسور التواصل مع قرائها الأعزاء من خلال الإجابة على رسائلكم من خلال باب (سؤال وجواب)، حيث نجيب على أسئلتكم التي تصلنا من خلال موقع السوق المالية السعودية (تداول). علماً أن جميع رسائلكم يتم الاطلاع عليها بشكل يومي والإجابة عليها في حال كانت في نطاق مسؤولياتنا.

ممكن افادتى بكيفية الاشتراك فى هذا الموقع وهل يمكنني التداول عبر موقعكم فورا والسلام عليكم؟

المرسل: علي القرني

تتم عملية التسجيل في موقع تداول الإلكتروني من خلال النقر على كلمة تسجيل في الركن الأعلى الأيمن للموقع وبعد ذلك أتباع التعليمات المدونة كاملة ليتم التسجيل في الموقع. أما بالنسبة للتداول فهي عملية لا تتم من خلال موقع تداول، إنما تكون عملية الشراء أو البيع عبر البنوك والوسطاء.

سلام الله عليك ورحمته وبركاته، أقدم لكم خالص شكري وعظيم امتناني لجهودكم المخلصة وعملكم المتفاني في إنهاء شهادات الأسهم الخاصة بي وإيداعها في محفظتي، ولكنني فوجئت بأن أرباح الأسهم لم تنزل حتى هذه الساعة في حسابي!، ولما راجعت البنك طلب مني صور الشهادات وأرقامها وهي. كما تعلمون. ليست بحوزتي، إذ أنني أرسلت كل شي عندي لكم، الرجاء من سيادتكم التكرم بتوجيهي وإفادتي في كيفية الحصول على هذه الأرباح وتقبلوا مني خالص الدعاء والود

المرسل: أمان أبوالرحى

الأرباح الموزعة على الأسهم يتم صرفها عن طريق البنك الذي توجد فيه حسابات الشركة التي صرفت الأرباح يرجى مراجعة الشركة والاستفسار عن الأرباح.

أنا املك شهادات قديمة كيف يمكن لي تجديدها؟

عزيزي المستثمر، مع التطور الذي تشهده السوق المالية السعودية (تداول) في أنظمتها الإلكترونية حيث تحولت الشهادات الورقية إلى وثائق إلكترونية، تضاف في محفظة المستثمر لدى البنك الذي يتعامل معه. وفي هذه الحالة ليس عليك إلا القيام بإيداع هذه الشهادات إما عن طريق البنك أو الوسيط أو عن طريق مركز الإيداع في السوق المالية السعودية (تداول)

كيف أودع شهادات الأسهم في محفظتي؟

المرسل: صلاح

تستطيع إيداع الشهادات التي تملكها في محفظة أسهمك لدى البنك أو الوسيط الذي تتعامل معه أو من خلال الحضور إلى مركز الايداع بشركة (تداول) حيث يتم إيداعها في محفظتكم الاستثمارية.

متى يتم إدخال الأوامر على الأسهم في البيع أو الشراء؟

المرسل: فوزي

يتم إدخال الأوامر على البيع والشراء من الساعة 10:00 صباحاً حتى موعد أغلاق السوق في الساعة 3:30 عصراً.

أنا مستثمر مصري في الأوراق المالية المصرية، وأريد الاستثمار في البورصة السعودية من خلال تواجدي في المملكة العربية السعودية لمباشرة العمل، أرجو إرسال تفاصيل الإجراءات المطلوبة؟

عزيزي المستثمر يحق للمقيمين . بغض النظر عن جنسياتهم . الاستثمار في السوق المالية السعودية، ضمن الشروط الآتية:

– إقامة سارية المفعول.

– حساب بنكي مع أحد البنوك المحلية.

أما عن الإجراءات، فيجب تجهيز المستندات المطلوبة

لفتح المحفظة وتأسيس المستثمر وهي:
– تعبئة النموذج الخاص بتأسيس محفظة استثمارية والتوقيع عليه متضمناً: الجنسية و تاريخ الميلاد ورقم الحساب البنكي ساري المفعول وعنوان الإقامة الدائم.
– مصادقة البنك على المعلومات المذكورة في النموذج وتكون معتمدة من مدير العمليات أو من ينيبه داخل البنك.
– صورة من الإقامة وجواز السفر.
– خطاب من جهة العمل موقع ومختوم.
– يتم إدخال بيانات المستثمر عن طريق مركز الإيداع على أن يتم التأكد من البيانات المرفقة قبل إكمال عملية الإضافة.
الشروط العامة :
– تقتصر هذه التعليمات على الأفراد المقيمين فقط.
– يتم إيقاف مؤقت للمحفظة عند انتهاء سريان الإقامة ويعاد التنشيط حالما يتم تجديد الإقامة.
– تمنع الوكالات منعاً باتاً وتكون إدارة المحفظة إدارة شخصية.
– لا يجوز التحويل من محفظة إلى أخرى.
– تسري ضوابط فتح الحسابات النقدية والصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي على هذه الإجراءات.
الامتيازات والتسهيلات :
– يسمح للمقيم المساهم الاكتتاب في زيادات رؤوس الأموال.
– يحق للمقيم المساهم التصويت في الجمعيات والترشح لعضوية مجالس الإدارات ما لم ينص نظام الشركة الأساسي على غير ذلك.
– فتح محفظة واحدة فقط للمستثمر المقيم مع أحد البنوك.

لا يمكنني التسجيل في موقعكم الالكتروني للدخول ما السبب؟، مع الشكر.

المرسل: محمد العلكمي، عائض الدوسري
يرجى التأكد من بياناتكما المدخلة واتباع الخطوات المطلوبة للتسجيل.

أعزائي أريد أن أضارب في البورصة وليست لي خبره في هذا المجال، فهل أستطيع أن أضارب في البورصة عن طريق شركتكم؟

المرسل: صبري حامد
عزيزي المستثمر، تعد المضاربة أحد أساليب الاستثمار ولكن يجب الابتعاد عن الشائعات والمعلومات ذات المصادر غير الرسمية ونذكر أيضاً أنه من أساليب الاستثمار امتلاك لأسهم الشركات ذات العوائد ولديها مكررات ربحية جيدة . أما الشراء والبيع من خلال موقع السوق المالية السعودية (تداول) فذلك غير ممكن، ولكن بإمكانك إجراء عمليات البيع والشراء من خلال الوسطاء أو البنوك. ويمكنك الحصول على معلومات الاتصال لهذه الشركات على موقع (تداول) الالكتروني www.tadawul.com.sa

هل تمت الموافقة النهائية من قبلكم على تخفيض رأسمال شركة أنعام ومتى سيتم إعادة تداولها؟

المرسل: محمد بن صالح
عزيزي المستثمر، يعتبر تنظيم وتطوير السوق المالية وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الاوراق المالية من ضمن مسؤوليات وصلاحيات هيئة السوق المالية السعودية.

أنا مستثمر بسيط، وأريد معرفة ما هو المقصود بالنظام الجديد للسوق المالية السعودية؟

عزيزي المستثمر:
تتكون أنظمة الجيل الجديد من عدد من برامج التشغيل الالكترونية الحديثة التي تتولى معالجة العمليات والإجراءات الخاصة بتنفيذ عمليات التداول من صفقات وتسويات وتقاص. بالإضافة إلى قدرتها على إكمال العمليات المتعلقة بإدخال ومعالجة الأوامر المضافة في السوق وتنفيذها بالكامل دون تدخل يدوي. كما تقوم الأنظمة بسلسلة من العمليات السريعة كتصنيف الأوامر حسب أنواعها وخصائصها ووقت إدخالها وأسعارها وتحديد أولوية التنفيذ تمهيداً لمطابقتها. إضافة إلى عدد كبير من العمليات الدقيقة التي يتطلب إنجازها بسرعة فائقة استكمالاً لعمليات البيع والشراء.
وترتبط الأنظمة الخاصة بشركات الوساطة بنظام السوق الذي يتيح لها إدخال وصيانة جميع أوامر البيع والشراء. وكذلك الحصول على معلومات السوق والأخبار اليومية بشكل آني ومباشر؛ مما يساعد المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح. على أن يتم نقل كافة الصفقات اليومية التي يتم تنفيذها، مباشرة إلى الأنظمة الخاصة بالتسويات والتقاص لدى مركز الإيداع، لاستكمال عمليات المناقلات بين المحافظ الاستثمارية الخاصة بالمستثمرين، وإكمال إجراءات التقاص المالي بين الوسطاء.

بنك البلاد
BANK ALBILAD
نضع المعاملة في قلب المعادلة

بنك البلاد ..أحدث المصارف السعودية يرتكز إلى خبرات مصرفية عريقة

يلعب القطاع البنكي دوراً أساسياً في الحركة الاقتصادية لكل الدول، حيث تقوم البنوك بتنظيم حركة الاستثمار بوقوفها وسيطاً بين المدخرين والمستثمرين، ومن ثم توجيه الأموال لتوظيفها في قنوات استثمارية منتجة تؤثر بدورها في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد.

ويُدار القطاع البنكي السعودي بواسطة مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تم إنشاؤها في العام 1952م لتقوم بإدارة الشئون المالية المختلفة للدولة، والتي تشمل تنظيم نشاط البنوك التجارية. ويبلغ عدد البنوك العاملة في المملكة اليوم 11 بنكاً وطنياً ومشتركاً، إضافة إلى فرعين لبنكين خليجيين، تدير مجتمعةً شبكة من الفروع تبلغ أكثر من 2250 فرعاً تغطي جميع مدن المملكة، وأكثر من 5000 جهاز صراف آلي منتشرة في كل المواقع الهامة في تلك المدن، تقدم من خلالها مختلف الخدمات البنكية لجميع قطاعات المجتمع.

خلفية عامة عن بنك البلاد

يعد بنك البلاد، أحدث المصارف السعودية إذ تأسس كشركة سعودية مساهمة، في شهر نوفمبر من العام 2004م برأس مال قدره (3) مليار ريال سعودي، بمشاركة عدد من أقدم الخبرات المصرفية التي كانت تدير عدداً من مؤسسات الصرافة العريقة في المملكة. وقد التزم البنك منذ تأسيسه الضوابط الشرعية في عملياته، والتي يقدم في إطارها عدة منتجات، منها خدمات الأفراد كحساب البلاد (إثمار)، وخدمات الشركات. كما يقدم أيضاً حلولاً تمويلية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد واصل البنك منذ تأسيسه افتتاح العديد من الفروع ليصل العدد الإجمالي إلى (84) فرعاً منها (57) فرعاً للرجال و(27) للنساء. كما حصل على جائزة عالمية من مؤتمر الجودة العالمي في نيويورك في شهر أيار/ مايو الماضي. وتعكس الجائزة التميز الذي حققه البنك في مجال تطبيق معايير الجودة عالمياً. كما حصل محلياً على المركز الثالث ضمن قائمة ال10 Top لـ"أفضل بيئة عمل" في الشركات المساهمة السعودية في المسابقة التي نظمتها جريدة الاقتصادية. ويعد صندوق الشركات العقارية الخليجية «عقار» أحد الصناديق المتخصصة التي قدمها البنك لعملائه باعتباره وعاءاً استثمارياً مثالياً لتحقيق عائد مرتفع على رأس المال خلال فترة طويلة الأجل. وذلك عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات العقارية الخليجية المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي وفق الضوابط الشرعية المعتمدَة في بنك البلاد. ويقدم البنك أيضاً خدمات التمويل الإسلامي عبر صناديق استثمارية أخرى، وهي صندوق أصايل، صندوق السيف، صندوق أموال وصندوق المرابح.

أداء القطاع البنكي وبنك البلاد في سوق الأسهم السعودية

تم إدراج عشرة من البنوك التجارية السعودية في سوق الأسهم السعودية وهي: بنك الرياض، بنك الجزيرة، البنك السعودي للاستثمار، البنك السعودي الهولندي، البنك السعودي الفرنسي، بنك ساب، البنك العربي الوطني، مجموعة سامبا المالية، بنك الراجحي وبنك البلاد. وتشكل جميعها القطاع البنكي في سوق الأسهم السعودية، السوق الأكبر في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ويعتبر القطاع البنكي من القطاعات الأكبر والأقوى أثراً في السوق المالية السعودية برسملة كلية قدرها 387.46 مليار ريال كما في منتصف شهر سبتمبر من عام 2007، وبنسبة مئوية تبلغ 29.44% من إجمالي رسملة السوق. ويشارك بنك البلاد في تقديم خدمة تداول الأسهم المحلية وذلك منذ يوليو من عام 2005.

خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2007 بلغت رسملة بنك البلاد 9,375 مليون ريال مقارنة مع رسملة القطاع البالغة 387.49 بليون ريال أي بنسبة 2.42% من رسملة القطاع. كما بلغت أعلى قيمة لسهم البنك 79.75 ريال. وبلغت أدنى قيمة للسهم 28.25 ريال. أما متوسط حجم التداول اليومي للبنك فبلغ 1.89 مليون سهم.

عائدات المساهمين

بالنسبة لأداء العائدات في سوق الأسهم، فإن أداء بنك البلاد جاء أقل من أداء السوق وأداء القطاع المصرفي، فقد بلغ متوسط العائد التراكمي على السهم منذ عام 2005 وحتى الآن (– 81.57%) مقارنة بنسبة خسارة (–49.89%)للقطاع المصرفي وبنسبة خسارة(– 53.3%) لسوق الأسهم. أما على الأساس السنوي ففي عام 2005 تفوق مجمل أداء السوق على كل من القطاع البنكي وبنك البلاد بنسبة 1.82% . وفي منتصف سبتمبر 2007 بلغت نسبة السعر إلى الأرباح ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية لسهم بنك البلاد 52.63 مرة و3.1 مرة على التوالي مقارنة بنفس النسب لسوق الأسهم والتي بلغت 17.04 مرة و3.81 مرة على التوالي.

تحليل النشاط

يبلغ عدد أسهم بنك البلاد المتداولة حالياً 300 مليون سهم. وخلال السنة الماضية تحسنت حركة السهم

رغم حداثة تأسيسه، فقد حصل البنك في شهر مايو الماضي على جائزة مؤتمر الجودة العالمي في نيويورك.

يبلغ عدد أسهم بنك البلاد المتداولة حالياً 300 مليون سهم، وشهد العام الماضي تداول 466.5 مليون سهم.

من حيث الحجم وقيمة التداول. إذ ارتفع حجم التداول من 134.8 مليون سهم في عام 2005 إلى 466.5 مليون سهم في عام 2006. أما قيمة التداول للسهم فقد انخفضت إلى 73.52 مليون ريال في عام 2006 من 106،18 مليون في عام 2005. كما شكّل السهم نسبة 1.54 % من حجم التداول في سوق الأسهم في عام 2005، ولكن مؤخراً وفي منتصف سبتمبر من عام 2007 شكّل السهم 0.84% من حجم التداول في السوق. كما أن الحصة النسبية للسهم في قيمة التداول التي كانت مرتفعة وبلغت 3.29% تمثل في الوقت الحالي 0.64 % من السوق.

أداء البنك المالي

تركزت الفترة الأولى من عمر البنك خلال الفترة القصيرة المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2005 في تنمية محفظته الاستثمارية خلال الفترة لتتجاوز مبلغ 5,316 مليون ريال شملت منتجات المرابحات والبيع الآجل والمشاركة. وهي جزء من موجودات البنك التي بلغت في نهاية الفترة 7,210 مليون ريال. وفي المقابل استطاع البنك استقطاب شريحة من العملاء حيث تجاوزت الودائع المصرفية مبلغ وقدره 3,915 مليون ريال في عام 2005 لتصل في عام 2006 الى مبلغ 7,858 مليون ريال نمت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 100.69% .

وقد أظهرت النتائج المالية لبنك البلاد للفترة المشار إليها، أن إجمالي ربح التشغيل خلال الفترة بلغ 163.5 مليون ريال، وازداد بنسبة 300.5% ليصل الى مبلغ 654.8 مليون ريال في عام 2006. أما صافي الربح الذي انخفض بشكل كبير في عام 2005 ليصل سالباً الى خسارة 98.09 مليون ريال، وذلك باعتبارها سنة الأساس، فقد جاء نتيجة للتطور والتوسع في الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لتلبية حاجات عملائه المصرفية باختلاف شرائحهم من خلال الفروع المنتشرة في جميع المناطق. وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي التي يمتلكها البنك 400 جهازاً حتى تاريخه. كما نما صافي ربح البنك بمعدل 281.5% في العام الماضي، إذ ارتفع إلى 178.11 مليون ريال. وقد شهد إجمالي الأصول نمواً سنوياً بلغ 61.03% في السنة الأولى بعد سنة الأساس وذلك نتيجة لزيادة في صافي محفظة الاستثمارات التي بلغت 4،613 مليون ريال لترتفع بذلك إلى 9،825 مليون ريال، محققة نمواً بلغت نسبته 89% . كما سجل البنك نمواً ملحوظاً بلغ 36.08% في منتصف سبتمبر من عام 2007 مقارنة مع عام 2006. وعليه فقد نمت حقوق المساهمين بمعدل 4% لتبلغ 3،024 مليون ريال. كما ارتفع دخل السهم الواحد للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2006 إلى 0.59 ريالاً مقارنة بخسارة بلغت 0.33 ريالاً لنفس الفترة من العام السابق، وكذلك ارتفع دخل العمليات في الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2006 لتبلغ 655 مليون ريال مقارنة بـ 163 مليون ريال و بنسبة نمو 301% عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2005. وجاءت هذه النتائج الايجابية نتيجة ارتفاع صافي دخل الاستثمارات بنسبة 229% لتصل إلى 359 مليون ريال، وزيادة صافي دخل الخدمات البنكية بنسبة 467 % لتصل إلى 254 مليون ريال، فيما ارتفعت مصاريف العمليات بنسبة 162 % لتصل إلى 477 مليون ريال مقارنة بمبلغ 182 مليون ريال. وقد حظيت القروض والسلف باهتمام كبير خلال عام 2006، حيث نمت بمعدل 9.21 % ونمت المحفظة الاستثمارية بنسبة 88.51 % في هذا العام عن سابقه. أما بالنسبة للعام الحالي (2007) فقد بلغت أرباح البنك الصافية 99.5 مليون ريال للأشهر التسعة الأولى من هذا العام، إذ بلغت الأرباح الصافية للربع الثالث 39.1 مليون ريال محققة بذلك نموا بلغت نسبتة 27.3 % مقارنة مع صافي أرباح

النشاط - بنك البلاد

السنة	حجم التداول (ملايين الأسهم)	% من حجم التداول للقطاع	% من حجم التداول للسوق	قيمة التداول (ملايين الريالات)	% من قيمة التداول للقطاع	% من قيمة التداول للسوق
2005	134.8	73.43	1.54	106،188	63.35	3.29
2006	466.5	41.06	0.95	73،528	24.86	1.48
16 سبتمبر 2007	339.7	34.20	0.84	11،816	15.92	0.64

البيانات المالية الرئيسية				
(مليون ريال)	2005	2006	1st Half 2007	التغير 2006/2005
القروض والسلف	3,159.00	3,450.00	0.0	9.21%
المحفظة الاستثمارية	5,211.60	9,824.82	13,697.63	88.51%
إجمالي الأصول	7,110.0	11,281.36	15,352.49	61.03%
ودائع العملاء	3,915.45	7,858.05	9,808.84	100.69%
إجمالي حقوق المساهمين	2,899.32	3,024.34	3,081.80	4.31%
إجمالي ربح التشغيل	163.48	654.89	373.73	300.5%
الدخل من المحفظة الاستثمارية	109.25	358.95	239.2	228.5%
الرسوم والدخل من الخدمات	44.86	254.27	94.20	466.8%
مخصص خسائر القروض المحتملة	0	7.01	4.63	0.0%
المصروفات العمومية والإدارية	44.18	83.73	58.86	89.5%
صافي الربح	98.09-	178.11	60.40	281.5%
العائد على حقوق المساهمين	3.38-	5.89	1.96	274.2%
العائد على الأصول	1.4-	1.58	0.39	212.8%

الربع الثالث من العام الماضي (وذلك لأن إجمالي دخل العمليات حتى نهاية سبتمبر 2007 بلغ 571 مليون ريال محققا بذلك نموا بلغت نسبته 12 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2006 والبالغ 510.9 مليون ريال)، وبزيادة نسبتها 12.68% عن أرباح الربع الثاني لهذا العام والتي كانت قد بلغت 34.7 مليون ريال. لكن إجمالي أرباح الفترة، تراجعت بما نسبته 44 % عن نظيرتها في عام 2006 والتي كانت قد وصلت 177.9 مليون ريال. في المقابل فقد ارتفع صافي دخل استثمارات الربع الثالث من عام 2007 بنسبة 58% ليصل إلى 146.3 مليون ريال مقابل 92.8 مليون ريال للربع الثالث من عام 2006.

مضى البنك في تطبيق إستراتيجيته الهادفه الى تنويع مصادر الدخل والاستمرار في طرح منتجات وخدمات جديده ساهمت في تلبية إحتياجات عملائه، كما تم خلال هذا العام طرح خدمات الإستشارات الماليه و إدارة عمليات الإكتتاب، و تشغيل 18 فرعاً للبلاد خلال العام الحالي ليبلغ عدد الفروع 58 فرعاً،إلى جانب 27 فرعاً للنساء. وتشغيل أربعة مراكز للحوالات "إنجاز" ليبلغ عدد مراكز انجاز 84 مركزاً في نهاية سبتمبر 2007.

الرؤية المستقبلية لبنك البلاد

استكمالاً لمسيرة بنك البلاد الحافلة بالانجازات على مختلف الأصعدة والتي رسخت مكانته المتميزة في القطاع المصرفي السعودي، وتأكيداً لطموحاته المستقبلية وقدراته على مواصلة خطواته الهادفة إلى تنفيذ خططه الطموحة والانطلاق إلى مرحلة جديدة بعد اجتيازه بنجاح مرحلة التأسيس.إذ يسعى البنك إلى أن يكون في طليعة البنوك السعودية التي تحظى بالجاذبية لدى العملاء من الأفراد والمؤسسات التجارية عند اختيار الشريك المصرفي، في ظل التزام بالضوابط الشرعية كسمة أساسية له، والتزام بالمسؤولية الوطنية لخدمة المجتمع. وحددت إدارته مرتكزات أساسية لهذا الدور تستند على خدمة العملاء، والالتزام بمبادئ العمل، والأداء المتميز، ومرونة التنظيم، وذلك بهدف تعظيم قيمة البنك ليحتل مركزاً ماليا متقدماً على المستويين المحلي والإقليمي.

وقد حققت هذه الخطوة المزيد من الانجازات والارتقاء بمستوى الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستثمارية والتمويلية على مستوى الشركات والأفراد والتي كان لها صدى واسعاً على مستوى القطاع المصرفي، وكان للبنك دور كبير في إرساء مبدأ الشفافية في عمليات الاكتتاب على مستوى القطاع الاقتصادي السعودي.

يدير البنك 84 فرعاً منها 57 فرعا للرجال، و27 فرعاً للنساء، و84 مركزاً للحوالات، و400 جهاز صراف آلي، وهو صاحب أول جهاز صرف على يمين السائق.

خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة خطوة على طريق التنمية الشاملة

فهيد بن فهد الشريف

محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

تماشيا مع التوجهات الجديدة للقيادة الحكيمة في تخصيص عدد من القطاعات الإنتاجية التي تديرها الدولة، بغية توسعة مجالات استثمار القطاع الخاص، وتعزيز دوره في عجلة التنمية الاقتصادية، يأتي قطاع تحلية المياه على رأس قائمة القطاعات المستهدفة للتخصيص. ولأهمية هذه الخطوة لهذا القطاع الحيوي الكبير كان لا بد من الاستعداد والدراسة الوافية لتتم عملية التخصيص على أرضية صلبة، وأسس راسخة. وقد تم لهذه الغاية تشكيل فريق من الخبراء، أوكل إليه إجراء دراسة شاملة لتخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة وإعادة هيكلتها. وحدد الفريق عوامل نجاح المشروع التي جاء في طليعتها توفر البنية التحتية الأساسية من محطات تحلية المياه المالحة، ووجود القوى العاملة المدربة وكذلك توفر الخبرات المكتسبة على مر السنوات الثلاثين من عمر المؤسسة.

وقد تضمنت الدراسة وضع خطة عمل موحدة، وإنشاء موقع إلكتروني خاص، وإعداد التقارير، ووضع الخطط التطويرية اللازمة. وتم التوصل إلى وضع الهياكل التنظيمية لكافة القطاعات بالمركز الرئيسي للشركة ونموذج قطاعات الإنتاج المتمثل في محطات التحلية، بما فيها الهيكل التنظيمي وتسلسل الإشراف وتحديد المهام. وقد التزمت المؤسسة بتطبيق أحدث وأنسب المعايير العالمية لإجراء التغيير، الذي يعد الأحدث على مستوى العالم.

وقد هدفت تلك اللقاءات وورش العمل التي تم تنظيمها إلى تثقيف ورفع كفاءة العاملين في المؤسسة، وصناعة القيادة الجديدة وحسن الإدارة، إضافة إلى إيجاد بيئة عمل تتميز بمستوى وقدرة إنتاجية عالية ومتوازية؛ مما يؤدي إلى تحقيق نسبة إنتاج عالية وجودة مميزة في وقت قليل ومصاريف أقل.

لقد مرت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بعدة مراحل لتهيئتها قبل البدء بخصخصتها، حيث تم تكوين قاعدة قيادية لمراحل الهيكلة والتخصيص، بغية توفير قيادات متمكنة. كما أطلقت المؤسسة مشروع النظام الرقمي، باعتبار أن استخدام التقنية الحديثة يقلل من تكلفة التدريب وصعوبة تفريغ العاملين من إدارات معينة لفترات طويلة. كما أن برنامج التحول الرقمي يعد عنصراً مكملاً لإستراتيجية تخصيص وإعادة هيكلة المؤسسة، وتطوير أعمالها الإدارية والمالية، وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار، وللمستثمرين في هذا القطاع.

إن تخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، يشكل عنصر جذب قادراً على استقطاب استثمارات جديدة توفر احتياجات البلاد من المياه، عبر زيادة الطاقة الإنتاجية للمنشآت القائمة، وتلك التي ستضيفها الاستثمارات الخاصة الجديدة.

لقد حددت الدراسة ثلاثة خيارات لتخصيص المؤسسة، وتم الاتفاق على تحويلها إلى شركة قابضة تتبعها عدد من شركات الإنتاج على الساحلين. وما موافقة مجلس الوزراء الموقر مؤخراً على تأسيس شركة رأس الزور للمياه والكهرباء كشركة مساهمة، إلا خطوة رئيسية وهامة على هذا الطريق، وتأكيد على هذا التوجه.

تداول
مجلة السوق المالية السعودية
الربع الثالث 2007 – العدد 22

التقرير الإحصائي - الربع الثالث 2007م

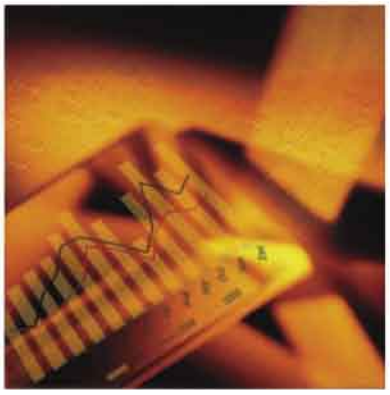

تداول
TADAWUL

samba سامبا

قيمة الأسهم المتداولة تتجاوز (2004.3) مليار ريال للتسعة أشهر الأولى 2007 م

في نهاية التسعة أشهر الأولى 2007 م أغلق المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تداول) على مستوى (7،833.42) نقطة مقارنة مع (11،410.04) نقطة لنفس الفترة من العام السابق، متراجعا بنسبة (31.35%)، كما تراجع بنسبة (4.78%) مقارنة مع الشهر السابق (أغسطس 2007 م).
وبالنسبة لأداء المؤشر للعام حتى تاريخه فقد خسر 99.87 نقطة بنسبة (1.26%). وقد حقق المؤشر أعلى نقطة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2007 م في يوم 2007/03/20 م حيث أغلق على مستوى (8,783.43) نقطة.

ـ بلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في التسعة أشهر الأولى 2007 م (1.330) تريليون ريال أي ما يعادل (354.62) مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض بلغت نسبته (22.49%) عن نفس الفترة من العام السابق.

ـ بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة للتسعة أشهر الأولى 2007 م (2,004.30) مليار ريال أي ما يعادل (534.48) مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض بلغت نسبته (55.89%) عن نفس الفترة من العام السابق.

ـ وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة للتسعة أشهر الأولى 2007 م (44.72) مليار سهم مقابل (59.30) مليار سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بانخفاض بلغت نسبته (24.59%).

ـ أما إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال التسعة أشهر الأولى 2007 م فقد بلغت (53.41) مليون صفقة مقابل (76.73) مليون صفقة تم تنفيذها خلال نفس الفترة من العام السابق ، وذلك بانخفاض بلغت نسبته (30.40%).

■ بلغ عدد أيام التداول خلال التسعة أشهر الأولى2007 م 191 يوماً مقابل 206 يوماً للتسعة أشهر الأولى2006 م.

الشركات الجديدة المدرجة خلال التسعة أشهر الأولى 2007 م

● تم في 2007/01/20م إدراج شركة البولي بروبلين المتقدمة برأسمال مقداره (1,413.75) مليون ريال مقسم إلى (141.375) مليون سهم حيث تم طرح (66.375) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/02/03 م إدراج شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي برأسمال مقداره (650) مليون ريال مقسم إلى (65) مليون سهم، حيث تم طرح (19.5) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (42) ريالا للسهم الواحد.

● تم في 2007/05/05 م إدراج شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني برأسمال مقداره (300) مليون ريال مقسم إلى (30) مليون سهم حيث تم طرح (14,244,465) سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/05/07 م إدراج شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف) برأسمال مقداره (800) مليون ريال مقسم إلى (80) مليون سهم حيث تم طرح (20) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/05/26 م إدراج الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية (الفخارية) برأسمال مقداره (150) مليون ريال مقسم إلى (15) مليون سهم حيث تم طرح (4.5) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (45) ريالا للسهم الواحد.

● تم في 2007/06/16 م إدراج شركة ساب تكافل برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (3.5) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/06/18 م إدراج شركة أياك السعودية للتامين التعاوني (سلامة) برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/06/23 م إدراج شركة كيان السعودية للبتروكيماويات برأسمال مقداره (15) مليار ريال مقسم إلى (1.5) مليار سهم حيث تم طرح (675) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/06/26 م إدراج شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني برأسمال مقداره (200) مليون ريال مقسم إلى (20) مليون سهم حيث تم طرح (8) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/07/15 م إدراج الشركة السعودية للطباعة والتغليف برأسمال مقداره (600) مليون ريال مقسم إلى (60) مليون سهم حيث تم طرح (18) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (22) ريالا للسهم الواحد.

● تم في 2007/07/17 م إدراج الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء للتأمين) برأسمال مقداره (200) مليون ريال مقسم إلى (20) مليون سهم حيث تم طرح (8) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/07/21 م إدراج شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (سند) برأسمال مقداره (200) مليون ريال مقسم إلى (20) مليون سهم حيث تم طرح (8) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/07/23 م إدراج الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني (أليانز إس إف) برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (3.1) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/07/29 م إدراج شركة المملكة القابضة برأسمال مقداره (63) مليار ريال مقسم إلى (6.3) مليار سهم حيث تم طرح (315) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (10.25) ريالا للسهم الواحد.

● تم في 2007/08/18 م إدراج شركة الأهلي للتكافل برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (2.645) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/08/25 م إدراج الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/08/27 م إدراج المجموعة المتحدة للتامين التعاوني (أسيج) برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/09/01 م إدراج الشركة المتحدة الدولية للمواصلات (بدجت) برأسمال مقداره (183) مليون ريال مقسم إلى (18.3) مليون سهم حيث تم طرح (5.49) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (52) ريالا للسهم الواحد.

● تم في 2007/09/03 م إدراج الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو) برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

● تم في 2007/09/11 م إدراج شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني برأسمال مقداره (220) مليون ريال مقسم إلى (22) مليون سهم حيث تم طرح (8.8) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

الطروحات الجديدة

● **شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني**
رأسمال الشركة: 300 مليون ريال مقسم إلى 30 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:14,244,465سهم تمثل 47.48% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/02/03 م إلى 2007/02/12 م.

● **شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)**
رأسمال الشركة: 800 مليون ريال مقسم إلى 80 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:20 مليون سهم تمثل 25% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/02/17 م إلى 2007/02/26 م.

● **الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء للتأمين)**
رأسمال الشركة: 200 مليون ريال مقسم إلى 20 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:8 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

● **شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني**
رأسمال الشركة: 200 مليون ريال مقسم إلى 20 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:8 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

● **شركة أياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة)**
رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:4 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

● **شركة ساب تكافل**
رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:3.5 مليون سهم تمثل 35% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

المصدر: تداول

● **الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني**
رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:3.1 مليون سهم تمثل 31% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

● **شركة كيان السعودية للبتروكيماويات (كيان السعودية)**
رأسمال الشركة: 15 مليار ريال مقسم إلى 1.5 مليار سهم.
أسهم الاكتتاب: 675 مليون سهم تمثل 45 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/04/28 م إلى 2007/05/07 م.

● **الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية (الفخارية)**
رأسمال الشركة: 150 مليون ريال مقسم إلى 15مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4.5 مليون سهم تمثل 30 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح : 45 ريالاً للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/05/08 م إلى 2007/05/16 م.

● **شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (سند)**
رأسمال الشركة: 200 مليون ريال مقسم إلى 20 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 8 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

● **الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)**
رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

● **الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني**
رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

● **شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني**
رأسمال الشركة: 220 مليون ريال مقسم إلى 22 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 8.8 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

● **شركة الأهلي للتكافل**
رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 2.645 مليون سهم تمثل 26.45% من أسهم الشركة.
سعر الطرح : 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

● **الشركة الأهلية للتأمين التعاوني**
رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

● **المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني(أسيج)**
رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

● **شركة جبل عمر للتطوير**
رأسمال الشركة: 6.714 مليون ريال مقسم إلى 671,4 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 201.4 مليون سهم تمثل 30 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/06/09 م إلى 2007/06/18 م.

● **الشركة المتحدة الدولية للمواصلات (بدجت)**
رأسمال الشركة: 183 مليون ريال مقسم إلى 18.3 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 5.49 مليون سهم تمثل 30 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 52 ريالا للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/06/23 م إلى 2007/06/27 م.

● **الشركة السعودية للطباعة والتغليف**
رأسمال الشركة: 600 مليون ريال مقسم إلى 60 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 18مليون سهم تمثل 30 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 22 ريالاً للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/06/30 م إلى 2007/07/04 م.

● **شركة المملكة القابضة**
رأسمال الشركة: 63 مليار ريال مقسم إلى 6.3 مليار سهم.
أسهم الاكتتاب: 315 مليون سهم تمثل 5 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح : 10.25 ريال للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/07/10 م إلى 2007/07/18 م.

إضافة شركات جديدة لمؤشر تداول

● تم إضافة سهم شركة البابطين للطاقة والاتصالات وسهم شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهمين ليوم الثلاثاء الموافق 2007/01/23 م.

المصدر: تداول

● تم إضافة سهم شركة البولي بروبلين المتقدمة إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهم ليوم السبت الموافق 2007/02/17م.

● تم إضافة سهم شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهم ليوم السبت الموافق 2007/03/03 م.

● تم إضافة سهم شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني وسهم شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التامين التعاوني إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهمين ليوم الثلاثاء الموافق 2007/06/05 م.

● تم إضافة سهم الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية، شركة ساب تكافل وشركة أياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة) إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال الأسهم ليوم السبت الموافق 2007/06/30 م.

● تم إضافة سهم شركة كيان السعودية للبتروكيماويات وشركة الدرع العربي للتأمين التعاوني إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهمين ليوم الأحد الموافق 2007/07/01 م.

● تم إضافة سهم الشركة السعودية للطباعة والتغليف إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهم ليوم الاثنين الموافق 2007/08/06 م.

● تم إضافة سهم الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء للتأمين) وشركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (سند) والشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني (أليانز إس إف) إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال الأسهم ليوم الأحد الموافق 2007/09/30 م.

تعليق / استئناف تداول أسهم

● صدر قرار هيئة السوق المالية رقم (1-3-2007) وتاريخ 1427/12/23 هـ، بتعليق تداول أسهم شركة بيشة للتنمية الزراعية في السوق المالية السعودية (تداول) ابتداءً من يوم السبت 1427/12/23 هـ الموافق 2007/01/13 م.

● صدر قرار هيئة السوق المالية رقم (1-5-2007) وتاريخ 1427/12/28 هـ ، بتعليق تداول أسهم شركة مجموعة أنعام الدولية القابضة في السوق المالية السعودية (تداول) ابتداءً من يوم السبت 1428/01/01 هـ الموافق 2007/01/20 م.

● تم إيقاف تداول أسهم شركة الباحة للاستثمار والتنمية لفترة عشرة أيام (من نهاية تداول يوم الأربعاء 2007/06/06) وذلك لتمكين المساهمين من سداد القيمة المتبقية من قيمة الأسهم والتي تساوي 2.5 ريال للسهم الواحد.

● تم إستئناف تداول أسهم شركة الباحة للاستثمار والتنمية في يوم السبت 2007/06/23 ، وذلك للأسهم المسددة أقساطها بالكامل فقط.

إجراءات الشركات

● رفعت شركة الصناعات الزجاجية الوطنية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل أربعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (25) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/01/14 م.

● رفعت الشركة السعودية للصناعات المتطورة رأسمالها وذلك عن طريق إصدار (32.4) مليون سهم "حقوق أولوية" بسعر 20 ريالاً للسهم الواحد تمثل (10) ريالات قيمة اسمية و (10) ريالات علاوة إصدار ليصبح عدد أسهمها المصدرة (43.2) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/01/17 م.

● رفع البنك السعودي للاستثمار رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل 1.6 سهم قائم ليصبح عدد أسهمه المصدرة (391,016) ألف سهم وذلك بتاريخ 2007/02/28 م.

● رفع مصرف الراجحي رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهم قائم ليصبح عدد أسهمه المصدرة (1350) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/03/03 م.

● رفع البنك العربي الوطني رأسماله وذلك بمنح سهمين مجانيين لكل خمسة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمه المصدرة (455) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/03/18 م.

● رفع البنك السعودي الهولندي رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل خمسة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمه المصدرة (264.6) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/03/20 م.

● رفع البنك السعودي الفرنسي رأسماله وذلك بمنح سهمين مجانيين لكل ثلاثة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمه المصدرة (562.5) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/03/24 م.

● رفعت شركة اسمنت تبوك رأسمالها وذلك بمنح سهمين مجانيين لكل سبعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (90) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/03/27 م.

● رفعت شركة المراعي رأسمالها وذلك بالاستحواذ على كافة الحصص في شركة المخابز الغربية وشركة خدمات المخابز العالمية مقابل إصدار 9 ملايين سهم جديد لمالكي هذه الشركات ليصبح عدد أسهمها المصدرة (109) ملايين سهم وذلك بتاريخ 2007/03/27 م.

● رفعت شركة المصافي العربية السعودية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهمين قائمين ليصبح عدد أسهمها المصدرة (6) ملايين سهم وذلك بتاريخ 2007/03/31 م.

● رفعت شركة الجبس الأهلية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ثلاثة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (31,666,667) سهم وذلك بتاريخ 2007/04/01 م.

المصدر: تداول

● رفعت شركة عسير رأسمالها وذلك عن طريق إصدار (45,138,889) سهم "حقوق أولوية" بسعر 27 ريالاً للسهم الواحد تمثل (10) ريالات قيمة اسمية و (17) ريالاً علاوة إصدار ليصبح عدد أسهمها المصدرة (126,388,889) سهماً وذلك بتاريخ 2007/04/11 م.

● رفعت شركة التصنيع الوطنية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهمين قائمين ليصبح عدد أسهمها المصدرة (349,573,575) سهماً وذلك بتاريخ 2007/04/11 م.

● رفعت الشركة السعودية للصادرات الصناعية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهمين قائمين ليصبح عدد أسهمها المصدرة (10.8) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/04/18 م.

● رفعت الشركة السعودية للنقل الجماعي رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل أربعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (125) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/04/24 م.

● رفع بنك الجزيرة رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهم قائم ليصبح عدد أسهمه المصدرة (225) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/04/30 م.

● رفعت شركة طيبة للاستثمار والتنمية العقارية رأسمالها وذلك بمنح 7 أسهم مجانية لكل 32 سهماً قائماً ليصبح عدد أسهمها المصدرة (150) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/05/02 م.

● رفعت الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات "سبكيم" رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ثلاثة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (200) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/05/12 م.

● رفعت شركة نماء للكيماويات رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ثمانية أسهم سهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (76.5) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/06/02 م.

● رفعت شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه رأسمالها وذلك بمنح ثلاثة أسهم مجانية لكل أربعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (70) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/06/23 م.

● رفعت شركة الصحراء للبتر وكيماويات رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل أربعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (187.5) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/07/17 م.

الأعضاء الجدد (الوسطاء)

انضمت شركات الوساطة المالية التالية كأعضاء عاملين في السوق المالية السعودية لتقديم خدمات الوساطة المالية وهي:

● شركة فالكم للخدمات المالية، بتاريخ 2007/02/24 م.
● شركة المجموعة المالية هيرميس السعودية، بتاريخ 2007/03/04 م.
● شركة جدوى للاستثمار، بتاريخ 2007/03/10 م.
● شركة رنا للاستثمار، بتاريخ 2007/03/21 م.
● الشركة السعودية السويسرية للأوراق المالية، بتاريخ 2007/04/23 م.

المساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون "تملك الأسهم وتداولها"

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (267) وتاريخ 1428/8/14هـ القاضي بإلغاء الفقرة (أ) من قرار مجلس الوزراء رقم (49) وتاريخ 1426/2/25هـ ، وتفويض هيئة السوق المالية باتخاذ ما يلزم لتنفيذ قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الصادر في دورته (الثالثة والعشرين) الخاص بتطبيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك الأسهم وتداولها ؛ قرر مجلس هيئة السوق المالية ما يأتي:

1- على شركة السوق المالية السعودية (تداول) المُساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمواطنين السعوديين في مجال تملك الأسهم المُدرجة في السوق وتداولها.

2- يخضع مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأحكام والشروط التي يخضع لها السعوديون في مجال تملك الأسهم المُدرجة في السوق وتداولها.

3- لأغراض تطبيق هذا القرار يُقصد بمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأشخاص الطبيعيون الذين يتمتعون بجنسية إحدى دول مجلس التعاون ، والشخصيات الاعتبارية المملوك غالبية رأسمالها لمواطنين من دول المجلس أو حكوماتها وتتمتع بجنسية إحدى دول المجلس، وفقاً للتعريف الوارد في قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته الخامسة عشرة الموافق عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (16) وتاريخ 1418/1/20هـ.

4- يُلغي هذا القرار ما يتعارض معه من تعليمات سابقة.

5- ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره.

بيان بالقيمة السوقية للأسهم المصدرة كما في 2007/09/30م

قطاع البنوك					
الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
الرياض	625,000,000	60.50	37,812,500,000	9.45	2.84
الجزيرة	225,000,000	54.50	12,262,500,000	3.06	0.92
استثمار	391,016,000	39.75	15,542,886,000	3.88	1.17
السعودي الهولندي	264,600,000	46.75	12,370,050,000	3.09	0.93
السعودي الفرنسي	562,500,000	75.25	42,328,125,000	10.58	3.18
ساب	375,000,000	103.75	38,906,250,000	9.72	2.93
العربي الوطني	455,000,000	84.50	38,447,500,000	9.61	2.89
سامبا	600,000,000	127.00	76,200,000,000	19.05	5.73
الراجحي	1,350,000,000	86.50	116,775,000,000	29.19	8.78
البلاد	300,000,000	31.50	9,450,000,000	2.36	0.71
إجمالي القطاع	5,148,116,000		400,094,811,000	-	30.09
قطاع الصناعة					
الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
سابك	2,500,000,000	125.50	313,750,000,000	64.39	23.59
سافكو	200,000,000	130.75	26,150,000,000	5.37	1.97
المصافي	6,000,000	204.00	1,224,000,000	0.25	0.09
الخزف	25,000,000	85.00	2,125,000,000	0.44	0.16
مجموعه صافولا	375,000,000	38.25	14,343,750,000	2.94	1.08
التصنيع	349,573,575	32.25	11,273,747,794	2.31	0.85
الدوائيه	60,000,000	48.00	2,880,000,000	0.59	0.22
الغاز والتصنيع	75,000,000	27.75	2,081,250,000	0.43	0.16
الجبس	31,666,667	66.25	2,097,916,689	0.43	0.16
الغذائية	20,000,000	41.25	825,000,000	0.17	0.06
الكابلات	76,000,000	39.25	2,983,000,000	0.61	0.22
المتطورة	43,200,000	31.00	1,339,200,000	0.27	0.10
صدق	40,000,000	21.25	850,000,000	0.17	0.06
الاحساء للتنمية	42,875,000	31.00	1,329,125,000	0.27	0.10
زجاج	25,000,000	49.50	1,237,500,000	0.25	0.09
اميانتيت	115,500,000	31.25	3,609,375,000	0.74	0.27
اللجين	69,200,000	33.50	2,318,200,000	0.48	0.17
فيبكو	6,875,000	86.25	592,968,750	0.12	0.04
سيسكو	40,000,000	30.50	1,220,000,000	0.25	0.09
انابيب	31,500,000	67.25	2,118,375,000	0.43	0.16
نماء للكيماويات	76,500,000	24.75	1,893,375,000	0.39	0.14
معدنية	16,356,125	75.50	1,234,887,438	0.25	0.09
الكيميائية السعودية	63,240,000	31.25	1,976,250,000	0.41	0.15
الزامل للصناعة	45,000,000	83.75	3,768,750,000	0.77	0.28
المجموعة السعودية	225,000,000	40.00	9,000,000,000	1.85	0.68
الصحراء للبتروكيماويات	187,500,000	27.50	5,156,250,000	1.06	0.39
سدافكو	32,500,000	44.25	1,438,125,000	0.30	0.11
المراعي	109,000,000	85.50	9,319,500,000	1.91	0.70
ينساب	562,500,000	33.75	18,984,375,000	3.90	1.43

المصدر: تداول

الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
صناعة الورق	24,000,000	63.75	1,530,000,000	0.31	0.12
سبكيم العالمية	200,000,000	38.00	7,600,000,000	1.56	0.57
البابطين	27,000,000	64.00	1,728,000,000	0.35	0.13
المتقدمة	141,375,000	35.25	4,983,468,750	1.02	0.37
العبد اللطيف	65,000,000	59.25	3,851,250,000	0.79	0.29
كيان السعودية	1,500,000,000	12.50	18,750,000,000	3.85	1.41
الفخارية	15,000,000	112.75	1,691,250,000	0.35	0.13
إجمالي القطاع	7,422,361,367		487,253,889,420	-	36.64
قطاع الاسمنت					
الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
الأسمنت العربية	60,000,000	80.75	4,845,000,000	8.33	0.36
اسمنت اليمامة	135,000,000	74.00	9,990,000,000	17.17	0.75
الاسمنت السعودية	102,000,000	88.75	9,052,500,000	15.56	0.68
اسمنت القصيم	45,000,000	134.75	6,063,750,000	10.42	0.46
اسمنت الجنوبية	140,000,000	75.50	10,570,000,000	18.16	0.79
اسمنت ينبع	105,000,000	79.25	8,321,250,000	14.30	0.63
اسمنت الشرقية	86,000,000	76.00	6,536,000,000	11.23	0.49
اسمنت تبوك	90,000,000	31.25	2,812,500,000	4.83	0.21
إجمالي القطاع	763,000,000	-	58,191,000,000	-	4.38
قطاع الخدمات					
الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
الفنادق	50,000,000	35.75	1,787,500,000	1.32	0.13
العقارية	120,000,000	40.25	4,830,000,000	3.55	0.36
النقل البحري	315,000,000	16.75	5,276,250,000	3.88	0.40
النقل الجماعي	125,000,000	14.25	1,781,250,000	1.31	0.13
خدمات السيارات	45,000,000	24.25	1,091,250,000	0.80	0.08
أنعام القابضة	120,000,000	16.50	1,980,000,000	1.46	0.15
تهامة للإعلان	15,000,000	40.75	611,250,000	0.45	0.05
عسير	126,388,889	32.50	4,107,638,893	3.02	0.31
طيبة للاستثمار	150,000,000	29.25	4,387,500,000	3.23	0.33
مكة للإنشاء	164,816,240	37.50	6,180,609,000	4.55	0.46
مبرد	18,000,000	40.75	733,500,000	0.54	0.06
الباحة	15,000,000	42.00	630,000,000	0.46	0.05
الصادرات	10,800,000	68.00	734,400,000	0.54	0.06
التعمير	100,000,000	15.50	1,550,000,000	1.14	0.12
ثمار	10,000,000	63.00	630,000,000	0.46	0.05
شمس	10,150,000	53.00	537,950,000	0.40	0.04
فتيحي	38,500,000	46.00	1,771,000,000	1.30	0.13
جرير	30,000,000	152.50	4,575,000,000	3.37	0.34
الدريس	20,000,000	61.50	1,230,000,000	0.90	0.09
الأبحاث والتسويق	80,000,000	50.00	4,000,000,000	2.94	0.30
إعمار	850,000,000	15.75	13,387,500,000	9.85	1.01
البحر الأحمر	30,000,000	59.25	1,777,500,000	1.31	0.13
الحكير	70,000,000	46.75	3,272,500,000	2.41	0.25
بدجت السعودية	18,300,000	113.50	2,077,050,000	1.53	0.16
طباعة وتغليف	60,000,000	40.25	2,415,000,000	1.78	0.18
المملكة	6,300,000,000	10.25	64,575,000,000	47.51	4.86
إجمالي القطاع	8,891,955,129		135,929,647,893	-	10.22

المصدر: تداول

قطاع الكهرباء					
الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
كهرباء السعودية	4,166,593,815	11.50	47,915,828,873	100.00	3.60
إجمالي القطاع	4,166,593,815		47,915,828,873	-	3.60

قطاع الاتصالات					
الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
الاتصالات	2,000,000,000	64.75	129,500,000,000	79.57	9.74
اتحاد اتصالات	500,000,000	66.50	33,250,000,000	20.43	2.50
إجمالي القطاع	2,500,000,000		162,750,000,000		12.24

قطاع التأمين					
الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
التعاونية	50,000,000	124.50	6,225,000,000	22.41	0.47
ملاذ للتأمين	30,000,000	133.25	3,997,500,000	14.39	0.30
ميدغلف للتأمين	80,000,000	45.50	3,640,000,000	13.10	0.27
اليانز إس إف	10,000,000	127.00	1,270,000,000	4.57	0.10
سلامة	10,000,000	110.50	1,105,000,000	3.98	0.08
ولاء	20,000,000	58.00	1,160,000,000	4.18	0.09
الدرع العربي	20,000,000	58.75	1,175,000,000	4.23	0.09
ساب تكافل	10,000,000	190.00	1,900,000,000	6.84	0.14
سند	20,000,000	59.50	1,190,000,000	4.28	0.09
سايكو	10,000,000	105.00	1,050,000,000	3.78	0.08
السعودية الهندية	10,000,000	94.00	940,000,000	3.38	0.07
إتحاد الخليج	22,000,000	55.00	1,210,000,000	4.36	0.09
الأهلي للتكافل	10,000,000	187.00	1,870,000,000	6.73	0.14
أسيج	10,000,000	104.75	1,047,500,000	3.77	0.08
إجمالي القطاع	312,000,000		27,780,000,000		2.09

قطاع الزراعة					
الشركة	عدد الأسهم المصدرة	سعرالإغلاق	القيمة السوقية بالريال	النسبة للقطاع٪	النسبة للاجمالي٪
نادك	40,000,000	56.00	2,240,000,000	22.61	0.17
القصيم الزراعية	50,000,000	20.50	1,025,000,000	10.35	0.08
حائل الزراعية	30,000,000	32.00	960,000,000	9.69	0.07
تبوك الزراعية	20,000,000	63.50	1,270,000,000	12.82	0.10
الأسماك	20,000,000	74.50	1,490,000,000	15.04	0.11
الشرقية الزراعية	7,500,000	70.25	526,875,000	5.32	0.04
الجوف الزراعية	20,000,000	40.50	810,000,000	8.18	0.06
بيشة الزراعية	5,000,000	69.75	348,750,000	3.52	0.03
جازان للتنمية	50,000,000	24.75	1,237,500,000	12.49	0.09
إجمالي القطاع	242,500,000		9,908,125,000	-	0.75
إجمالي السوق	29,446,526,311	-	1,329,823,302,185.00	-	100.00

الشركات الخمس الأكثر نشاطاً خلال التسعة أشهر الأولى 2007م

من حيث عدد الصفقات	
الشركة	عدد الصفقات
الأسماك	1,815,079
الباحة	1,786,456
إعمار	1,444,166
حائل الزراعية	1,412,044
ثمار	1,391,859

من حيث عدد الأسهم المتداولة	
الشركة	عدد الأسهم
إعمار	1,480,719,513
حائل الزراعية	1,379,376,767
كهرباء السعودية	1,375,848,057
الباحة	1,344,129,493
القصيم الزراعية	1,284,362,022

من حيث قيمة الأسهم المتداولة	
الشركة	قيمة الأسهم
الأسماك	71,895,237,950.00
الباحة	63,692,126,788.75
الدريس	60,273,383,579.75
شمس	57,914,738,249.75
ثمار	56,837,805,173.75

مقارنة معلومات التداول - التسعة أشهر الأولى2007م مع التسعة أشهر الأولى 2006م

	النصف الأول 2007م	يوليو2007م	أغسطس2007	سبتمبر2007م	التسعة أشهر الأولى 2007	التسعة أشهر الأولى 2006	نسبة التغير٪
عدد الصفقات المنفذة	38,949,593	5,084,740	4,952,651	4,418,023	53,405,007	76,729,497	-30.40%
عدد الأسهم المتداولة	33,684,346,783	3,949,322,747	3,959,643,038	3,123,234,852	44,716,547,420	59,300,040,445	-24.59%
قيمة الأسهم المتداولة (ريال)	1,488,339,818,174.75	170,759,098,007.00	196,692,215,255.75	148,506,939,330.50	2,004,298,070,768.00	4,543,756,333,509.25	-55.89%
عدد أيام التداول	126	23	21	21	191	206	-
المتوسط اليومي لعدد الصفقات	309,124	221,076	235,841	210,382	279,607	372,473	-24.93%
المتوسط اليومي للأسهم المتداولة	267,336,086	171,709,685	188,554,430	148,725,469	234,118,049	287,864,274	-18.67%
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم (ريال)	11,812,220,779	7,424,308,609	9,366,295,965	7,071,759,016	10,493,707,177	22,057,069,580	-52.42%
القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	1,112.63	1,281.94	1,397.81	1,329.82	1,329.82	1,715.64	-22.49%
المؤشر العام (نقطة)	6,969.72	7,534.05	8,226.97	7,833.42	7,833.42	11,410.04	-31.35%

الوحدات المركزية الأكثر نشاطاً للأسهم (جميع عمليات البيع والشراء) في سبتمبر 2007م

البنك	القيمة	النسبة٪	الترتيب	الكمية	النسبة٪	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة٪	الترتيب
بنك الجزيرة	60,372,202,597.50	20.33	1	1,248,694,966	19.99	1	1,226,570	13.88	3
البنك الأهلي	35,686,000,973.00	12.01	2	731,403,618	11.71	2	1,609,118	18.21	1
السعودي الفرنسي	35,466,878,987.00	11.94	3	729,334,296	11.68	3	1,085,465	12.28	4
ساب	32,505,118,408.00	10.94	4	692,382,549	11.08	4	685,300	7.76	6
مجموعة سامبا المالية	32,133,481,745.00	10.82	5	662,766,470	10.61	5	1,234,059	13.97	2
مصرف الراجحي	29,892,156,221.00	10.06	6	639,270,731	10.23	6	1,014,635	11.48	5
العربي الوطني	23,268,062,178.50	7.83	7	508,487,604	8.14	7	654,214	7.40	8
بنك الرياض	15,533,414,093.50	5.23	8	315,734,056	5.05	9	663,438	7.51	7
السعودي للاستثمار	14,608,047,783.75	4.92	9	358,942,828	5.75	8	263,598	2.98	9
السعودي الهولندي	8,581,321,784.75	2.89	10	167,303,712	2.68	10	183,379	2.08	10
بنك البلاد	5,900,636,112.00	1.99	11	137,739,562	2.21	11	162,846	1.84	11
فالكم	1,518,412,802.00	0.51	12	26,814,957	0.43	12	26,525	0.30	12
هيرمس السعودية	682,338,835.50	0.23	13	12,438,676	0.20	13	9,522	0.11	13
جدوى للاستثمار	372,418,332.50	0.13	14	6,631,728	0.11	14	5,726	0.06	15
السعودي السويسري للأوراق المالية	294,486,578.75	0.10	15	3,862,860	0.06	15	6,600	0.07	14
أصول	118,120,642.75	0.04	16	2,646,311	0.04	16	3,989	0.05	16
رنا للاستثمار	53,094,522.25	0.02	17	1,124,731	0.02	17	755	0.01	17
بنك الامارات	27,686,063.25	0.01	18	890,049	0.01	18	307	0.00	18
المجموع	297,013,878,661.00	100.00		6,246,469,704.00	100.00		8,836,046	100.00	

الوحدات المركزية الأكثر نشاطاً للأسهم (جميع عمليات البيع والشراء) في الربع الثالث 2007م

البنك	القيمة	النسبة٪	الترتيب	الكمية*	النسبة٪	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة٪	الترتيب
بنك الجزيرة	212,486,092,061.75	20.59	1	4,385,878,211	19.88	1	4,052,277	14.02	3
البنك الأهلي	122,641,589,256.25	11.88	2	2,635,176,396	11.94	2	4,788,716	16.56	1
السعودي الفرنسي	118,551,676,718.25	11.49	3	2,438,747,802	11.05	3	3,550,619	12.28	5
مجموعة سامبا المالية	112,004,278,790.50	10.85	4	2,388,567,664	10.83	5	4,189,498	14.49	2
ساب	111,185,080,858.00	10.77	5	2,400,153,577	10.88	4	2,252,294	7.79	6
مصرف الراجحي	107,938,762,475.25	10.46	6	2,319,616,522	10.51	6	3,551,371	12.28	4
العربي الوطني	78,932,619,716.25	7.65	7	1,745,053,795	7.91	7	2,198,509	7.60	7
بنك الرياض	57,524,151,506.25	5.57	8	1,266,036,074	5.74	8	2,093,960	7.24	8
السعودي للاستثمار	52,717,897,682.00	5.11	9	1,245,752,528	5.65	9	917,771	3.17	9
السعودي الهولندي	31,927,805,935.25	3.09	10	665,215,517	3.02	10	667,139	2.31	10
بنك البلاد	18,932,146,289.50	1.83	11	440,645,114	2.00	11	528,094	1.83	11
فالكم	3,363,447,692.75	0.33	12	58,708,424	0.27	12	54,391	0.19	12
جدوى للاستثمار	1,123,786,663.25	0.11	13	23,321,207	0.11	13	16,284	0.06	14
هيرمس السعودية	1,116,868,961.00	0.11	14	20,228,176	0.09	14	17,895	0.06	13
السعودي السويسري للأوراق المالية	581,349,242.75	0.06	15	8,637,267	0.04	16	13,273	0.05	15
رنا للاستثمار	422,089,229.75	0.04	16	8,051,791	0.04	17	4,558	0.02	17
أصول	402,635,173.75	0.04	17	9,174,277	0.04	15	12,995	0.04	16
بنك الامارات	64,226,934.00	0.01	18	2,188,720	0.01	18	1,184	0.00	18
المجموع	1,031,916,505,186.50	100.00		22,061,153,062.00	100.00		28,910,828	100.00	

الوحدات المركزية الأكثر نشاطاً للأسهم عن طريق الإنترنت (جميع عمليات البيع والشراء) في سبتمبر 2007م

البنك	القيمة	النسبة٪	الترتيب	الكمية	النسبة٪	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة٪	الترتيب
بنك الجزيرة	47,611,218,032.75	25.04	1	957,047,410	24.87	1	967,574	15.64	4
السعودي الفرنسي	30,818,329,873.00	16.21	2	622,851,104	16.19	2	974,924	15.76	3
مجموعة سامبا المالية	27,542,938,318.25	14.49	3	562,390,197	14.61	3	1,100,386	17.78	2
البنك الأهلي	26,028,542,619.25	13.69	4	512,098,968	13.31	4	1,180,237	19.07	1
مصرف الراجحي	17,573,708,124.50	9.24	5	374,676,132	9.74	5	694,237	11.22	5
ساب	12,454,047,949.75	6.55	6	243,889,512	6.34	6	316883	5.12	8
العربي الوطني	11,432,454,682.50	6.01	7	234,973,850	6.11	7	366,852	5.93	6
بنك الرياض	7,387,608,618.50	3.89	8	147,135,988	3.82	8	346,106	5.59	7
بنك البلاد	2,988,254,750.25	1.57	9	66,940,188	1.74	9	101,582	1.64	9
السعودي الهولندي	2,519,617,065.00	1.33	10	48,006,490	1.25	11	57,125	0.92	10
السعودي للاستثمار	2,333,505,233.25	1.23	11	53,236,062	1.38	10	56,360	0.91	11
فالكم	1,400,105,199.75	0.74	12	24,333,260	0.63	12	23,877	0.39	12
جدوى للاستثمار	42,531,450.25	0.02	13	467,143	0.01	13	1,214	0.02	13
المجموع	190,132,861,917.00	100.00		3,848,046,304	100.00		6,187,357	100.00	

الوحدات المركزية الأكثر نشاطاً للأسهم عن طريق الإنترنت(جميع عمليات البيع والشراء) في الربع الثالث 2007م

البنك	القيمة	النسبة٪	الترتيب	الكمية	النسبة٪	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة٪	الترتيب
بنك الجزيرة	167,034,947,913.00	25.63	1	3,360,383,303	24.96	1	3,192,913	16.03	3
السعودي الفرنسي	103,012,664,479.25	15.81	2	2,082,537,948	15.47	2	3,170,682	15.92	4
مجموعة سامبا المالية	96,799,593,010.25	14.85	3	2,029,137,521	15.07	3	3,720,659	18.68	1
البنك الأهلي	89,809,924,718.50	13.78	4	1,865,965,024	13.86	4	3,544,969	17.80	2
مصرف الراجحي	61,720,267,288.25	9.47	5	1,336,507,563	9.93	5	2,339,334	11.75	5
ساب	43,891,296,143.50	6.73	6	894,532,232	6.64	6	1025928	5.15	8
العربي الوطني	37,025,830,057.75	5.68	7	783,466,628	5.82	7	1,156,841	5.81	6
بنك الرياض	24,042,976,778.25	3.69	8	506,003,128	3.76	8	1,028,646	5.16	7
بنك البلاد	9,286,117,134.00	1.42	9	210,306,767	1.56	9	324,644	1.63	9
السعودي الهولندي	8,452,034,850.50	1.30	10	175,220,132	1.30	10	185,508	0.93	10
السعودي للاستثمار	7,940,700,933.25	1.22	11	173,693,291	1.29	11	182,499	0.92	11
فالكم	2,601,455,171.25	0.40	12	43,829,691	0.33	12	41,831	0.21	12
جدوى للاستثمار	130,001,149.50	0.02	13	2,193,051	0.02	13	3,045	0.02	13
المجموع	651,747,809,627.25	100.00		13,463,776,279	100.00		19,917,499	100.00	

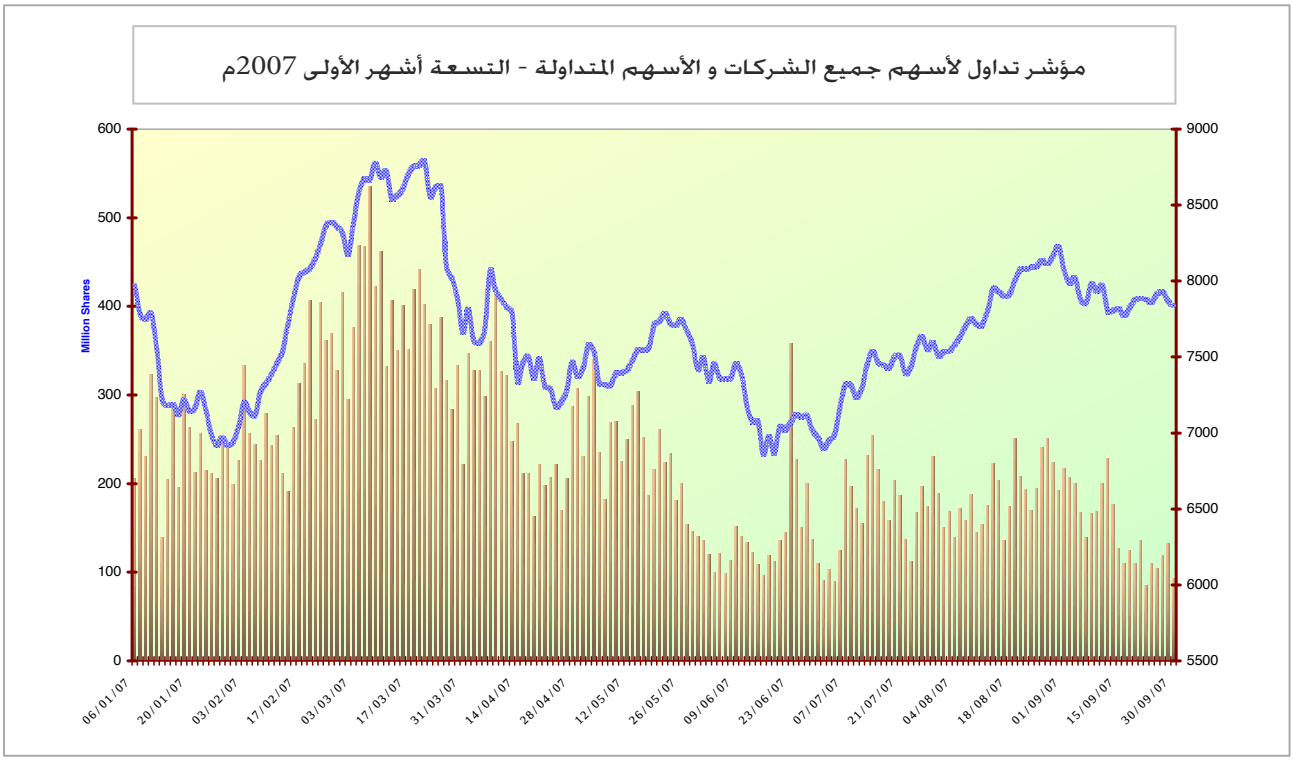

المـؤشـــــــــــرات المـــــــــــالـــيـــــة

الشركة	صافي الربح (مليون)	حقوق المساهمين (مليون)	الأرباح الموزعة (مليون)	القيمة السوقية (٪)	القيمة السوقية (مليون)	الأسهم المصدرة (مليون)
الرياض	2,856.80	11,378.89	2,000.00	2.84	37,812.50	625.000
الجزيرة	1,136.14	4,325.45	225.00	0.92	12,262.50	225.000
استثمار	1,159.18	6,447.84	-	1.17	15,542.89	391.016
السعودي الهولندي	969.81	4,624.96	195.05	0.93	12,370.05	264.600
السعودي الفرنسي	2,739.02	9,843.91	675.00	3.18	42,328.13	562.500
ساب	2,482.46	9,661.19	1,406.25	2.93	38,906.25	375.000
العربي الوطني	2,518.63	9,248.12	325.00	2.89	38,447.50	455.000
سامبا	4,946.57	15,669.96	2,040.00	5.73	76,200.00	600.000
الراجحي	6,950.86	22,361.09	675.00	8.78	116,775.00	1,350.000
البلاد	91.40	3,081.81	-	0.71	9,450.00	300.000
قطاع البنوك	25,850.87	96,643.21	7,541.30	30.09	400,094.811	5,148.116
سابك	24,330.48	79,393.47	10,000.00	23.59	313,750.00	2,500.000
سافكو	1,435.98	4,994.23	1,100.00	1.97	26,150.00	200.000
المصافي	10.81	342.58	-	0.09	1,224.00	6.000
الخزف	104.02	540.21	62.50	0.16	2,125.00	25.000
مجموعة صافولا	1,668.04	6,568.93	375.00	1.08	14,343.75	375.000
التصنيع	757.59	5,697.83	233.05	0.85	11,273.76	349.574
الدوائية	110.37	1,985.08	60.00	0.22	2,880.00	60.000
الغاز والتصنيع	117.20	980.52	75.00	0.16	2,081.25	75.000
الجبس	118.22	470.94	71.25	0.16	2,097.92	31.667
الغذائية	18.41	158.07	-	0.06	825.00	20.000
الكابلات	217.33	951.05	-	0.22	2,983.00	76.000
المتطورة	6.23	767.76	-	0.10	1,339.20	43.200
صدق	-17.62	206.13	-	0.06	850.00	40.000
الإحساء للتنمية	18.32	446.99	-	0.10	1,329.13	42.875
زجاج	23.78	361.82	20.00	0.09	1,237.50	25.000
اميانتيت	51.19	1,246.31	-	0.27	3,609.38	115.500
اللجين	-4.58	1,094.95	-	0.17	2,318.20	69.200
فيبكو	13.63	87.01	8.25	0.04	592.97	6.875
سيسكو	7.13	432.56	-	0.09	1,220.00	40.000
أنابيب	100.47	582.82	-	0.16	2,118.38	31.500
نماء للكيماويات	32.42	805.59	-	0.14	1,893.38	76.500
معدنية	32.23	311.33	-	0.09	1,234.89	16.356
الكيميائية السعودية	168.48	862.00	63.24	0.15	1,976.25	63.240
الزامل للصناعة	197.35	774.11	67.50	0.28	3,768.75	45.000
المجموعة السعودية	531.13	2,883.28	225.00	0.68	9,000.00	225.000
الصحراء للبتروكيماويات	18.73	2,373.47	-	0.39	5,156.25	187.500
سدافكو	47.25	471.07	32.50	0.11	1,438.13	32.500
المراعي	541.02	2,684.15	200.00	0.70	9,319.50	109.000
ينساب	56.02	5,738.82	-	1.43	18,984.38	562.500
صناعة الورق	74.54	340.02	12.00	0.12	1,530.00	24.000
سبكيم العالمية	504.15	3,144.85	-	0.57	7,600.00	200.000
البابطين	95.40	374.65	45.90	0.13	1,728.00	27.000
المتقدمة	3.09	1,417.67	-	0.37	4,983.47	141.375
العبد اللطيف	191.00	1,004.95	-	0.29	3,851.25	65.000
كيان السعودية	-	-	-	1.41	18,750.00	1,500.000
الفخارية	52.83	177.52	-	0.13	1,691.25	15.000
قطاع الصناعة	31,632.60	130,672.72	12,651.19	36.64	487,253.903	7,422.362
الإسمنت العربية	336.86	1,661.99	240.00	0.36	4,845.00	60.000
اسمنت اليمامة	633.61	2,362.26	270.00	0.75	9,990.00	135.000
الإسمنت السعودية	668.61	2,410.66	367.20	0.68	9,052.50	102.000
اسمنت القصيم	392.34	1,221.01	207.00	0.46	6,063.75	45.000
اسمنت الجنوب	652.48	2,271.97	560.00	0.79	10,570.00	140.000
اسمنت ينبع	608.42	2,047.23	472.50	0.63	8,321.25	105.000
اسمنت الشرقية	526.01	1,786.62	344.00	0.49	6,536.00	86.000
اسمنت تبوك	217.62	1,157.44	-	0.21	2,812.50	90.000
قطاع الإسمنت	4,035.95	14,919.18	2,460.70	4.38	58,191.00	763.000

الرئيسية سبتمبر 2007م.

سعر الإغلاق	القيمة الدفترية	السعر/القيمة الدفترية	العائد على السهم	مردود الربح الموزع٪	السعر للعائد
60.50	18.21	3.32	4.57	5.29	13.24
54.50	19.22	2.83	5.05	1.83	10.79
39.75	16.49	2.41	2.96	-	13.41
46.75	17.48	2.67	3.67	1.58	12.76
75.25	17.50	4.30	4.87	1.59	15.45
103.75	25.76	4.03	6.62	3.61	15.67
84.50	20.33	4.16	5.54	0.85	15.27
127.00	26.12	4.86	8.24	2.68	15.40
86.50	16.56	5.22	5.15	0.58	16.80
31.50	10.27	3.07	0.30	-	103.40
	18.77	4.14	5.02	1.88	15.48
125.50	31.76	3.95	9.73	3.19	12.90
130.75	24.97	5.24	7.18	4.21	18.21
204.00	57.10	3.57	1.80	-	113.23
85.00	21.61	3.93	4.16	2.94	20.43
38.25	17.52	2.18	4.45	2.61	8.60
32.25	16.30	1.98	2.17	2.07	14.88
48.00	33.08	1.45	1.84	2.08	26.09
27.75	13.07	2.12	1.56	3.60	17.76
66.25	14.87	4.45	3.73	3.40	17.75
41.25	7.90	5.22	0.92	-	44.82
39.25	12.51	3.14	2.86	-	13.73
31.00	17.77	1.74	0.14	-	215.13
21.25	5.15	4.12	-0.44	-	(س) (M)
31.00	10.43	2.97	0.43	-	72.55
49.50	14.47	3.42	0.95	1.62	52.04
31.25	10.79	2.90	0.44	-	70.52
33.50	15.82	2.12	-0.07	-	(س) (M)
86.25	12.66	6.81	1.98	1.39	43.50
30.50	10.81	2.82	0.18	-	171.16
67.25	18.50	3.63	3.19	-	21.09
24.75	10.53	2.35	0.42	-	58.40
75.50	19.03	3.97	1.97	-	38.32
31.25	13.63	2.29	2.66	3.20	11.73
83.75	17.20	4.87	4.39	1.79	19.10
40.00	12.81	3.12	2.36	2.50	16.95
27.50	12.66	2.17	0.10	-	275.37
44.25	14.49	3.05	1.45	2.26	30.44
85.50	24.63	3.47	4.96	2.15	17.23
33.75	10.20	3.31	0.10	-	338.89
63.75	14.17	4.50	3.11	0.78	20.53
38.00	15.72	2.42	2.52	-	15.07
64.00	13.88	4.61	3.53	2.66	18.11
35.25	10.03	3.52	0.02	-	1611.73
59.25	15.46	3.83	2.94	-	20.16
12.50	-	-	-	-	-
112.75	11.83	9.53	3.52	-	32.01
	17.61	3.73	4.26	2.60	15.40
80.75	27.70	2.92	5.61	4.95	14.38
74.00	17.50	4.23	4.69	2.70	15.77
88.75	23.63	3.76	6.55	4.06	13.54
134.75	27.13	4.97	8.72	3.41	15.46
75.50	16.23	4.65	4.66	5.30	16.20
79.25	19.50	4.06	5.79	5.68	13.68
76.00	20.77	3.66	6.12	5.26	12.43
31.25	12.86	2.43	2.42	-	12.92
	19.55	3.90	5.29	4.23	14.42

الشركة	صافي الربح (مليون)	حقوق المساهمين (مليون)	الأرباح الموزعة (مليون)	القيمة السوقية (٪)	القيمة السوقية (مليون)	الأسهم المصدرة (مليون)
الفنادق	51.86	769.25	27.50	0.13	1,787.50	50.000
العقارية	121.89	2,968.92	90.00	0.36	4,830.00	120.000
النقل البحري	399.99	4,434.52	225.00	0.40	5,276.25	315.000
النقل الجماعي	42.30	1,379.26	70.00	0.13	1,781.25	125.000
خدمات السيارات	-26.23	387.08	-	0.08	1,091.25	45.000
انعام القابضة	-276.77	103.76	-	0.15	1,980.00	120.000
تهامة للإعلان	19.91	214.94	11.25	0.05	611.25	15.000
عسير	269.21	3,076.72	-	0.31	4,107.64	126.389
طيبة للاستثمار	119.13	2,773.21	147.64	0.33	4,387.50	150.000
مكة للإنشاء	169.27	3,107.44	197.78	0.46	6,180.61	164.816
مبرد	-9.97	154.12	-	0.06	733.50	18.000
الباحة	-4.57	98.89	-	0.05	630.00	15.000
الصادرات	0.94	103.63	7.20	0.06	734.40	10.800
التعمير	65.44	1,339.35	50.00	0.12	1,550.00	100.000
ثمار	-9.51	86.65	-	0.05	630.00	10.000
شمس	-4.22	72.75	-	0.04	537.95	10.150
فتيحي	7.04	621.30	-	0.13	1,771.00	38.500
جرير	257.75	587.29	180.00	0.34	4,575.00	30.000
الدريس	47.91	275.53	-	0.09	1,230.00	20.000
الأبحاث والتسويق	397.38	1,323.05	160.00	0.30	4,000.00	80.000
إعمار	-15.83	8,446.90	-	1.01	13,387.50	850.000
البحر الأحمر	113.12	461.99	45.00	0.13	1,777.50	30.000
الحكير	257.26	805.14	-	0.25	3,272.50	70.000
بدجت السعودية	70.99	229.78	-	0.16	2,077.05	18.300
طباعة وتغليف	114.81	618.91	-	0.18	2,415.00	60.000
المملكة	967.63	65,659.61	-	4.86	64,575.00	6,300.000
قطاع الخدمات	3,146.72	100,099.96	1,211.37	10.22	135,929.65	8,891.955
كهرباء السعودية	1,485.46	46,931.66	2,916.62	3.60	47,915.83	4,166.594
قطاع الكهرباء	1,485.46	46,931.66	2,916.62	3.60	47,915.83	4,166.594
الاتصالات السعودية	11,813.33	34,479.61	11,500.00	9.74	129,500.00	2,000.000
اتحاد اتصالات	1,101.20	5,087.43	-	2.50	33,250.00	500.000
قطاع الاتصالات	12,914.52	39,567.04	11,500.00	12.24	162,750.00	2,500.000
التعاونية	591.83	1,575.78	500.00	0.47	6,225.00	50.000
ملاذ للتأمين	-	289.10	-	0.30	3,997.50	30.000
ميدغلف للتأمين	-	-	-	0.27	3,640.00	80.000
أليانز إس إف	-	-	-	0.10	1,270.00	10.000
سلامة	-	-	-	0.08	1,105.00	10.000
ولاء للتأمين	-	-	-	0.09	1,160.00	20.000
الدرع العربي	-	-	-	0.09	1,175.00	20.000
ساب تكافل	-	-	-	0.14	1,900.00	10.000
سند	-	-	-	0.09	1,190.00	20.000
سايكو	-	-	-	0.08	1,050.00	10.000
السعودية الهندية	-	-	-	0.07	940.00	10.000
إتحاد الخليج	-	-	-	0.09	1,210.00	22.000
الأهلي للتكافل	-	-	-	0.14	1,870.00	10.000
أسيج	-	-	-	0.08	1,047.50	10.000
قطاع التأمين	591.83	1,864.88	500.00	2.09	27,780.00	312.000
نادك	69.33	968.23	60.00	0.17	2,240.00	40.000
القصيم الزراعية	-37.67	405.07	-	0.08	1,025.00	50.000
حائل الزراعية	35.53	433.69	15.00	0.07	960.00	30.000
تبوك الزراعية	26.50	383.40	20.00	0.10	1,270.00	20.000
الأسماك	-26.32	204.77	-	0.11	1,490.00	20.000
الشرقية للزراعة	-1.91	110.40	-	0.04	526.88	7.500
الجوف الزراعية	48.08	390.79	-	0.06	810.00	20.000
بيشة الزراعية	-37.01	56.49	-	0.03	348.75	5.000
جازان للتنمية	35.40	763.88	50.00	0.09	1,237.50	50.000
قطاع الزراعة	111.93	3,716.72	145.00	0.75	9,908.13	242.500
السوق	79,769.88	434,415.37	38,926.18	100.00	1,329,823.32	29,446.527

(س) المؤشر سالب لأن الشركة سجلت خسائر وفقاً للبيانات المالية لآخر أربعة أرباع (الربع الثالث 2007 كآخر ربع)

سعر الإغلاق	القيمة الدفترية	السعر/القيمة الدفترية	العائد على السهم	مردود الربح الموزع٪	السعر للعائد
35.75	15.38	2.32	1.04	1.54	34.47
40.25	24.74	1.63	1.02	1.86	39.63
16.75	14.08	1.19	1.27	4.26	13.19
14.25	11.03	1.29	0.34	3.93	42.11
24.25	8.60	2.82	-0.58	-	(س) (M)
16.50	0.86	19.08	-2.31	-	(س) (M)
40.75	14.33	2.84	1.33	1.84	30.70
32.50	24.34	1.34	2.13	-	15.26
29.25	18.49	1.58	0.79	3.37	36.83
37.50	18.85	1.99	1.03	3.20	36.51
40.75	8.56	4.76	-0.55	-	(س) (M)
42.00	6.59	6.37	-0.30	-	(س) (M)
68.00	9.60	7.09	0.09	0.98	785.45
15.50	13.39	1.16	0.65	3.23	23.69
63.00	8.66	7.27	-0.95	-	(س) (M)
53.00	7.17	7.39	-0.42	-	(س) (M)
46.00	16.14	2.85	0.18	-	251.67
152.50	19.58	7.79	8.59	3.93	17.75
61.50	13.78	4.46	2.40	-	25.68
50.00	16.54	3.02	4.97	4.00	10.07
15.75	9.94	1.58	-0.02	-	(س) (M)
59.25	15.40	3.85	3.77	2.53	15.71
46.75	11.50	4.06	3.68	-	12.72
113.50	12.56	9.04	3.88	-	29.26
40.25	10.32	3.90	1.91	-	21.03
10.25	10.42	0.98	0.15	-	66.74
	11.26	1.36	0.35	0.89	43.20
11.50	11.26	1.02	0.36	6.09	32.26
	11.26	1.02	0.36	6.09	32.26
64.75	17.24	3.76	5.91	8.88	10.96
66.50	10.17	6.54	2.20	-	30.19
	15.83	4.11	5.17	7.07	12.60
124.50	31.52	3.95	11.84	8.03	10.52
133.25	9.64	13.83	-	-	-
45.50	-	-	-	-	-
127.00	-	-	-	-	-
110.50	-	-	-	-	-
58.00	-	-	-	-	-
58.75	-	-	-	-	-
190.00	-	-	-	-	-
59.50	-	-	-	-	-
105.00	-	-	-	-	-
94.00	-	-	-	-	-
55.00	-	-	-	-	-
187.00	-	-	-	-	-
104.75	-	-	-	-	-
	5.98	14.90	1.90	1.80	46.94
56.00	24.21	2.31	1.73	2.68	32.31
20.50	8.10	2.53	-0.75	-	(س) (M)
32.00	14.46	2.21	1.18	1.56	27.02
63.50	19.17	3.31	1.32	1.57	47.93
74.50	10.24	7.28	-1.32	-	(س) (M)
70.25	14.72	4.77	-0.25	-	(س) (M)
40.50	19.54	2.07	2.40	-	16.85
69.75	11.298	6.17	-7.401	-	(س) (M)
24.75	15.28	1.62	0.71	4.04	34.96
	15.33	2.67	0.46	1.46	88.52
	14.75	3.06	2.71	2.93	16.67